

في منهج البحث التاريخي

تأليف

دكتور

جمال محمد حجر

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بجامعة الإسكندرية

دكتور

عادل حسن خنيم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بجامعة قطر

١٩٩٣



دار المعرفة الجامعية
٤٠٠ شارع - الإسكندرية
٤٨٣ - ١٩٣ - ٤

0025998



Bibliotheca Alexandrina

فِي مَنَهْجِ الْبَحْثِ النَّارِخِيِّ

تأليف

الدكتور جمال محمود حجر
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
جامعة الاسكندرية

الدكتور عادل حسن غنيم
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة قطر

الطبعة الثانية

١٩٩٣

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سريته، الإسكندرية

الامداء

الى ذكرى الأستاذ الدكتور محمد احمد انيس

تقديراً وعرفاناً *

المؤلفان

بسم الله الرحمن الرحيم

« قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن اتبعنى ... »

صدق الله العظيم

(يوسف ، آية ١٠٨)

مقدمة الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الأولى من كتابنا « في منهج البحث التاريخي » في مطلع عام ١٩٨٩ ، ولقيت استقبالا طيبا واستحسانا من المعنيين بمناهج البحث والتاريخ . فقد استفادت به بعض الجامعات والمعاهد العلمية في العالم العربي واعتبرته كتابا مرجعا ، ذلك ان موضوعه فريد في منهجه الذي جمع بين اسلوب كتابه المتن في البحث التاريخي واسلوب كتابه الحاشية في البحوث العلمية بصفة عامة والبحوث التاريخية بصفة خاصة . وقد عده الأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز ، عميد كلية الآداب بجامعة الاسكندرية ، اضافة طيبة الى كل ما كتب في علم التاريخ ، وعملا جديدا ومبتكرا في الموضوع والمضمون والتبويب والاخراج ، واعتبره الأستاذ الدكتور شعبان عبد العزيز خليفة ، استاذ المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة عملا جديدا سد ثغرة أهملها المؤرخون والبيبلوجرافيون

وقد نفذت الطبعة الأولى من هذا الكتاب ، فانه ليسعدنا ان نقدم الطبعة الثانية منه مزودة ومنقحة ، آملين ان تحقق الهدف منها في مساعدة الباحثين في الوصول الى الحقيقة العلمية المجردة بأسلوب علمي رصين .

ولايفوتنا ان نتوجه بخالص الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر عميد كلية الآداب على تفضله بتقديم الطبعة الأولى وتهنئته لنا على هذا العمل ، كما نتوجه بخالص الشكر للسيد الدكتور كمال عرفات ، خبير البيبلوجرافيا بجامعة قطر على قراءته للطبعة الأولى وإبدائه ملاحظات قيمة حولها .

وبالله التوفيق
المؤلفان

الاسكندرية في المحرم ١٤١٣

يوليو ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

لم اشعر بسعادة غامرة مثلما شعرت عندما وصلنى هذا الكتاب لقراءته وكتابة تقديم له ، اذ أن الكتابات عن منهج البحث التاريخي قليلة ، فلم تطبع كتب كثيرة في هذا المجال منذ أن أصدر استاذنا المرحوم الدكتور حسن عثمان « منهج البحث التاريخي » عام ١٩٤٣ .

والموضوع الذى بين أيدينا هو في الحقيقة جديد تماما ، وفي تصورى انه لم يكتب فيه حتى لأن بالعربية أو بأى لغة أخرى . فبينما تتزايد كتب التاريخ في كل فروعه المختلفة قلت الكتابات في هذا الاصل بالذات ، ربما لأن التركيز ينصب على دراسة الموضوعات المليئة بالحياة والحركة بعيدا عن موضوعات قد تبدو في منهجيتها وفلسفتها معقدة وصعبة وتحتاج الى مزيد من الجهد والتفكير لاجراء دراسة لم يكن بد أن تتميز عما سبقها من دراسات . أما السبب الثانى فقد الهانا الاهتمام المتزايد بكتب المناهج المقررة على الطلاب عن الالتفات الى مثل هذه النوعية من الدراسة التى خلت برامج التدريس منها ، وأصبح تدريسها مقصورا على طلاب الدراسات العليا ، ويخرج طالب التاريخ من اقسام التاريخ بالجامعات دون أن يعرف مغزى كلمة « منهج » البحث التاريخي ومفهومها .

ويشتمل هذا الكتاب على موضوعين أساسيين ، أولهما يدور حول منهج البحث التاريخي ، وثانيهما يركز على صياغة الحاشية ويبحث في تقنياتها . ولاشك أن الأساس الأول لقي اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين عندما كتبوا عن ماهية علم التاريخ ومذاهبه ومدارسه وفلسفته . أما الحاشية فهى موضوع لم يأت ذكره الا عرضا ، وفي سطور قليلة ، ولم يسبق تدريس بهذا التفصيل الذى ورد ذكره في هذا الكتاب . وقد شغل هذا الجانب مساحة ثلاثة ارباع الكتاب تقريبا ، وقصر الباحث الحديث فيه على الصياغة الببليوجرافية للمطبوعات والمخطوطات فقط ،

ولقد وفق الباحث في التعبير عن اتجاهه ذلك بقوله « ان علم التاريخ صار علم تقديم الدليل على الرأي فيما جرى من احداث ، او هو في عبارة موجزة صار علم برهنة » .

ولقد رصد في السنوات الاخيرة أن نسبة الكتب التاريخية التي تصدر هنا وهناك مايزال لها قصب السبق على غيرها من العلوم الاخرى ، فالناس يتطلعون الى معرفة خبايا الاحداث وتفصيلاتها ، ولم يعد الامر مجرد سرد قصصى او روائى ، وانما ينبغى أن يكون مدعما بالاصول والوثائق التي تضى على الحدث دقة وموضوعية وصدقا ، ومن هنا كانت الحاجة الماسة الى توثيق المادة العلمية وتاصيلها وهو ما نسميه بالحاشية ، التي اصبح لها قواعد ثابتة في فن الكتابة التاريخية . ولقد وفق الدكتور جمال حجر في التعريف بالحاشية واهميتها التي تساعد القارئ على الالمام بما في المتن من ثمرات المعرفة ومصادرها ، وحاول أن يضع نظاما ثابتا لما يعرف بالصيغة الببليوجرافية للحاشية ، بغية التنظيم والدقة والوصول الى افضل النتائج التي يتطلع اليها اى دارس . وارتكز منهج البحث في دراسته التي بين أيدينا على تحديد مصادر الكتابة في التاريخ الحديث والمعاصر ، وقسمها الى قسمين : المصادر المنشورة ، وتشتمل على الكتب والدوريات ، ودوائر المعارف ، والقواميس ، والوثائق الرسمية المنشورة . والمصادر غير المنشورة ، وتتضمن الوثائق الرسمية غير المنشورة ، والاوراق الخاصة وغيرها .

ولاشك ان هذه الدراسة جديدة في موضوعها ، ومضمونها ، وتبويبها ، واخراجها ، لذلك فهي تهدف بالتالى الى تحسين مستوى الكتابة التاريخية ، وتوجيهها الوجهة الصحيحة ، وذلك بالاعتماد على أسس واضحة وقواعد مدروسة ، تضى عليها رونقا وشكلا منهجيا يؤكد ما يقال دائما من أن التاريخ علم وفن .

لقد دخل الدكتوران عادل غنيم ، جمال حجر ميدانا جديدا لايسطيع أن يقتحمه الا كل من تمكن من أن يدعم نفسه بالاساليب

والامانيد التى تضى على هذا العمل المزيد من الجدية والموضوعية .
ومن المؤكد ان هذا الكتاب هو اضافة طيبة الى كل ما كتب فى علم
التاريخ ، وعمل جديد ومبتكر ، أرجو ان يكمله فى السنوات القليلة
القادمة ، لاستكمال وضع التصور العلمى الواضح لمفهوم الحاشية
واهميتها لتحقيق الترابط المطلوب بين اطراف اى دراسة ، وتوجيه القارئ
الى المصادر الأساسية والمراجع الاضافية ، والتوفيق بين الآراء الخلافية
التي ورد ذكرها حول موضوع ما فى المتن .

اننى سعيد حقاً بهذا الكتاب الذى يستحق مؤلفاه التهنئة والدعم
للمزيد من الجهد والابتكار لخدمة علم التاريخ ، ولأن يريدون اعتراف
مهنة التاريخ بغية الوصول الى الحقائق العلمية المجردة .

والله الموفق وعليه قصد السبيل ،

دكتور عمر عبد العزيز عمر

استاذ التاريخ الحديث

وعميد كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

مقدمة الطبعة الأولى

يسرنا أن نقدم الى المكتبة العربية هذه الدراسة « في منهج البحث التاريخي » ، والتي تشمل موضوعين رئيسيين : الموضوع الأول يدور حول منهج البحث التاريخي ويعنى بالمتن ، والموضوع الثاني يتجه نحو صياغة الحاشية ببليوجرافيا ، ويبحث في تقنياتها . والموضوعان يكمل الواحد منهما الآخر ، فهما يدوران حول المتن والحاشية .

والمتن والحاشية توأمان . فلا متن بدون حاشية - وإن لم تكتب - ولا حاشية بدون متن . وبالرغم من هذا التلازم بين المتن والحاشية ، فقد لقي المتن اهتمام كثير من المؤرخين ، ممن ساهموا بالكتابة في علم التاريخ وفي منهج البحث التاريخي ، فوضع هؤلاء كثيرا من الاصول والقواعد والطرائق التفصيلية ، لكن اشاراتهم الى الحاشية جاءت عابرة أو غير وافية .

وقد سبق ان نشر الموضوع الأول في شكل مذكرات في العامين الجامعيين ١٩٧٨/٧٧ ، ١٩٧٩/٧٨ ، وكان موجها لطلاب المرحلة الجامعية الأولى وطلاب الدراسات العليا بكلية الآداب بجامعة عين شمس ، والى الذين يهتمون بكتابة التاريخ أو يعملون في مجال البحث التاريخي . وقد أجرينا بعض التعديلات وأدخلنا بعض الاضافات على هذا الموضوع .

اما الموضوع الثاني « نحو منهج لصياغة الحاشية » فهو جديد تماما ، ولم يسبق نشره أو تدريسه ، وربما يكون غير مسبوق فيما ظهر من دراسات بالعربية على الأقل ، وفي اعتقادنا انه مفيد لا للباحثين في التاريخ فحسب ، وانما لجميع الباحثين الذين يستشيرون المصادر والمراجع في كتابة أبحاثهم .

ولما كانت كتابة التاريخ فنا وعلمًا وأدبًا ، فان للفن أصوله ، وللعلم قواعده ، وللادب طرائقه . وتسمو الكتابة التاريخية وترتقى

يقدر المام صاحبها بهذه الاصول والقواعد والطرائق . وهو ما يعرف في كلمة واحدة بـ « المنهج » اى منهج البحث التاريخى .

وقد وضع علماء الغرب مؤلفات بلغات مختلفة عن « منهج البحث التاريخى » منذ القرن التاسع عشر . لكن اول محاولة عربية - في تاريخنا المعاصر - للكتابة في « منهج البحث التاريخى » ظهرت في عام ١٩٣٩ باسم الدكتور أسد رستم ، الذى كان يقوم بتدريس هذه المادة في الجامعة الاميركية في بيروت بعنوان « مصطلح التاريخ » .

وكانت المحاولة الثانية عام ١٩٤٣م ، على يد الدكتور حسن عثمان استاذ التاريخ الحديث بكلية الاداب جامعة القاهرة الذى اخرج كتابه الواسع الانتشار وعنوانه « منهج البحث التاريخى » . وقامت دار المعارف بالقاهرة بنشره عدة مرات .

وأما المحاولة الثالثة ، فقد قام بها الدكتور أحمد شلبى استاذ التاريخ الاسلامى بكلية دار العلوم جامعة القاهرة عام ١٩٥٢ بعنوان « كيف تكتب بحثا أو رسالة » ، واعيد طبعه عدة مرات ايضا .

ثم تتابعت بعد ذلك جهود الباحثين والمؤرخين في هذا المضمار ، حيث اتجه بعضها بشكل مباشر الى موضوعات المنهج ، ودار البعض الآخر حول مشاهير المؤرخين .

ومن تلك الجهود التى تناولت التاريخ والمؤرخين في مصر في فترات مختلفة ، ويمكن أن تفيد الباحثين والطلاب المجموعتان التاليتان : المجموعة الاولى ، تمت بجهود فردية . وأما المجموعة الثانية فقد شارك فيها عدد من استاذة التاريخ من خلال ندوات أو محاضرات نظمتهما الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالاشتراك مع المجلس الاعلى للفنون والاداب .

ومن بين أبحاث المجموعة الاولى نشير الى ثلاثة أبحاث هامة بحسب صدورها :

- محمد مصطفى زيادة ، المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر
القاهرة ، ١٩٥٠ .

- جمال الدين الشيال ، التاريخ والمؤرخون في مصر في القرن
التاسع عشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

- محمد أحمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني ،
القاهرة ، ١٩٦٣ .

اما المجموعة الثانية من الدراسات فقد تناولت هؤلاء المؤرخين :

- تقى الدين أحمد المقرئ ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

- أبو العباس القلقشندي ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

- ابن تغري بردي ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

- ابن عبد الحكم ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

- عبد الرحمن الجبرتي ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

- ابن أبياس ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

وقد قامت بنشرها جميعا الهيئة المصرية العامة للكتاب .

ولاشك أن الاهتمام بدراسة منهج البحث التاريخي يعتبر من المقومات الأساسية لاعداد دارسي التاريخ أو الباحثين فيه . فمنهج البحث التاريخي هو بالدرجة الاولى أداة تساعد الباحث على ترتيب أفكاره ، ومهارة عمليات النقد والتحليل واستخراج النتائج ، وإتقان المهارات الفنية لاعداد الابحاث التاريخية ، وهي عمليات لا تقتصر على كونها اسلوبا للبحث التاريخي ، بل هي أيضا وسيلة لعرض أية قضايا أو مشكلات أخرى عرضا موضوعيا سليما ، سواء في مجال الدراسة الجامعية أو خارجها ، وهو ما يمثل في النهاية قيمة فكرية هامة ينبغي الاهتمام بها والتركيز عليها .

بها الفهم السليم ، وبهذه النظرة العميقة ، نأمل أن تتحقق
الفائدة المرجوة من هذه الدراسة .

وعلى الله قصد السبيل ،

المؤلفان

الدوحة في ربيع الأول ١٣٠٩ هـ

أكتوبر ١٩٨٨ م

الموضوع الأول

حول المنهج في كتابة التاريخ

للاستاذ الدكتور عادل حسن غنيم

أولا : ماهية التاريخ

قبل الحديث عن منهج البحث التاريخي يحسن التحدث أولا عن بعض المعانى والتساؤلات التى تشمل مصطلح التاريخ ومضمونه ، وأسباب اهتمام الناس بدراسته ، وإمكانية التعرف على ماضى الانسان أو التوصل الى الحقيقة المطلقة ، وماهى مهمة المؤرخ بشكل محدد ، وعما اذا كان التاريخ علما مثل باقى العلوم .

ويعنى التاريخ من الناحية اللغوية الزمن وبيان الوقت ، فكان يقال ورخ الكتاب ، أى بين وقت كتابته . أما المعنى العام لكلمة تاريخ - كما يرى اغلب المؤرخين - فهو ماضى الانسان ، لكن بعض المؤرخين يرى ان هذه الكلمة تعنى تلك الاحداث التى وقعت فى الماضى ، والتى تقع فى الحاضر ، والتى يمكن أن تقع فى المستقبل .

فالتاريخ اذن هو سجل مسيرة البشرية ، وهو المصدر الاساسى للمعرفة الانسانية ، أو هو ذلك السفر الخالد الذى يحوى بين دفتيه كل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى مرت بها البشرية منذ قُدر للانسان أن يترك آثاره على الأرض حتى تنتهى الدنيا وما عليها .

وهناك أهمية بالغة فى دراسة الماضى ، لان جاضر الانسانية ومستقبلها هو فى كثير من جوانبه نتاج عوامل وتطورات تاريخية أدت الى ما نحن فيه من اوضاع ومشكلات ، وما أحوجنا الى فهم جذور تلك الاوضاع والمشكلات ، علنا نستفيد من خبرة العصور السابقة ، فنعالج بعض قضاياها ، ونستلهم من الماضى بعض آمالنا ، ونتطلع الى غد أكثر إشراقا وأوفر أمنا .

وأما لفظة « التاريخ » فتطلق تارة على الماضى البشرى ، وتارة على الجهد المبذول لمعرفة ذلك الماضى ورواية اخباره أو العلم المعنى بهذا الموضوع . وفى محاولة من قسطنطين زريق للتمييز بين كلمتى « المتاريخ » و « التاريخ » ، فإنه يفضل ان تطلق كلمة « التاريخ » على دراسة الماضى ، وكلمة « التاريخ » على الماضى ذاته .

ويتناول التاريخ حياة الانسان من حيث هو انسان ، وليس موضوعه حياة الانسان من حيث هو مجرد كائن حى ينمو ويتطور ويموت . فالانسان هو الوحيد بين الكائنات الحية الذى يدرك معنى الزمن ، وهو الوحيد ذو التاريخ ، اى الذى يصنع التاريخ ويصنعه التاريخ . واذا تناول المؤرخون بعض الاحداث الطبيعية مثل حدوث زلزال أو فيضان مثلا فانما يهدفون الى دراسة اثر تلك الاحداث على الانسان بالذات .

ويهتم الناس بدراسة التاريخ لسببين :

السبب الاول نفسى ، يرجع الى عدم قناعة الانسان بأن تقتصر معرفته على تلك الفترة القصيرة التى يعيشها ، وحرصه على أن يتعرف على ماضى البشرية ، او بدايات بعض القضايا التى يعيشها ، ومحاولاته تصور مستقبل البشرية .

أما السبب الثانى فسبب عقلى يتميز به بعض الناس ، وهو أن تفكيرهم وتطلعاتهم تاريخية ، ولذلك فهم يحاولون فهم احداث التاريخ وتحليلها ، وتفسير مواقفه البارزة ، والاستفادة بما مضى من تجارب التاريخ .

ومن المؤكد أن معرفتنا بالماضى الانسانى ليست كاملة . لأن الماضى لم يترك لنا الا اقل القليل ، او ما سطره المسطرون ، او تذكره المسجلون ، او جذب اهتمامهم . كما أن معلوماتنا التاريخية - مثلا - عن حياة الانسان فى حوض البحر الأبيض المتوسط هى أكثر بكثير من معلوماتنا عن حياته فى الهند أو الصين . ومعلوماتنا عن التاريخ الانسانى فى الهند أو الصين أكبر بكثير من معلوماتنا عن هذا التاريخ فى وسط افريقيا . وقد كان التاريخ من قبل ملكا للشعوب الحضارية القديمة أو للشعوب الغربية ، أما الآن فقد شاركت شعوب أخرى فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فى الاهتمام بتاريخها وتسجيل مراحلها ، ومن هذا يتبين أن هناك صفحات كثيرة مجهولة فى تاريخ البشرية ، وأنه يستحيل التعرف على الماضى الانسانى كله .

وينطبق نفس الشيء على الحاضر . فرغم توفر الوثائق الكثيرة في التاريخ الحديث والمعاصر ، لكن الوثائق وحدها لا تكفى كي يتمكن المؤرخ من تحليل الوقائع ، وفهم الأسباب الحقيقية . خاصة النفسية منها . التى كانت وراء هذا الموقف أو ذاك ، كما أن كثيرا من القادة والمسياسيين - خاصة العرب - لا يسجلون مذكراتهم أو ذكرياتهم التى يمكن ان تفمر لنا خفايا بعض المواقف أو الاحداث .

وهناك فرق بين المذكرات والذكريات . فالمذكرات هى التى يقوم اصحابها بتسجيلها أو املأها يوما بيوم أو فى وقت قريب من وقوع الاحداث ، وهذه تنال من المؤرخ قيمة خاصة . اما الذكريات - وهو الامر الغالب على الاصدارات العربية المعاصرة - فهى التى يكتبها اصحابها بعد مرور وقت غير قصير على وقوع الاحداث ، والتى تعمل خلالها عوامل النسيان فعلها ، فضلا عن أن المشاعر قد تتغير بعد مرور فترة على تلك الاحداث ، فيخفى صاحبها بعض المعلومات ، أو يضيف على نفسه ادوارا بطولية ، أو يقلل من جهود الآخرين . ورغم أن الذكريات قد تكون فى بعض جوانبها مؤشرا للحياة السياسية والاجتماعية السائدة ، لكن من الأفضل ان يتحرى الباحثون الدقة فى الاعتماد عليها ، ولا يأخذوا منها الا ما يستوثقون منه أو يضمنون اليه . وقد نجد أحيانا بعض الشخصيات تجمع فى مؤلفها بين المذكرات والذكريات ، بغض النظر عن التسمية التى يطلقونها على ما سجلوه .

وإذا أخذنا شخصية قيادية بارزة مثل جمال عبد الناصر ، فإننا لانعرف على وجه اليقين هل له مذكرات أو ذكريات ، وهل هى محفوظة لدى بعض الافراد ، ام هى غير موجودة أصلا . صحيح أن هناك كتابات أخرى كثيرة تتناول تاريخ مصر المعاصر ، لكن هذه الكتابات لاتعالج كل الاحداث ، ولاتقوم بتحليل كل المواقف ، ولاتقدم لنا كل التفسيرات ، ويبقى على الأغلب جزء من الحقيقة التاريخية غائبا أو غامضا ، كما لانجد أحيانا تفسيرا لبعض المواقف أو الاحداث الهامة .

ومثال ذلك حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ ، ورغم أهمية هذا الحادث الذى كان من مهادت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، لم يستطع أحد من المؤرخين أو الباحثين حتى الآن أن يحدد بشكل قطعى المسئول عن ذلك الحريق . لقد اتهم كثير من الأفراد والهيئات بتدبير هذا الحريق ، بل كاد زعيم سياسى بارز هو أحمد حسين أن يجد طريقة الى حبل المشنقة ظلما بسبب هذا الحريق ، لكن لم تتوفر حتى الآن أدلة كافية تساعد على تحديد المسئولية عن القيام بهذا الحريق .

وليس ضروريا أن تكون كثرة الكتابات سببا فى التوصل الى الحقائق . فقد تكون كثرة الكتابات فى موضوع معين إحدى العقبات التى تواجه المؤرخ . ولعل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ خير مثال على ذلك . فقد توالى خلال السنوات الماضية سيل من المذكرات والذكريات عن هذه الثورة تضمن كثيرا من الوقائع والتحليلات المتضاربة والمتناقضة مما زاد من صعوبة مهمة المؤرخ ، حيث أصبح عليه أن يدرس الوقائع والتحليلات جميعها ويقارن بينها ويفسرها ، كى يتمكن من الوصول الى الحقيقة . لكن الذى يمكن أن يسهل للمؤرخ مهمته هو توفر الوثائق الكافية عن هذه الثورة أو عن غيرها من الأحداث التاريخية البارزة ، لأن الوثيقة هى أقدر المصادر على التحدث ، وهى التى تستطيع أن تحدد كثيرا من المسائل وتحسمها ، فهى المصدر الأساسى بالنسبة للتاريخ الحديث والمعاصر .

ولايعنى ذلك أن كل الوثائق ذات أهمية بالغة ، فالوثائق تختلف فى درجة أهميتها . فهناك وثائق تضيف الى معلوماتنا الكثير ، وهناك أخرى لاتضيف جديدا ، كما أن هناك وثائق تحتاج الى التأكد من صحتها .

ولاشك أن التوصل الى الحقيقة المطلقة امر متعذر ، لكن الذى يمكن التوصل اليه - بشكل عام - هو الاقتراب من الحقيقة ، وإن كان ذلك لايمنع من امكان توصل المؤرخ الى الحقيقة فى بعض جوانبها . أما

التوصل الى الحقيقة الكاملة في كل الوقائع ، او في تقييم مرحلة تاريخية معينة فامر متعذر بطبيعة الحال ، لان مايتوفر للمؤرخ على الاغلب هو جزء من هذه الاصول . وحتى مع توفر كل الاصول لايمكن ان يحيط المؤرخ بكل الاسباب التي ادت الى النتائج ، او بالمناخ النفسي والعقلي الذي كان يوجه الأبطال او القادة ، وهو ما يحاول المؤرخ في حدود امكاناته وقدراته تحليله وتقويمه .

وقد اختلف المؤرخون والعلماء منذ اواخر القرن التاسع عشر عما اذا كان التاريخ علما من عدمه . والمقصود بالحلم بوجه عام - طبقا لما ورد في المعجم الفلسفي لجمع اللغة العربية بمصر - هو « المعرفة وادراك الشيء على ما هو عليه » . وبوجه خاص « دراسة ذات موضوع محدد وطريقة ثابتة توصل الى طائفة من المبادئ والقوانين ، وينصب على القضايا الكلية والحقائق العامة المستمدة من الوقائع والجزئيات » .

واما القانون فيعنى ذلك الارتباط القائم بين عدد من الظواهر الاجتماعية او من بعض العناصر التي تجمعها ظاهرة واحدة . فبالنسبة للعلوم الطبيعية مثلا ، هناك ارتباط بين ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة وظاهرة غليان الماء يعبر عنها في ذلك القانون الذي يقول « عندما ترتفع درجة الحرارة الى المائة المئوية تحت ضغط معين يتحول الماء من حالة السيولة الى الحالة الغازية » . فهل يمكن في التاريخ ان نجد ارتباطا بين الظواهر المختلفة وان نتوصل في النهاية الى القانون ، مما يمكن معه ان يكون التاريخ علما مثل العلوم الطبيعية ؟

لقد رأى بعض العلماء ان التاريخ ليس علما ، لاننا لانستطيع اخضاع الوقائع التاريخية للملاحظة والفحص والاختبار والتجربة واستخلاص النتائج والتوصل الى القوانين العلمية . ورأى آخرون ان التاريخ علم ، لكنه ليس علم تجريبى واختبار ، بل علم نقد وتحقيق يقوم على الدراسة والبحث عن الحقيقة والالتزام بالموضوعية ، وانه لايمكن الحديث عن قوانين ثابتة تحكم حركة التاريخ ، لان التاريخ

لا يعيد نفسه ، حيث يتناول احداثا لاتعود ، وازمانا مختلفة ، وابطالا لم يعودوا احياء ، وانه ليس بالضرورة ان يقضى الربط بين الظواهر المختلفة الى قوانين ثابتة تحكم حركة التاريخ .

لكن فريقا ثالثا من العلماء يرى ان التاريخ علم مثل باقى العلوم ، وان الربط بين الظواهر الاجتماعية المختلفة - سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية - سوف يؤدى بنا الى التوصل فى النهاية الى القوانين التاريخية ، وان هذه القوانين قائمة فعلا وتؤثر فى حركة البشرية ، لان الحياة كلها تسير وفق قوانين ثابتة او عامة ، لكننا فى مجال الدراسات التاريخية لم نتوصل بعد الى تلك القوانين .

ويرى المؤرخ شاكى مصطفى فى دراسته « التاريخ هل هو علم » ان عدم التوصل الى القوانين التاريخية حتى الان لايعنى انه ليس باستطاعتنا الوصول اليها ، بل يمكن تحقيق ذلك بقفزة نوعية فى الفكر التاريخى تشبه قفزة نيوتن ورعيله فى مجال العلم الطبيعى ، كما ان عدم التوصل الى تلك القوانين حتى الان لم يمنع المؤرخين من العمل الديموب لتوفير المادة الاولى وتنسيقها ، وهو مايعتبر نصف العلم ، وان هناك قيمة علمية للتعميمات والتفسيرات التاريخية التى توصل اليها المؤرخون والتى اخذت احيانا شكل القواعد العامة والنظريات الكبرى .

لقد كان معظم علماء التاريخ حتى عهد قريب يرون ان غاية علم التاريخ هى تحقيق الوقائع التاريخية ، اى تنظيم مادتها ومعرفه اسبابها ، وتاكيد صحتها ، وايضاح تفاصيلها . لكنه مع التقدم فى مجال العلوم الانسانية ، اضيفت الى هذه الغاية ، او الى مهام المؤرخ مهمة اخرى ، هى تحليل الوقائع وتفسيرها ، والربط بين ظواهرها المختلفة ، ثم استخراج النتائج منها . ويعتقد ان ذلك سوف يوصلنا فى النهاية الى القوانين التاريخية التى توضح العلاقة بين الظواهر المختلفة .

واذا كانت القوانين فى العلوم الطبيعية قائمة ، لكنها تكتشف يوما

بعد يوم ، فان ذلك هو ما يحدث في العلوم الاجتماعية والانسانية ، ولكن بطريقة ابطأ بكثير من تلك التي تكتشف بها العلوم الطبيعية ، ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى ان العلوم الطبيعية تتعامل مع مواد او عناصر معينة ، اما العلوم الاجتماعية او الانسانية فانها تعالج الانسان ، او مايتعلق به من تصرفات وسلوك ، او مايحيط به من زمان ومكان ، وهى اشياء متغيرة دواما .

لكن ذلك لايعنى ان هناك تشابها بين القوانين الانسانية والطبيعية فهناك بطبيعة الحال فروق واضحة بين العلوم الانسانية والعلوم الطبيعية . وفي رأى المفكر محمد كامل حسين ان من اهم تلك الفروق ما يلى :

اولا : ان الزمن عامل اساسى في حركة العلوم الانسانية ، لكن العلوم الطبيعية عندما تبحث في طبيعة الانسان قد لاتهتم بدراسة اثر الزمن على هذا الانسان .

ثانيا : ان العوامل المتشابهة تؤدى في العلوم الطبيعية الى نتائج متشابهة مهما اختلف الزمان والمكان ، لكن الاحداث المتشابهة في العلوم الانسانية تؤدى الى نتائج مختلفة .

ثالثا : ان التفصيلات في العلوم الطبيعية تكون صادقة دائما ، لكن القضايا العلمية العامة تكون موضع شك . لكن ليس محتما ان تكون تفصيلات العلوم الانسانية صادقة او محققة . لكن حقائقها الاساسية تكون صادقة وواضحة .

رابعا : ان القوانين في العلوم الانسانية ليست لها صفة الابدية ، بل هى عرضة للتغيير النسبى مثل القوانين في العلوم الطبيعية ، وان كان التغيير بالنسبة للقوانين في العلوم الانسانية يتم بسرعة اكبر من تلك التى تحدث في العلوم الطبيعية .

فالقانون في العلوم الانسانية يختلف عن القانون في العلوم الطبيعية ،
ففى العلوم الانسانية لايعنى القانون نتيجة محددة دائما ، وإنما يعنى
نتيجة تقديرية او قواعد عامة مماثلة للقانون في العلوم الطبيعية او قريبة
منه .

والقوانين في التاريخ ليست مسألة جديدة ، فقد وضع ابن خلدون
مثلا منذ أكثر من خمسة قرون عدة قوانين ، مثل قوله أن الدول
كالبشر ، تولد وتنمو وتكبر ثم تضمحل وتموت ، أو قوله أن الحضارات
تتعاقب عليها ثلاثة أطوار : بداءة وحضارة ثم اضمحلال . ثم جاء بعد
ابن خلدون من حاول وضع قوانين من هذا النوع مثل هيجل وماركس
وتوينبى وغيرهم .

فلقد أخرج هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣١) نظريته في فلسفة التاريخ ،
التي يرى فيها أن التاريخ هو تاريخ الفكر ، وأنه يجب أن نركز على
ماكان القادة يفكرون فيه حين أقدموا على أعمالهم ، لا أن نركز على
ما قاموا به من أعمال ، وأن القوة التي تدفع التاريخ هي قوة العقل ،
ويعنى ذلك أن كل شيء يحدث وفق إرادة الانسان أى حريته ، فالحرية
عنده هي العقل .

وأما كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) فقد اهتم بالعامل
الاقتصادي في تسيير حركة التاريخ . فالتاريخ عند كارل ماركس هو
الأعمال ، كما أن الانتاج أو النشاط المادى للانسان هو الذى يخلق
المجتمع أو الصلات الاجتماعية ، ومن هذه الصلات الاجتماعية تتولد
الأفكار والمبادئ ، وهو ما يطلق عليه التفسير المادى للتاريخ .

وأما أرنولد توينبى (١٨٨٩ - ١٩٧٥) فيؤمن فيما يتعلق بتكوين
الحضارات بقانون التحدى والاستجابة Challenge and Response
بمعنى أن الظروف الطبيعية القاسية وتحدياتها هي التى تحفز الانسان
على العمل والابداع ، كما أن الدول التى يجتاحها الاستعمار سرعان

ماتفيق من هول الصدمة المفاجئة ، فتعمل على اعادة بناء نفسها كي تتمكن من مواجهة التحدى ، كما ان الضغوط الخارجية تولد شرارة الحضارة ، وكلما ازداد التحدى تصاعدت قوة الاستجابة .

لكننا لانستطيع ان نزعم ان تلك القوانين هي قوانين دائمة تطبق على كل العصور ، وتفسر لنا كل الاحداث ، فهي قوانين تنطبق على مراحل تاريخية محددة او على شعوب معينة ، وهو ما يقال مثلا على قوانين ابن خلدون من انها لاتنطبق الا على المجتمعات التى شاهدها ابن خلدون ودون سيرتها ، مثل العرب او البربر . ومع قناعتنا بهذا المنطق ، لكننا نستطيع القول انه اذا كانت تلك القوانين قوانين مرحلية او تنطبق على شعوب معينة ، فهي خطوة على الطريق نحو القوانين الدائمة التى نتوقع ان يتوصل الانسان اليها فى المستقبل .

ولعل مما يزيد من هذا التوقع ان المتتبع لتاريخ العالم الحديث والمعاصر يمكنه ان يجد عددا من القواعد العامة مستخلصة من التجارب الانسانية ، وهو ما يعتبره بعض المؤرخين تعميمات . ومن تلك القواعد العامة التى لاحظناها مايلى :

★ ان هناك علاقة دائمة بين الاستعمار العالمى وبين الحركة الصهيونية ، وان هذه العلاقة مازال قوية ومقتنامية رغم مرور مايقرب من مائة عام عليها ، واننا لانعرف موقفا واحدا تخطى فيه الاستعمار العالمى عن تأييد الحركة الصهيونية ومساندتها .

★ ان الحكم الاستبدادى قد يبنى امة او يبنى مرحلة تاريخية معينة ، لكنه لايبنى الانسان . ويمكننا تطبيق هذه المقولة اذا ارحنا لحكم نابليون بوناپرت ، او محمد على ، او هتلر ، وغيرهم من عتاة الحكم الاستبدادى .

★ ان الشعوب التى تكثر تناقضاتها الاقتصادية او الاجتماعية او

الدينية يسهل الوصول الى حكمها لكن يصعب قيادتها ، أما الشعوب التي تقل تناقضاتها فيصعب تولي حكمها لكن يسهل قيادتها .

ويعنى ذلك كله أن التاريخ ليس سوى دراسة للمجتمعات الانسانية ، وللظواهر الاجتماعية في جوانبها المختلفة ، ومن هذه الدراسة قد نتوصل الى مجموعة القوانين التي يكون لها في نهاية الامر نظرية معينة . فدراسة الجانب الاقتصادى للعالم أو لمنطقة معينة ، أى التركيز على دراسة النشاط الاجتماعى المتعلق بالانتاج الاقتصادى وتوزيع الثروة ، يوصلنا الى مجموعة من القوانين الاقتصادية للمجتمعات المختلفة ، وهذه القوانين تتبلور في النهاية فيما يعرف بالنظرية الاقتصادية .

فالجوانب المختلفة للظواهر الاجتماعية ، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو غيرها ليست سوى روافد متصلة بذلك النهر الكبير ، وهو التاريخ الانسانى . ولايمكن دراسة أى ظاهرة من هذه الظواهر منفصلة عن غيرها . فهناك ارتباط بين تلك الظواهر جميعها ، وهناك تأثيرات متبادلة بين هذه الظواهر ، وإن كان هذا التأثير يختلف كما وكيفاً طبقاً للقوانين العامة التي تحكم حركة هذه الظواهر ، والتي تجمعها جميعها حركة التاريخ وتطوره .

وأخيراً ، فإذا كان من الممكن استخدام القوانين التاريخية بالنسبة للماضى ، فإنه يمكن استخدامها أيضاً بالنسبة للحاضر والمستقبل . ولايعنى ذلك أن المؤرخ يستطيع أن يتنبأ علمياً بأحداث المستقبل ، لأن ذلك أمر خارج عن قدرة البشر ، والمستقبل علمه عند الله . لكن الذى يمكن للمؤرخ أن يحدده - خاصة إذا استخدم بعض القوانين التاريخية - هو تحديد الاتجاهات العامة لقضية معينة على ضوء دراسته للملاصق التاريخية والربط بين الظواهر المختلفة لتلك القضية ، ويعتمد ذلك على تقدير موضوعى وإدراك واع للجوانب المختلفة للموضوع ، وهو ما يمكن

أن نطلق عليه « التاريخ المستقبلي » ، وهو ما يعنى امكانية التاريخ للمستقبل بالنسبة لقضايا معينة اذا توفر للمؤرخ اهتمام كاف بتلك القضايا ، والمأم بمصادرها الاولى ، وكان المؤرخ فى نفس الوقت ذا بصيرة ، وقدرة كبيرة على الفهم والتحليل والتفسير والنقد ، والادراك الواعى للعلاقات التى تربط بين الظواهر المختلفة .

ثانيا : صفات المؤرخ .

• هناك صفات أساسية لابد من توفرها فيمن يتصدى لدراسة التاريخ .
• فهممة المؤرخ ليست هينة . ولايعتبر كل من كتب في التاريخ مؤرخا .

ولعل الصفة الأساسية للمؤرخ أن يكون ذا ثقافة عريضة ، ملما
بالتيارات المختلفة التي تؤثر في مجتمعه الصغير وعالمه الكبير ، متفهما
لتفسيرات المدارس التاريخية المختلفة ، مستفيدا من أهم العلوم المساعدة
للتاريخ .

وعلى المؤرخ أن يقرأ بعض النماذج الهامة من انتاج المؤرخين
البارزين في مختلف العصور مثل : كتابات هيرودوت أبو التاريخ (حوالى
٤٨٤ق م - حوالى ٤٢٥ ق م) ، و « تاريخ الرسل والملوك وإخبارهم »
للطبرى (٨٣٨ - ٩٢٣ م) عميد المؤرخين المسلمين الذى أصبح التاريخ
على يديه مستقلا عن الحديث والتفسير ، و « العبروديان المبتدأ
والخير في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان
الأكبر » لابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦ م) احد رواد فلسفة التاريخ
وعلم الاجتماع ، وكتاب « الامير » لمكيافلى (١٤٦٩ - ١٥٢٧ م)
الذى تائر به كثير من القادة في التاريخ الحديث والمعاصر ، وكتاب
« بدائع الزهور في وقائع الدهور » لابن اياس (١٤٤٨ - حوالى
١٥٢٤) ، و « عجائب الآثار في التراجم والاخبار » لعبد الرحمن
الجبرتي اعظم المؤرخين المصريين في القرن التاسع عشر (١٧٥٤ -
١٨٢٥ م) ، و « دراسة في التاريخ » لارنولد توينبى (١٨٨٩ -
١٩٧٥) ، و « تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية » لمحمد شفيق
غريال (١٨٩٤ - ١٩٦١) مؤسس مدرسة التاريخ العربى الحديث
والمعاصر ، والمؤرخ الذى قال عنه توينبى انه تعلم منه اكثر مما علمه ،
الى غير ذلك من الكتابات المبدعة التى يمكن أن تساعد الباحث على
حسن التاريخ ، وتجعل نظرته الى الامور عميقة وشاملة .

ومن صفات المؤرخ أن يكون ذا عقلية منظمة ، قادرة على الترتيب

والتنسيق والاستفادة مما توفر لديه من مادة تاريخية ، وإن يكون قادرا على تبين الخط الرئيسى للموضوع والتركيز عليه ، وإن يتجنب اغراق نفسه فى التفاصيل او المسائل الفرعية او الهامشية .

ولابد أن يتوفر فى المؤرخ ملكة النقد ، فيكون قادرا على الفحص والمقارنة والامتقراء ، أى فهم العلاقات التى تربط بين الظواهر المختلفة ، ولا يصدق كل ما يقرأه أو يسمعه ، بل عليه تحدى الدقة ، واستخدام كل امكاناته الذهنية من أجل تبين صحة الوثيقة أو صحة الواقعة ، واستخراج النتائج منها .

ومن الصفات التى ينبغى أن يتحلى بها المؤرخ الصبر والثبات وعدم التعجل فى اصدار أحكامه ، وإن يعطى بحثه الوقت الكافى للمناقشة والمقارنة والتحليل والتفسير . وليس محتما أن يذكر كل الحقائق المتصلة بالموضوع الذى يعالجه ، وإنما عليه أن يذكر ما توصل اليه من نتائج ، وأن يحدد النقاط أو المواقف التى لم يستطع ايضاها أو تفسيرها أو التحقق من صحتها ، تاركا لغيره من الباحثين محاولة استكمال ما فاتته فى هذا الشأن .

وعلى المؤرخ أن يكون دمويا ، وأن يستفيد من كل المصادر التى تفيد بحجه ، ولا يدخر وسعا فى محاولة الوصول إليها مهما كلفه ذلك من مشقة وجهد ونفقات ، ولا يعتمد على بعض المصادر وهو يعلم أن هناك مصادر أخرى قد تفيده فى زيادة تفهمه للموضوع ، أو تغيير بعض وجهات نظره . ولعلنا نجد فى رواية احاديث رسول الله ﷺ هذا المثل الطيب فى الداب والبحث عن الحقيقة ، فكم تجشموا الصعاب من أجل التأكد من صحة حديث نسب صدره إلى رسول الله ﷺ ، كما أننا نجد مثلا آخر فى أبى الفرج الاصفهاني الذى قيل أنه جمع كتابه فى خمسين سنة كاملة .

ومن صفات المؤرخ الهامة أن يكون موضوعيا غير متأثر بالعوامل الذاتية ، ولا يجعل لأرائه الشخصية أو معتقداته الدينية أو اتجاهاته

السياسية دورا في تغيير الحقيقة أو طمس معالمها أو لوى ذراعها كى
تخدم آراءه ومعتقداته ، والا يقوم بدراسة موضوع ما وهو عازم مقدما
وقبل بدء الدراسة على تحقيق نتائج معينة ، بل على المؤرخ أن يضع
فكره وثقافته وميوله في خدمة البحث العلمى والحقيقة التاريخية
وَحَدِّهَا دون تحيز أو مجاملة . وقد يتعرض المؤرخ لشيء من الأذى
أو الضرر بسبب صدقه والتزامه وموضوعيته ، فعليه ألا يأخذ مواقف
مضادة نتيجة لهذا الأذى . ولعلنا نجد في عبد الرحمن الجبرتي هذا
النموذج الموضوعى ، فرغم ما تعرض له في عهد محمد على من ايذاء
وصلت الى حد اعتقاد الجبرتي بدور رجال محمد على في قتل ولده ،
لكنه عندما كتب عن محمد على اعطاه حقه ، حيث ذكر انه لو اوتى
هذا الرجل شيئا من العدالة ، لكان معجزة زمانه وفريد عصره وأوانه .

وينبغي أن يكون المؤرخ شجاعا في التعبير عن رأيه ، وفي ذكر
ما توصل اليه من حقائق أو نتائج ، غير مجامل أو مناقف ، والا يخفى
بعض الحقائق التى توصل اليها ، وأن يكون هدفه خدمة الحقيقة
التاريخية وحدها . ولعل من الأمثلة على تلك الشجاعة التى يتحلى
بها المؤرخ ما حدث من محمد شفيق غريال ، حيث كان له كتاب بالمطبعة
عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ونصحه بعض أصدقائه أن يسحب
أصول الكتاب من المطبعة ليعيد النظر في المواضيع التى اثنى فيها على
بعض مواقف أسرة محمد على حتى لا يغضب قادة الثورة ، لكن محمد
شفيق غريال رفض ذلك ، ولم يقبل ضميره أن يعدل من آرائه وقناعاته
أرضاء للسلطة أو تجنباً لآذاها .

وعلى المؤرخ أن يكون ذا قدرة على تصور المواقف التاريخية
المختلفة ، وأن يحاول الاندماج في ملابسها ومعاشة أبطالها ، وتبين
ذلك المناخ الذى وقعت فيه الحادثة ، والعوامل الموضوعية والذاتية التى
أدت اليها ، وأن يتعمق في نفسية الأبطال والقادة الذين أسهموا بأدوارهم
في حركة التاريخ .

ومن الصفات التي يتحلى بها المؤرخ ان يكون مرهف الحس متقد
العاطفة ، انساني النظرة ، حتى يدرك مشاعر الآخرين ويحس
بنوازعهم ، ويفهم حقيقة ما كان الأبطال والزعماء يحسون به عندما
أقدموا على مواقفهم التي أسهمت في تشكيل حركة التاريخ .

وأخيراً فيجب على المؤرخ ان يكون مولعاً بعمله ، حريصاً على
خدمة الحقيقة وحدها ، غير قاصد من وراء عمله التقرب الى حاكم أو
الحصول على منصب ، أو وضع التاريخ في خدمة السياسة .

تلك هي أهم الصفات التي ينبغي أن يتحلى بها المؤرخ ، وبقدر
توفر تلك الصفات في مؤرخ معين ، بقدر نجاحه في التوصل الى الحقيقة
التاريخية وتحليلها وتفسيرها .

ثالثا : العلوم المساعدة للتأريخ

يعتبر التأريخ هو بؤرة العلوم الاجتماعية والانسانية ومركز انطلاقها ، ولايستطيع الباحث فى اى فروع من فروع العلوم الاجتماعية والانسانية ان يقوم بدراسة موضوعية فى تخصصه دون ان يمر على التأريخ ويستفيد من حركته الاجتماعية ، كما يحتاج المؤرخ فى ابحاثه الى الاعتماد على بعض العلوم المساعدة التى تسهل له فهم حركة التأريخ وتبين مساراته .

وليس من الضرورى ان يستخدم المؤرخ كل العلوم المساعدة عند اعداد ابحاثه ، لكنه يمكن ان يستفيد منها طبقا لمقتضى الحال . ، بما يخدم الموضوع الذى يدرسه او المرحلة التاريخية التى يعالجها ، فمن الممكن ان يستخدم المؤرخ احد العلوم المساعدة عند دراسته لموضوع معين ولايستخدم هذا العلم المساعد عند دراسة موضوع آخر او يستخدمه بشكل محدود .

ومن أهم العلوم المساعدة التى يستفيد منها الباحث فى التأريخ الحديث والمعاصر ما يأتى :

١ - اللغة :

يجب ان يكون المؤرخ ملما باللغة الاجنبية التى تعتمد عليها ابحاثه . فاذا كان الموضوع الذى يتخصص فيه متعلقا بتاريخ ايران الحديث فعليه ان يكون درسا للغة الفارسية ، واذا كان الموضوع يعالج تاريخ الانتداب فى فلسطين ، فعليه ان يكون ملما باللغة الانجليزية ، واذا كان الموضوع يتناول مرحلة من تاريخ لبنان او الجزائر المعاصر ، فعليه ان يكون ملما باللغة الفرنسية . واذا كان الباحث يعتزم التخصص فى تاريخ الخليج العربى الحديث ، فعليه الاثام باللغة الانجليزية على الأقل ، لان مثل هذا التخصص قد يتطلب منه الرجوع الى بعض المراجع البرتغالية او الفرنسية او الفارسية . وكلما كان الباحث ملما

بأكثر من لغة اجنبية كلما كان قادرا بشكل افضل على خدمة أبحاثه ودراساته .

٢ - الفيلولوجيا أو فقه اللغة Philology

ينبغي أن يكون المؤرخ على معرفة وعلم بدلالة الالفاظ في العصر الذى يدرسه ، وباللغة التى يكتب بها أو يأخذ عنها . فهناك معان عديدة للكلمات ، كما أن الكلمة فى مرحلة معينة قد تؤدى معنى آخر فى مرحلة اخرى . فلا بد أن يكون المؤرخ ملما بالقواعد الاساسية لهذا العلم ، قادرا على استخدام المعنى الصحيح للكلمة .

وعلى سبيل المثال ، فان كلمة « عامل الخليفة » كانت تعنى عند استخدامها فى القرون الهجرية الاولى ممثل الخليفة أو الوالى فى مصر أو العراق أو خراسان . لكن كلمة « عامل » تعنى الآن معنى طبقياً آخر . كما أن كلمة « الاستعمار » كانت تعنى عند استخدامها مرحلة الكشف الجغرافية استثمار الاراضى وتعميرها ، لكنها أصبحت تعنى خلال القرنين الاخيرين احتلال بلاد أخرى واستغلال ثرواتها ، وهكذا .

وهناك فرق واضح بين علم اللغة وفقه اللغة . فعلم اللغة يدرس اللغة فى ذاتها ومن أجل ذاتها . أما فقه اللغة فهو يدرس اللغة باعتبارها وسيلة الى غاية ، وهى دراسة الثقافة بما تشتمل عليه من ديانات وعادات وتقاليد وآداب ، أى أن اللغة فى هذه الحالة هى جزء من النشاط الانسانى العام الذى يحدد الثقافة ، ولذلك فان الغاية النهائية لفقه اللغة هى دراسة الحضارة .

ولعل مما يبرر مهمة المؤرخ فى هذا الشأن ، أن يقوم علماء التاريخ بالتعاون مع علماء اللغة العربية فى اعداد معاجم توضح معانى الكلمات التاريخية ، وتبحث فى أصولها ودلالاتها على نمط تلك المعاجم التى وضعها العلماء فى الغرب مثل معجم اكسفورد للغة الانجليزية .

ومن الممكن للعلماء فى مجالات الدراسات الاجتماعية والانسانية أن

يقوموا بجهود مشتركة لاعداد تلك المعاجم ، لان الجهود الفردية قد تكون عاجزة عن انجاز هذا العمل على افضل وجه ممكن . ، ويلاحظ ان بعض المعاجم لاتخدم تخصصها الدقيق وحده ، بل تفيد الباحثين في تخصصات اخرى . فقد صدرت خلال السنوات الاخيرة عدة مجلدات من معجم في علم النفس والطب النفسى * ، لكن هذا المعجم تضمن الكثير من المصطلحات التى تفيد الباحثين في المجالات التربوية والاجتماعية المختلفة بوجه خاص ، اضافة الى عدد من المصطلحات الاقتصادية والتاريخية أيضا .

٣ - علم قراءة الخطوط Paleography

لابد ان يكون المؤرخ عالما بالخطوط التى تكتب بها اللغة التى يأخذ عنها أو يستفيد منها . فالباحث فى تاريخ الدولة العثمانية ينبغى ان يكون ملما بالخطوط المختلفة التى كانت تكتب بها اللغة التركية القديمة ، واهمها الخط الديوانى الذى كانت تكتب به الاوامر السلطانية ، وخط القبرمة الذى كان يستخدم فى الشئون المالية والادارية للدولة العثمانية ، خاصة فى مصر التى شاع فيها استخدام هذا الخط ابتداء من القرن السابع عشر الميلادى ، والتى تمتلئ دأر محفوظاتها بألاف من الوثائق التى كتبت بهذا الخط . كما يوجد فى المكتبة الظاهرية بدمشق مجموعة كبيرة من الوثائق المكتوبة بنفس الخط .

وهناك الوف من الوثائق العثمانية التى كتبت بهذين الخطين مازال موجودة فى المكتبات المختلفة ودور الوثائق فى الجمهورية التركية وبعض البلدان العربية دون ان يستخدمها الباحثون ، بسبب قلة عدد الملمين بهذين الخطين . وقد تضيف هذه الوثائق الى معلوماتنا الكثير عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية خلال الحكم العثمانى .

(*) جابر عبد الحميد جابر وعلاء الدين كفافى ، معجم علم النفس والطب النفسى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩١ ، الجزء الرابع .

فلذلك لانبالغ اذا قلنا ان بعض مايكتب عن الحكم العثمانى ليس تعبيراً حقيقياً عن هذا الحكم ، وانما هو مجرد اتجاهات ومؤشرات عامة. قد تفنقر الى الموضوعية والدقة ، وان الحكم العثمانى للبلاد العربية ، والذى امتد اربعة قرون من الزمان لم يؤرخ له بعد تاريخاً دقيقاً ، نظراً لعدم المام كثير من الباحثين بالخطوط التى كتبت بها وثائق تلك المرحلة.

٤ - علم الوثائق :

هو العلم الذى يعالج وسائل قراءة الوثائق ، والتعرف على املوبها ، وفهم مصطلحاتها ، والتأكد من صحتها ، سواء عن طريق معرفة نوع الورق الذى دونت عليه ، او الحبر المستخدم فى كتابتها ، او الخاتم الذى ختمت به ، الى غير ذلك من وسائل الفحص والتحقق.

وتعنى الوثائق فى معناها العام كل الاصول التى تحتوى على مادة تفيد المؤرخ فى ابحاثه ، فهى تشمل القرارات والاتفاقيات والبيانات والتقارير والرسائل الرسمية ، كما تشمل المذكرات والكتابات المختلفة للزعماء والقادة ورجال السلك الدبلوماسى وغيرهم من المسؤولين .

وقد حرصت الأمم المتقدمة ان تيسر للباحثين سبل كتابة تاريخها ، بما ينمى لدى الاجيال المتعاقبة حب اوطانها والاعتزاز بتاريخها ، واستلهام العبر مما مر بها ، والتطلع الى مستقبل افضل للبشرية .

ومن المعروف ان كثيرا من الدول قامت بتنظيم ارسيفاتها ودور وثائقها بما يسمح للباحثين بالاطلاع عليها بعد مرور فترة زمنية معينة تجدها بعض الدول بخمسة وعشرين عاما ، واخرى بثلاثين عاما . لكن ذلك لايعنى فتح الارشيفات على مصراعها . فهناك موضوعات لايسمح بالاطلاع عليها قبل مرور خمسين عاما او مائة عام ، كما ان هناك موضوعات معينة لم يتحدد بعد موعد الاطلاع على وثائقها ، لكن المهم ان معظم الوثائق يسمح بالاطلاع عليها بعد مرور وقت زمنى محدد .

اما فى العالم العربى فلم يأخذ الموضوع بعد من يستحقه من

الاهتمام ، سواء من ناحية ترتيب الوثائق وتصنيفها وصيانتها ، أو تنظيم الاطلاع عليها ، بحيث أصبح الاطلاع على تلك الوثائق يعتمد الى حد ما على الصدفة أو العلاقات الخاصة أو بذل المحاولات المتكررة .

وقد حدث تقدم كبير في حفظ الوثائق وصيانتها ، ولم تعد مشكلة التحقق من صحة الوثيقة قائما بالنسبة لمعظم الوثائق ، كما أصبح ميسرا تصوير الوثائق في شكل « فوتومات » أو « ميكروفيلم » أو « ميكروفيش » . وتقوم بعض المراكز العلمية ودور الكتب والوثائق في العالم العربي في الوقت الراهن بتقديم بعض التسهيلات في هذا الشأن ، وإن كانت لا تزال محدودة وغير كافية .

ولقد اتاح لبعض الكتاب في السنوات الاخيرة - لسبب أو آخر - أن يطلعوا على مجموعات مختلفة من الوثائق ، قاموا بنشرها أو نشر بعضها والتعليق عليه ، أو اصدار كتب حول موضوعاتها . فما هو الحكم على تلك الأعمال ؟

نود أن نوضح أولا انغليس كل من كتب في التاريخ مؤرخا . فالتاريخ أصبح الآن علما ، كما أن هناك صفاتا أساسية لابد من توفرها فيمن يتصدى للتاريخ ، فإذا أدرك الباحث مهمته وتمتع بتلك الصفات ، أمكنه أن يكون مؤرخا ، سواء كان من العاملين في الحقل الجامعي أو خارجه . وإذا لم يدرك ذلك ، أو كان متأثرا بالعوامل السياسية أو الشخصية أو غيرها ، فيستحيل عليه أن يقدم لنا بحوثا تاريخية . فالعيار هنا هو معيار الموضوعية والامانة والترفع عن الهوى ، فإذا لم تتوافر تلك الصفات فيمن يؤرخ ، أو قيما نراه من اصدارات تتناول التاريخ العربي والاسلامى ، فانه لا يمكن اعتبار تلك الاصدارات بحوثا تاريخية بالمعنى العلمى . لكننا لا نستطيع في نفس الوقت أن نتجاهلها أو نغض الطرف عنها ، بل علينا أن نستفيد مما ورد فيها من حقائق ، وأن نتأكد من صحة ما ورد بها من وثائق ، وأن نقوم بدراستها وتحليلها وفق المنهج العلمى ، وأن نستكمل ما ينقصها من جوانب .

٥ - علم الاقتصاد :

يعتبر هذا العلم من العلوم الأساسية المساعدة في دراسة التاريخ . فالإنسان منذ وجد على الأرض كان شاغله الأساسي هو توفير أسباب رزقه واشباع رغباته ، ومن أجل هذا الهدف فقد بذل الإنسان جهودا خارقة لتحقيق تلك الاحتياجات ، وخاض معارك كثيرة من أجل الانتصار على ما يواجهه من مشكلات ، ومع الوقت حاول أن يتغلب على الطبيعة ويستخدمها لتوفير احتياجاته . ومع توفر تلك الاحتياجات بدأ الإنسان يحقق فائضا من الإنتاج يزيد عن حاجته ، مما دعاه الى التفكير في وسائل مختلفة لتصرف هذا الفائض ، والى البحث عن وسائل جديدة لتحقيق مزيد من الثروة .

فعندما اتجهت الدول الاستعمارية الى المستعمرات او الى المناطق المفتوحة ، استطاعت ان تصرف انتاجها ، وان تجلب المواد الخام من تلك المناطق للاستفادة منها او تصنيعها واعادة تصديرها ، وتحقيق ارباح طائلة منها .

هذا التطور الاقتصادي الذي شهده الانسان منذ بدء الخليقة يعطى المؤرخ الماما بجانب من اهم جوانب الحياة الاجتماعية للبشرية ، الا وهو الجانب الاقتصادي ، الذي يتناول قوى الانتاج وعلاقاته ووسائله واهدافه ، كما يضع امام المؤرخ صورة متكاملة للظواهر الاجتماعية في احد جوانبها الرئيسية .

٦ - علم الجغرافيا :

علم الجغرافيا من اهم العلوم المساعدة التي يستفيد منها المؤرخ . فالبلقاع - كما يقول المقدس - تؤثر في الطباع ، كما ان الأرض هي المسرح الذي تتفاعل عليه حركة التاريخ . ولاشك ان العوامل الجغرافية المختلفة من انهار وبحار وسهول وجبال وصحارى وغابات وموقع ومناخ وغيرها تؤثر في حياة الانسان ، وتترك بصماتها على حركة التاريخ .

وتعتبر مصر خير مثال على تأثير العوامل الجغرافية في حركة التاريخ . فنهري النيل هو مصدر حياة سكان الوادي ، وهو رمز للتعاون والوحدة بين أبنائه ، وامتداد النهر وانبساط الوادي انعكس بدوره على اخلاق المصريين وسماحتهم ، كما ان موقع مصر الجغرافي الفريد كان عاملا أساسيا في ذلك الصراع العالمي حول طرق المواصلات بين الشرق والغرب ، وكان سببا في تلك الهجمات والغزوات والحروب التي شهدتها مصر في عصور مختلفة ، وكان له اثر كبير في تاريخ مصر وفي تجدد دورها القيادي المتميز .

ولعل الهند من أبرز النماذج على تأثير الجغرافيا على حركة التاريخ . فقد عاشت الهند معظم عصورها التاريخية في عزلة كبيرة بسبب المؤثرات الجغرافية . فالجبال تحيط بها من الشمال والشرق والغرب ، وانهارها لا تكفي لري أراضيها ، وأمطارها الموسمية قد تكون غزيرة فتسبب الفيضانات ، وقد تنقطع فتسبب المجاعات ، ونتيجة لتلك العزلة الجغرافية كانت حضارة الهند حضارة محلية ، لم يتح لها التأثير الفعال في غيرها من الحضارات .

ومن الامثلة على اثر العوامل الجغرافية في حركة التاريخ عدم تمكن تيمورلنك من عبور البحر الى اوربا بعد هزيمته بایزید الاول في واقعة انقرة عام ١٤٠٢م ، واخفاق نابليون في اجتياح سهول روسيا عام ١٨١٢ بسبب شتائها القارس ، وفشل هتلر في حملته على الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤١ لنفس السبب .

لكن يبدو ان استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة قد اسهم - ولو بشكل نسبي - في مواجهة العوامل الجغرافية ، حيث تمكن الجندي المصري في عام ١٩٧٣ من اجتياح قناة السويس ، ذلك بالمر المائي الصعب الذي فشل الاتراك في عبوره خلال الحرب العالمية الاولى .

ومن ناحية أخرى فان للجغرافيا تأثيرها الواضح في حركة الانسان وفي علاقاته وقدرته على الانتاج وفي نوعيته اهتماماته .. فالمناخ الحار

يؤثر على الانسان تأثيرا مختلفا عن المناخ البارد ، والبلد الذى تتوافر فيه موارد للثروة الطبيعية يختلف عن ذلك البلد الذى تنعدم أو تقل فيه تلك الموارد ، والسواحل ذات الموانئ الجيدة تخدم حركة التجارة افضل من تلك الموانئ الفقيرة ، والبلد الذى تحيط به الجبال يقل تأثره بالمؤثرات الخارجية عن ذلك البلد الذى يتيح له موقعه احتكاكا فعالا ومباشرا .

٧ - الأدب :

يعتبر الأدب من العلوم المساعدة لدارمى التاريخ . فالأدب هو مرآة لحياة الشعوب وتعبير صادق عن أفكار الأدباء وأحاسيسهم ومشاعرهم وتفاعلهم مع الأحداث . والأديب هو ذلك الفنان الذى يستطيع أن يعبر في أمانة وبراعة عما يحيط به ويؤثر في مجتمعه من مؤثرات ، مما يمكن أن يعطى المؤرخ ملامح أو إشارات أو أفكار عن حياة شعب أو جماعة من الناس في مرحلة تاريخية محددة .

ومن ناحية أخرى فإن الأدب هو أحد العوامل الأساسية التى تحرك الجماعات وتثير الشعوب ، بما يحتويه من قضايا إنسانية ، وبما يعبر عنه من صور مختلفة للظلم والقهر والتخلف والاستغلال . فلقد كان الأدب أحد المهدات الهامة لبعض الثورات التى تركت آثارا بعيدة في تاريخ العالم ، خاصة الثورة الفرنسية .

ويعتبر الشعر الجاهلى أقدم الآثار الأدبية المعروفة عند العرب ، وعن طريق هذا الشعر أمكننا التعرف على كثير من الأوضاع الاجتماعية والنفسية لدى العرب في الجاهلية .

أما في تاريخنا الحديث والمعاصر فإننا نجد نماذج عديدة من ذلك الأدب الذى يستفيد منه المؤرخ في بحوثه ودراساته . فمسرحيات توفيق الحكيم ، وكتابات طه حسين وعباس محمود العقاد وعبد الرحمن الشرقاوى ، وقصص نجيب محفوظ ويحيى حقي ويوسف إدريس ، وقصائد أحمد شوقي وحافظ إبراهيم ، هى جميعها صور أدبية صادقة

ونماذج جيدة لما يمكن ان يقدمه الاديب الى المؤرخ من تصوير قنى
زالح ، يفيد المؤرخ ولاشك في فهم حياة الشعب المصرى او بعض
قطاعاته خلال مرحلة سياسية واجتماعية محددة .

وعلى المستوى الخليجى ، فاننا نجد في بعض شعراء الخليج
العربى مثل : صقر بن سلطان القاسمى من الامارات العربية ، واحمد
محمد الخليفة من البحرين ، وصقر الشبيب من الكويت ، وعبد
الرحمن المعاودة من قطر ، وعبد الله بن على الخليلى من عمان تناولا
لقضايا الامة العربية المعاصرة .

وعلى المستوى العربى العام ، فاننا نجد في شعر ابنى القاسم الشابى
من تونس ، وابراهيم طوقان وعبد الرحيم محمود من فلسطين ،
والزهاوى والرصاصى من العراق وغيرهم ، نماذج للتعبير عن الاوضاع
السياسية التى مرت بها الامة العربية في مرحلة ما بين الحربين
العالميتين .

واذا اردنا ان نأخذ نموذجا لكيفية استفادة المؤرخ من الاديب ،
لوجدنا ذلك في بيت من الشعر في قصيدة لأحد الشعراء الفلسطينيين
القاها عام ١٩٣٦ ترحيبا بالامير سعود بن العزيز - الذى أصبح ملكا
للملكة العربية السعودية فيما بعد - عند زيارته للمسجد الأقصى :

المسجد الأقصى اجئت تزوره . أم جئت من قبل الرحيل تودعه

فهذا البيت يوضح للمؤرخ أن وقائع النكبة التى حدثت لعرب
فلسطين عام ١٩٤٨ كانت متوقعة ومرثية لدى بعض المثقفين الفلسطينيين
قبل وقوعها باثنى عشر عاما ، وهو ما كان الفكر السياسى العربى بشكل
عام عاجزا عن فهمه أو توقعه في تلك الفترة المبكرة ، لكن شاعرا عربيا
كان يدركه ويتوقعه .

٨ - علم النفس :

هذا العلم من العلوم المساعدة التى يحتاجها المؤرخ . فدراسة
العوامل النفسية والنوازع البشرية ، ومحاولة التوصل الى المكونات

النفسية لشعب من الشعوب أو جماعة من الناس تساعد ولا شك في فهم كثير من الأحداث التاريخية ، كما أنه من الصعب الكتابة عن الشخصيات التاريخية الهامة دون دراسة العوامل النفسية التي كونت هذا الزعيم أو ذاك ، والمؤثرات المختلفة التي شكلت فكرة ميوله . فشخصية مثل جمال عبد الناصر لا يمكن التأريخ لها بطريقة موضوعية إلا بدراسة تركيبته النفسية ، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في تكوين نوازعه ومشاعره ، والأسباب الذاتية والعامّة التي دفعته الى اتخاذ قراراته الهامة أو الاقدام على بعض مواقفه ، أو اتباع اساليب معينة في سياسته الداخلية والخارجية ، وهو ما يسهم دون شك في فهم كثير من المواقف التي انضم بها عهده .

ويلاحظ أن كثيرا من المؤرخين لا يهتمون بدراسة العوامل النفسية في دراساتهم رغم أهميتها الكبيرة ، ولعل ذلك كان نتيجة للتخصّص الدقيق الذي اتجه اليه الباحثون في العقود الأخيرة دون اعطاء اهتمام يذكر الى تلك العلوم المساعدة، بينما نجد بعض الكتاب الكبار من ذوي الثقافة العريضة - مثل عباس محمود العقاد - يهتمون في دراساتهم بتلك العوامل ، فالقاروه لكتب العبقريات للعقاد يلمس بشكل واضح اهتمام الكاتب بالتعمق في فهم شخصية الابطال والقادة وسير أغوارهم .

تلك هي أهم العلوم المساعدة للتاريخ . وهناك علوم مساعدة أخرى ، مثل علوم الفلسفة والاجتماع والسياسة والقانون والاحصاء والخاسب الآلى ، يمكن أن تسهم جميعها في مساعدة المؤرخ على حسن الاستفادة من المادة التاريخية المتوفرة . وعلى المؤرخ أن يكون فلما بتلك العلوم ، قادرا على الاستفادة منها في خدمة البحث التاريخي .

... ويلاحظ أن جميع العلوم التي تسمى « علوم مساعدة » ليست علوما بالمعنى الدقيق. للكلمة ، فبعضها مثل « علم قراءة الخطوط » ليس علما ، لكننا نطلق عليه علما مساعدا على سبيل التجاوز ، حيث أنه يساعد الباحث على قراءة الوثائق بالخطوط التي كتبت بها ، لكن بعض العلوم المساعدة مثل فقه اللغة هو علم منظم له قوانينه وضوابطه .

رابعاً : مراحل البحث التاريخي

يمر الباحث خلال قيامه بدراسة موضوع تاريخي معين بعدد من الخطوات أو المراحل حتى ينتهى من بحثه ، وهذه المراحل هى ما يطلق عليه عملية البحث التاريخي أو عناصر البحث التاريخي التى يمكن تحديدها فيما يلى :

١ - اختيار الموضوع :

يعتبر اختيار موضوع البحث هو العنصر الأول الذى يواجهه الطلاب الذين يزمعون اعداد بحوث تاريخية ، فعلى أساس هذا الاختيار تترتب باقى العملية التاريخية التى يمر بها الطالب حتى ينتهى من اعداد بحثه .

ويختلف اختيار الموضوع بالنسبة لطالب المرحلة الجامعية الاولى عنه بالنسبة لطالب الدراسات العليا ، فبينما يقوم طالب المرحلة الجامعية الاولى باختيار أحد الموضوعات التاريخية المحددة فى مرحلة تاريخية معينة ويقرأ ما يتعلق بهذا الموضوع فى بعض المراجع ، ويحاول ترتيب المادة ونقدها ، فان طالب الدراسات العليا يحتاج قبل اختيار موضوعه الى مراجعة الموضوعات التى سبق أن قام بها الباحثون ، والموضوعات الاخرى المسجلة ، حتى يتجنب اختيار موضوع سبق بحثه أو تسجيله ، ثم يحدد طالب الدراسات العليا موضوعه على أساس اهتماماته العلمية ، وامكانية توفر المصادر الكافية لبحثه ، والمأمه بالعلوم المساعدة التى تخدم الموضوع الذى اختاره .

وفى الوقت الذى يحسن فيه ان يختار طالب المرحلة الجامعية الاولى موضوعه بتوجيه من استاذة ، فان على طالب الدراسات العليا ان يقوم هو بهذه المهمة مع الاستفادة بملاحظات استاذة حول هذا الاختيار .

وبينما يكون الهدف من اعداد طالب المرحلة الجامعية الاولى

لبعض البحوث تدريبه تدريبا أوليا على وسائل اعداد البحوث - سواء بالكتابة في موضوع سبق دراسته أو تلخيص بعض الكتب أو عرضها ونقدها - فإن الهدف من اعداد رسالة لدرجة الماجستير هو التدريب الفعال على وسائل البحث واستقراء النتائج ، بينما الهدف من اعداد رسالة الدكتوراه هو اعداد بحث مبتكر وتقديم اضافات جديدة الى العلم .

ويراعى عند تحديد الموضوع بالنسبة لطالب الدراسات العليا أن يكون الطالب ملما بتلك العلوم المساعدة التي يحتاجها بحثه خاصة بالنسبة للغة الأصلية التي كتبت بها مصادر الموضوع الذي اختاره .

وعلى الطالب أن يحدد موضوع رسالته بطريقة واضحة بحيث يكون الموضوع ذا مضمون محدد ، فلا يكون الموضوع عاما أو غامضا ، وحتى يمكنه حصر المادة التي يحتاجها لرسالته ، فلا يفرق نفسه في تفاصيل زائدة لاهلاقة لها بموضوع البحث . فمن الموضوعات المحددة مثلا «حزب الاحرار الدستوريين » أو « أزمة مارس ١٩٥٤ » أو « حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأثرها في التضامن العربى » أو « الانقلابات العسكرية في سوريا » أو « حركة رشيد عالي الكيلانى » . ومن الموضوعات العامة أو الغامضة « نظرات في السياسة المصرية المعاصرة » أو « مصر بين الملكية والثورة » أو « دراسة في المسألة اللبنانية » . لكن هذه الموضوعات العامة يمكن ان يكتبها كاتب أو سياسى أو مؤرخ في مرحلة متأخرة من حياته ، يكون قد تمرس خلالها على الكتابة والبحث ، واكتسب خبرة كبيرة تسمح له بالكتابة في موضوع عام دون مشكلات .

ويراعى ان تكون بداية الموضوع ونهايته ذات دلالة خاصة . فلا يقال مثلا « الاوضاع السياسية في مصر خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر » لان ذلك العنوان لايعنى مرحلة تاريخية محددة للعالم ، وانما يمكن أن يكون عنوان البحث « الاوضاع السياسية في مصر من بداية الاحتلال (١٨٨٢) حتى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) » لان ذلك العنوان يعنى مرحلة تاريخية متميزة .

وإذا تبين للطالب البحث خلال اعداده لبحثه أن المرحلة التاريخية التي يتناولها طويلة ، أو أن المادة التي جمعها مركزة في أحد جوانب الموضوع السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، فمن الضروري للطالب أن يعدل موضوع بحثه أو يحدد - بشكل أدق - المرحلة التاريخية التي يود معالجتها .

وكان من المسلم به منذ فترة تزيد على العشرين عاما ألا تشمل البحوث التاريخية موضوعات من التاريخ المعاصر ، ضمنا لتوفر الوثائق الكافية ، وتجنبنا لأية مؤثرات شخصية أو عامة قد تدفع البحث وجهة معينة ، أو قد تؤثر على الباحث في ذكر الحقيقة التاريخية ، لكن هذه المقولة تغيرت خلال الربع قرن الأخير ، فقد نوقشت في الجامعات المصرية رسائل متعلقة بتاريخنا المعاصر اعتمدت على المصادر الأصلية وقدمت إضافات إلى التاريخ ، وكان من الموضوعات التي عالجتها تلك الرسائل « الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - ١٩٤٨ » لعبد العظيم رمضان ، « الحركة الوطنية في فلسطين من ١٩١٧ - ١٩٣٩ » لعادل غنيم ، « سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية من ١٩١٤ - ١٩٢٧ » لعبد الخالق لاشين ، « كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ » لعاصم الدسوقي ، و « الوكالة اليهودية » لمحمد عبد الرؤوف سليم ، الى غير ذلك من الموضوعات .

٢ - اعداده خطة البحث :

يعتبر اعداد خطة البحث هو المرحلة الثانية من مراحل اعداد البحث التاريخى ، فبعد اختيار الموضوع وتحديد المرحلة الزمنية التي يتناولها البحث ، فعلى الطالب أن يعد خطة لتقسيم بحثه الى ابواب أو فصول يتناول في كل منها إحدى نقاط الموضوع الرئيسية .

وقد لايتحتاج طالب مرحلة الليسانس أو البكالوريوس الى اعداد خطة لبحثه اذا كان الموضوع محدودا ، وفي هذه الحالة يمكنه أن يقسم موضوعه الى عناصر فرعية .

ولكى يتمكن الطالب من اعداد تلك الخطة فعليه الاطلاع على عجد من المراجع العامة حتى يتعرف على معالم الفترة التى يود معالجتها ، ويلم بنقاط الموضوع الرئيسية ، ثم يقوم بعد ذلك بتقسيم خطة البحث: اما تقسيما زمنيا أى بمتابعة دراسة الموضوع طبقا لمتابع أحداثه ومساراته ، واما تقسيما موضوعيا أى يتناول الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لموضوعه ، ومن الممكن الاستفادة من الاسلوبين فى اعداد الخطة .

ولنفرض ان الموضوع الذى اختاره الطالب هو « ثورة ٢٣ يوليو فى سنواتها العشر الأولى » فمن الممكن تقسيم الموضوع زمنيا كما يلى :

الفصل الأول : مصر فى السنوات السابقة للثورة .

الفصل الثانى : الثورة حتى أزمة مارس ١٩٥٤ .

الفصل الثالث : الثورة من أزمة مارس حتى تأميم القناة (٢٦ يوليو ١٩٥٦) .

الفصل الرابع : العدوان الثلاثى على مصر (أكتوبر ١٩٥٦) .

الفصل الخامس : من العدوان الثلاثى حتى الوحدة مع سوريا (١٩٥٦ - ١٩٥٨) .

الفصل السادس : من الوحدة الى القرارات الاشتراكية (١٩٥٨ - ١٩٦١) .

فاذا قسم الطالب خطته موضوعيا يمكن ان تكون الخطة كما يلى :

الفصل الاول : مقدمات الثورة .

الفصل الثانى : اهداف الثورة وفلسفتها .

الفصل الثالث : القوى الاجتماعية فى مصر عند قيام الثورة (الفلاحون والعمال ، البورجوازية الصغيرة ، البورجوازية الكبيرة)

الفصل الرابع : الثورة والقضايا الداخلية .

الفصل الخامس : الثورة والعالم العربى •

الفصل السادس : الثورة والقضايا الخارجية •

٣ - اعداد بيبليوجرافية للموضوع :

واما المرحلة الثالثة من مراحل اعداد البحث التاريخى فتتضمن فى اعداد قائمة بيبليوجرافية A Bibliography للموضوع ، ويقوم الطالب خلال تلك المرحلة بعمل قائمة تضم المصادر والمراجع المختلفة التى تعالج الموضوع من وثائق وكتب ومذكرات وذكريات ودوريات ، على أن يثبت البيانات الخاصة بكل مصدر فى بطاقة خاصة يدون بها اسم المؤلف والعنوان والطبعة ومكان النشر واسم الناشر وتاريخ النشر ، والمجلد أو الجزء ، ثم اسم المكتبة التى يتوفر بها هذا المصدر والرقم الموصل الى الكتاب فى المكتبة (مثل رقم التصنيف) حتى يمكنه الرجوع اليه فى سهولة .

ولكى يقوم الباحث باعداد هذه القائمة بطريقة وافية فينبغى ان يقوم بزيارة المكتبات الرئيسية لمراجعة فهرسها ، وحصر كل المصادر المتعلقة بموضوعه ، أو الذى يمكن أن تفيده فى أحد جوانب الموضوع . ومن المكتبات الهامة فى القاهرة ، دار الكتب القومية ، والمكتبة العامة لجامعة القاهرة ، والمكتبة المركزية ومركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، ومكتبة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ومكتبة معهد البحوث والدراسات العربية العالية .

٤ - جمع مادة الموضوع :

بعد أن يختار الطالب موضوعه ويحدد خطته ويعد قائمته البيبليوجرافية عليه أن يتجه الى جمع المادة التاريخية لموضوعه . ويحسن أن يطلع أولا على الأصول التاريخية باعتبارها أهم المصادر وأكثرها قيمة . ويشير أسد رستم فى السطر الأول من كتابه القيم « مصطلح التاريخ » الى أنه « اذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها » وهو يعنى

بالأصول تلك الآثار المختلفة التي تركها السلف وحفظها لنا التاريخ ، سواء كانت منشآت أو أسلحة أو ملابس أو أدوات شخصية أو رسائل أو كتب ، وينبهننا أسد رستم بهذا الى أهمية البحث عن الأصول باعتبارها الجمن ما يفيدنا في مرحلة جمع المادة التاريخية .

وتعتبر الوثائق أهم ما يفيد دارس التاريخ الحديث والمعاصر ، أو أهم الأصول التي ينبغى البدء بها والاعتماد عليها ، وهناك بعد ذلك المراجع الخاصة والعامة والدوريات ، مع التنبيه الى أن بعض المراجع العامة تحفل بأخطاء شائعة ، أو لا تتوخى الدقة المطلوبة في ذكر الحقائق

وعلى الطالب عند استفادته من أى مصدر من تلك المصادر سواء عن طريق النقل أو الاقتباس أو الترجمة أن يذكر في بطاقته اسم المصدر وعنوانه والصفحة أو اسم المؤلف وعنوان الكتاب والصفحة التي اخذ منها . ويراعى عند ذكر إحدى العبارات أو الفقرات في البطاقة أن يكتبها الطالب بلغته الا اذا كانت اقتباسا فيوضح ذلك في بطاقته .

واذا كان للطالب رأى أو تعليق معين على الفقرة التي استفاد منها، فيمكنه ذكر هذا الرأى أو التعليق في أسفل البطاقة وبطريقة واضحة ، حتى لا يختلط رأيه بالفكرة التي أخذها من المصدر ، كما يمكن للطالب اذا تكونت لديه ملاحظات عامة حول الموضوع أو المصدر الذى يستفيد منه أن يدونها في بطاقات خاصة ، وأن يضع عنوانا لكل بطاقة، حتى يسهل عليه الاستفادة من تلك المادة عند الشروع في نقدها .

واذا تمكن الطالب من الاطلاع على بعض الوثائق غير المنشورة ، فعليه أن يقوم بتصويرها حتى يمكن وضعها في ملحق بحثه ، أو نشرها ونقدها في الوقت المناسب .

وهناك أساليب مختلفة يعتمد عليها الطلاب عند قيامهم بجمع المادة التاريخية ، منها كتابة المادة في كراسة واحدة أو جمعها في دوسيه مقسم أو الاعتماد على نظام البطاقات ، وننبه الطلاب الى خطورة

الاعتماد على أسلوب « الكرامة » عند جمع المادة التاريخية ، نظرا لما يترتب على ذلك من تراكم لنقاط الموضوع تجعل الطالب في النهاية عاجزا عن تصنيف المادة. أو الاستفادة منها ، وأما « أسلوب » الدوسيه المقسم « فرغم انه يتيح للطالب أن يوزع المادة التي جمعها أولا بأول على اجزاء الدوسيه ، لكن ذلك قد يترتب عليه بعض صعوبات عندما يجرى الطالب تعديلا في بعض فصول البحث أو عندما تتناول المادة التاريخية أكثر من نقطة من نقاط الموضوع ، أما نظام البطاقات فهو أفضل الأساليب لجمع المادة التاريخية ، على أن يؤجل الطالب تصنيف تلك البطاقات حتى ينتهى من جمع المادة العلمية ، وتكون قد اتضحت أمامه بشكل نهائى فصول الرسالة وموضوعاتها .

وعلى الطالب بعد أن ينتهى من جمع المادة التاريخية المطلوبة أن يقوم بتصنيفها وترتيبها ، بحيث تكون بطاقات كل فصل على حدة ، وأن يصنف بطاقات كل فصل الى عناصر مختلفة ، ثم يرتب تلك البطاقات طبقا للخطة التي وضعها .

٥ - نقد المادة التاريخية :

يعتبر نقد المادة التاريخية أصعب العمليات التي تواجه الباحث خلال مراحل اعداد بحثه ، ويقصد بنقد المادة التاريخية دراستها وتحليلها واستخراج النتائج منها ، وبالنسبة للآثار المادية كالتماثيل أو المقابر أو الملابس فإن نقدها يمر بكثير من الآثار المجلة الأخرى لان التعرف على الآثار المادية مسألة ميسرة بالنسبة للخبراء والمختصين ، أما الآثار المسجلة فإنها تحتوى على أفكار وتفسيرات وملاحظات مرتبطة بالشخص الذى كتبها ومعبرة عن نفسه وفكره واتجاهاته ، وهو ما يأخذ جهدا كبيرا من الباحث كى ينقدها ويطلبها ويقرر مراميها .

وينقسم نقد المادة التاريخية الى قسمين : القسم الاول هو ما يعرف بالنقد الظاهرى أو الخارجى External criticism ، والقسم الآخر هو النقد الباطنى أو الداخلى Internal criticism . ويقصد بالنقد

الظاهري التاكيد من صحة الاثر التاريخي سواء كان في شكل آثار أو مخلفات أو وثائق ، ويمكن اجراء النقد الظاهري للوثيقة بالتعرف على نوع ورقها والخط الذي استخدم في كتابتها ، والقلم الذي حررت به ، والحبر المستعمل في الكتابة ، والخاتم الذي ختمت به الى غير ذلك من الوسائل .

وقد يتبين للباحث أن اسم كاتب الوثيقة غير مدون عليها أو أن تاريخ الوثيقة غير مثبت بها ، فعليه في هذه الحالة معرفة اسم كاتب الوثيقة أو وظيفته أو دوره ، وتحديد تاريخها ولو بشكل تقريبي باستخدام عدة أساليب منها تحديد تاريخ الوقائع التي وردت في الوثيقة ، وتبين العلاقة بين التاريخ الذي كتبت فيه الوثيقة والوقت الذي وقعت فيه أحداثها .

وأما النقد الباطني فيقصد به معرفة مضمون الوثيقة ، وتحديد اهدافها والتعرف على وجهة نظر صاحبها ، والسبب الذي دعاه الى كتابتها ، والظروف السياسية أو الاجتماعية أو النفسية التي أحاطت به عند كتابتها .

وينقسم النقد الباطني الى قسمين : النقد الباطني الايجابي والنقد الباطني السلبي . فالنقد الباطني الايجابي يعني تحليل الاصل التاريخي بهدف تفسيره وفهم معانيه ، أما النقد الباطني السلبي فيقصد به حصر الحقائق التي تضمنتها الوثيقة ، واستبعاد الزائف أو غير الصحيح منها . وتمر كل من العمليتين بادوار مختلفة ، حتى يمكن التوصل الى بعض الحقائق التاريخية .

فبالنسبة للنقد الباطني الايجابي لابد من تحديد المعنى الحقيقي للنص ، ولأن يتسنى هذا التحديد الا اذا حاول الباحث أن يفهم ما يقصده كاتب النص التاريخي لا ما يريد الباحث أن يجعله يقصده أو ما يتصور الباحث أنه يقصده . فعملية النقد الباطني الايجابي لا تحتمل أن يحمل الباحث النص أكثر مما يحتمل أو أن يقوم بتحليله وهو عاجز

أصلا على تطويره لخدمة أفكاره أو معتقداته ، أو ان يقوم بالاستفادة بفقرات معينة من النص للتدليل على ما يقصده الكاتب دون أن يربط ذلك بباقي فقرات النص . ولعل خير وسيلة لدراسة الاصل التاريخي هو تفسير النص بالنص مثلما كان يفعل علماء التفسير الملمون عندما كانوا يفسرون القرآن بالقرآن .

اما عن النقد الباطني الملبي فعلى الباحث الا يصدق كل مايقراه من نصوص ، وإن يحاول تصفية الحقائق تمهيدا لامتداد غير المقبول منها ، ولاشك أن التعرف على شخصية كاتب الوثيقة ، ومعرفة اتجاهاته وميوله وعلاقاته بالسلطة ، وأهدافه الحقيقية من كتابة الوثيقة ، يمكن أن يساعدنا في قبول بعض الوقائع أو رفضها ، وفي فهم الأسباب الحقيقية التي دفعت الكاتب الى تحريف بعض الوقائع ، كما أن ذكر كاتب الوثيقة لوقائع معينة اعتمادا على ما سمعه من آخرين ، أو مرور وقت كبير على الواقعة عند تسجيلها ، يدعو الباحث الى التاني في تصديق تلك الوقائع قبل أن يتحقق من صحتها بوسيلة أو بأخرى .

٦ - اثبات الحقائق التاريخية :

لا يوصل النقد وحده - رغم أهميته - الى الحقيقة التاريخية ولا يقبها بل هو مرحلة هامة في الطريق اليها ، وعلى الباحث أن يقوم بجهد آخر لاثبات الحقيقة التاريخية ، ولن يتسنى له القيام بهذه المهمة الا اذا قام بعدد من العمليات التاريخية :

(١) تصنيف المادة التاريخية التي قام بنقدها وتأكد من صحتها بتقسيمها الى مجموعات يكون كل منها شاملا لاحد موضوعات البحث .

(ب) عقد المقارنة بين المعلومات والآراء المختلفة الخاصة بكل نقطة او موضوع على حده ، بهدف التوصل الى بعض الحقائق التاريخية المحددة .

(ج) في حالة تعارض عدد من الروايات التاريخية بشأن واقعة معينة فإنه ينبغي المقارنة بينها لتحديد المؤكد منها أو أكثرها تأكيداً .

(د) في حالة وجود روايات متعارضة معظمها يأخذ موقفاً معيناً ويأخذ أحدها أو بعضها موقفاً آخر ، فإن الكثرة أو القلة هنا لاتعنى تغليب رواية الكثرة على رواية القلة ، لأن العبرة في النهاية هي بما يثبت صحته سواء كان في هذا الجانب أو ذاك .

(هـ) لا ينبغي الاعتماد تماماً على أية رواية يكون لها مصدر تاريخي واحد ، بل يجب البحث عن مصادر أخرى أو الإشارة إلى تعذر العثور على تلك المصادر .

(و) في حالة اتفاق كل المصادر على رواية معينة فإن ذلك لايعنى صحتها دائماً ، بل قد يتضح من المقارنة والبحث أن أجماع المصادر السابقة لم يكن قائماً على أساس صحيح ، أو أن المصادر المختلفة قد أخذت جميعها من مصدر واحد .

(ز) قد يتبين بعد إجراء المقارنات حول حادثة معينة أن المصادر المختلفة لم تصل جميعها إلى نتيجة محددة بشأن تلك الحادثة ، فعلى الباحث في تلك الحالة أن يحاول الوصول إلى تلك النتيجة .

(ح) إذا تبين للباحث أن المصادر المختلفة قد أغفلت جميعها - بسبب أو آخر - الإشارة إلى واقعة تاريخية محددة ، فعليه أن يهتم بالبحث عن أصول تلك الواقعة وإثباتها .

٧ - البناء التاريخي للمادة :

بعد أن ينتهي الباحث من إثبات الحقائق التاريخية ، فإن الخطوة التالية هي عملية البناء أو التركيب التاريخي Historical Construction للمادة التي جمعها ، ويقصد بالبناء التاريخي الربط بين العناصر المختلفة للمادة وإقامة وحدة بين تلك العناصر ، بحيث لا يبدو أي منها وكأنه

عنصر متقل بذاته ، أو يظهر البحث وكأنه عدة موضوعات مختلفة ليس بينها وحدة أو رابطة .

وكى تتم عملية البناء التاريخى بطريقة سليمة ينبغى اتباع الأسس التالية :

(أ) تصنيف الحقائق التاريخية التى أمكن التوصل اليها بحيث تصبح كل مجموعة من تلك الحقائق مرتبطة بمرحلة تاريخية من مراحل البحث .

(ب) عقد المقارنات بين حقائق كل مجموعة على حده ، ومحاولة الربط بينها وإبراز مضمونها وإيضاح ما أضافته الى الحقائق المعروفة حتى اعداد البحث ، ثم تحقيق نفس الشيء بين حقائق المجموعات المختلفة جميعها .

(ج) سد الثغرات التى تظهر للباحث عند قيامه بعملية البناء التاريخى ، فإذا لم يجد الباحث مادة لتحقيق هذا الربط بين نقاط الموضوع فعليه أن يستخدم خياله العلمى لمعالجة تلك الثغرات .

(د) تحقيق الوحدة المطلوبة للبحث - سواء كان تقسيم الخطوة زمنيا أو موضوعيا - بالربط بين الظواهر المختلفة للمرحلة التاريخية التى يعالجها البحث سواء كانت تلك الظواهر سياسية أو اقتصادية واجتماعية .

(هـ) أن تكون الاتجاهات الرئيسية للموضوع واضحة امام المؤرخ خلال قيامه بعملية البناء التاريخى ، وأن يكون قادرا على وضع المادة التاريخية فى خدمة تلك الاتجاهات وليس اغراق نفسه وموضوعه فى خضم المادة التى جمعها .

تلك هى عناصر البحث التاريخى الأساسية التى ينبغى على الباحث اتباعها حتى يمكنه خدمة موضوعه واتباع أفضل الأساليب لتقديم بحث جديد أو مبتكر ، وتجنب الأخطاء العديدة التى يقع فيها الكثيرون بسبب عدم اتباعهم تلك الخطوات المنهجية عند اعدادهم لبحوثهم أو رسائلهم .

خامساً : القواعد الفنية لكتابة البحث

هناك قواعد فنية عديدة يحسن مراعاتها عند اعداد البحوث ، سواء بالنسبة لاسلوب البحث أو مصطلحاته أو طريقة الاقتباس أو الاختصار أو تنظيم المصادر والملاحق ، الى غير ذلك من النواحي الفنية التى منفرد لها جزءا خاصا ، والتى يلزم فهمها وتدريب الطلاب عليها حتى يتمكنوا فى النهاية من استيعاب كل عناصر البحث التاريخى وتفصيلاته ، وهو ما سيؤدى بطبيعة الحال الى الارتفاع بمستوى البحوث التاريخية .

١ - مقدمة البحث :

ينبغى ان يبدأ البحث بكتابة مقدمة يوضح فيها الباحث أسباب اختياره للموضوع ، والمصادر الأساسية للبحث ، والمحاولات السابقة للكتابة فى الموضوع ، والصعوبات التى واجهت الباحث عند قيامه بجمع المادة العلمية أو عند كتابة البحث ، وأهم النتائج التى توصل اليها ، والاضافات التى حققها .

ولا تكتب المقدمة الا بعد الانتهاء من كتابة البحث ، حتى يتكون لدى الباحث نظرة شاملة للموضوع تتيح له ان يشير الى تلك النقاط التى اشرنا اليها .

ونوجه نظر الباحثين الى ان هناك فرقا بين المقدمة والتقديم والتمهيد ، حيث يخلط الكثيرون بين معانى تلك الكلمات . فالمقدمة هى التى يكتبها المؤلف بعد اعداد بحثه ، وأحيانا يطلق بعض المؤلفين عليها كلمة « توطئة » أما التقديم أو التصدير فيكتبه شخص آخر غير المؤلف ، قد يكون الناشر ، لكنه على الاغلب شخصية أكثر شهرة من المؤلف ، وقد يكون أحد أساتذته ، أو أحد الاعلام فى مجاله ، حيث يقوم بتقديم البحث وصاحبه للقراء . أما التمهيد فهو مدخل علمى للموضوع ، كما انه جزء من البحث يعكس المقدمة أو التقديم .

ويجوز أن يكتب المؤلف مقدمة لكل طبعة ، خاضة إذا كان قد أجرى تعديلات أو إضافات في الطبعة الأخيرة . كما يمكن في حالة الكتاب المترجم أن يكتب المترجم مقدمة للكتاب يطلق عليها « مقدمة المترجم » حتى في حالة قيام المؤلف بكتابة مقدمته ، لأن المترجم يبذل جهداً كبيراً قد يقارب جهد المؤلف ، كما أنه يفعل مع الموضوع بدرجة قد تقترب من المؤلف ، وقد يضيف الكثير من الحواشي للكتاب . ويمكن للمترجم أن يحدث إقاريء عن أهمية الكتاب ، والعوامل التي دفعته إلى القيام بترجمته ، إلى غير ذلك من النقاط .

وينطبق نفس الشيء على حالة المخطوط المحقق ، حيث يحسن لمن تولى عملية التحقيق أن يكتب مقدمة للمخطوط الذي حققه ، يشير فيها إلى أهمية المخطوط ، والمنهج الذي اتبعه في تحقيقه .

أما عن حدود التقديم أو المقدمة ، فالأفضل أن يكون في حدود عدة صفحات . أما التمهيد فيمكن أن يكون مطولاً ، وقد يقترب أحياناً من فصول البحث .

٢ - العرض :

يجب أن يحرص الباحث على وجود وحدة بين فصول البحث المختلفة وبين عناصر كل فصل على حدة ، وأن يركز على الأفكار الأساسية للموضوع ، وأن يتجنب ذكر التفاصيل الزائدة أو الهامشية . وإذا كان هناك تفاصيل ذات أهمية ، فيمكن الإشارة إليها باختصار أو ذكرها في حاشية البحث .

ويلاحظ أن كثيرين - خاصة في أبحاث المرحلة الجامعية وعند إعداد رسائل الماجستير - يحرصون على الاستفادة من المادة التي جمعوها عند كتابتهم لأبحاثهم حتى لو كان بعضها خارجاً عن الموضوع أو ذا أهمية ثانوية . ولو أدركوا أن ذلك سيؤثر تأثيراً سلباً على عملية العرض ، ويبعدهم عن الإمساك بخيوط البحث الأساسية ويضعف من وحدة البحث ، لاستبعدوا تلك المادة الثانوية وركزوا على النقاط التي

تخدم البحث بطريقة مباشرة ، والتي تبرز جهد الباحث وقدرته على الاستفادة من المادة التي جمعها .

وينبغي عند كتابة البحث أن يفرق الباحث بين أفكاره الخاصة وتفسيراته واجتهاداته وبين أفكار غيره من الباحثين وتفسيراتهم واجتهاداتهم ، وأن يحدث في وضوح مدى اتفاقه أو اختلافه مع هذا الرأي أو ذاك .

ومن القواعد الهامة بالنسبة لعملية العرض أن يلخص الباحث في نهاية كل فصل الأفكار الاسمية للفصل والنتائج التي توصل إليها ، على أن يتبع نفس الشيء في نهاية البحث ، فيذكر النتائج النهائية للبحث والمسائل التي يمكن تأكيدها أو ترجيحها أو مواصلة البحث فيها .

٣ - الأسلوب :

ينبغي أن يعرض الباحث موضوعه في أسلوب لغوي سليم وفي عبارة جذابة والا تخرج عباراته عن المعنى المقصود ، وأن يتجنب المبالغات والعبارات الزكيكة أو المعقدة ، والا يستخدم أسلوب التهكم أو السخرية أو الهجوم فليس ذلك مجال البحوث العلمية .

وعلى الباحث أن يتجنب ذكر ضمير المتكلم فلا يقول : ورأى أو ونرى أو فنعتقد أو فنؤكد ، بل ينبغي استخدام ضمير الغائب فيقال مثلا : زيعتقد أو يتضح مما سبق أو ويؤكد هذا المعنى الى غير ذلك من التعبيرات التي تبعد الباحث عن معاني الغرور أو الخيلاء أو الفخر .

وعلى الباحث عند الإشارة الى غيره من الباحثين أن يتجنب الاساءة اليهم كأن يقول : وقد اخطأ فلان عندما ذكر كذا ، أو وقد جانبه التوفيق عند مناقشته لهذا الموضوع ، أو لم يفهم فلان الابعاد الحقيقية للموضوع . وانما ينبغي عرض الآراء المختلفة والتعليق عليها دون ممارسة حق لا يملكه الباحث ، وهو أن ينصب من نفسه حكما على أبحاث الآخرين .

وعلى الباحث ألا يستخدم الكلمات الاجنبية الا في حالتين : الأولى ان تكون كلمة اصطلاحية ، والثانية أن يساعد القارئ على نطق الكلمة نطقاً سليماً ، فكلمة Toynbee مثلا لو كتبت باللغة العربية فقط دون تشكيل لقرئت بفتح الباء أو بكسرهما ، لكن كتابة الاسم بلغته الأصلية يساعد القارئ على النطق السليم للكلمة ، وينطبق ذلك على الكلمات غير المتداولة أو غير المعروفة .

٤ - الاقتباس :

يراعى كقاعدة عامة أن يقلل الباحث من عملية الاقتباس . وإذا كان ولا بد منها فليكن ذلك بالنسبة للاقتباسات الهامة أو ذات الدلالة التاريخية الخاصة ، وعلى الباحث في هذه الحالة أن يقتبس أهم الفقرات التي يريد ذكرها ، وأن تكون تلك الفقرات محدودة فلا تشغل مثلاً صفحة أو عدة صفحات لأن ذلك سيؤثر على وحدة الموضوع ، وأن يكتب الاقتباس بطريقة مميزة في متن الرسالة .

ويلاحظ في حالة اقتباس فقرة واحدة أن توضع بين شولتين «...» . فإذا تعددت الفقرات تكتب الشولة في بداية كل فقرة ويكتفى بشولة واحدة في نهاية الفقرات جميعها .

وإذا اكتفى الباحث بذكر فقرة أو فقرات معينة نقلاً عن أحد المصادر فيجب أن يراعى أن تلك الفقرة أو الفقرات تؤدي المعنى الذي قصده المصدر لا ذلك المعنى الذي يريد الباحث أن يؤكد .

فإذا اقتبس الباحث جزءاً من فقرة ولم يكملها فيجب أن يضع في نهايتها ثلاث نقاط ... إشارة إلى أن الفقرة التي اقتبسها لم تنقل كاملة .

وفي جميع حالات الاقتباس ينبغي الإشارة في هامش البحث إلى المصدر الذي اقتبس منه - سواء كان وثيقة أو مخطوطاً أو كتاباً إلى

دورية أو غيرها - والجزء أو المجلد والصفحات التي رجع إليها ، ويجب أن تكون الاقتباسات مأخوذة من مصادر أصلية لا من مراجع ثانوية .

٥ - الألقاب :

يراعى عند الإشارة الى شخصيات معينة في متن البحث ذكر اسمها مجردا دون القاب ، فلا يقال مثلا صاحب المعالي أو صاحب المقام الرفيع أو فلان بك أو باشا ، وهى القاب كانت مستخدمة وشائعة في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وانما يمكن اذا تكلمنا عن أى من تلك الشخصيات أن نشير إليها بشكل مجرد فنقول مثلا : سعد زغلول أو مصحفى النحاس أو محمود فهمى النقراشى أو مكرم عبيد . فإذا كانت الإشارة الى أحد الملوك فلا يجب أن نقول جلالة الملك فاروق الأول ملك مصر وانما نقول فاروق الأول آخر ملك لمصر . فإذا كانت الإشارة الى كاتب أو أديب فلا يجب أن نقول عميد الادب العربى طه حسين أو الروائى الكبير نجيب محفوظ . وانما نقول طه حسين أو نجيب محفوظ .

ويجوز الإشارة الى اللقب اذا كان المقصود هو التعريف بصاحب اللقب كان يقال مثلا : مدحت باشا والى العراق فى الفترة من ١٨٦٩ - ١٨٧١ أو محمد برهان الدين سلطان جماعة البهرة ، أو اذا كان ذلك ضرورة لتمييز الشخص عن غيره فى حالة تشابه الأسماء ، كان يقال نجيب محفوظ (الأديب) أو نجيب محفوظ (الطبيب) .

وعلى الباحث أن يتجنب ذكر بعض الكلمات مثل : العالم الكبير أو استاذنا الفاضل أو المؤرخ الجليل أو الكاتب الشهير ، الى غير ذلك من الامثلة ، ويمكن السماح بذلك فى حالة واحدة اذا كانت الإشارة الى ذلك فى مقدمة البحث تعبيرا عن شكر الباحث لمن وجهه أو قدم اليه مساعدة علمية أو أشرف على بحثه أو يمر له الاطلاع على بعض الوثائق .

٦ - علامات الترقيم :

علامات الترقيم هي تلك العلامات التي نستخدمها عند الكتابة مثل النقطة أو الفصلة أو النقطتان أو الشرطتان أو الشولتان أو النقاط الثلاث ، الى غير ذلك من العلامات .

فالنقطة توضع في نهاية الجملة التي انتهت معناها .

والفصلة توضع بين جملتين أو أكثر تؤيدان معنى واحدا أو تخدمان فكرة واحدة ، أو بين الشيء وأقسامه ، ومع المعطوفات .

والنقطتان توضعان عندما يريد الباحث أن يذكر عدة نقاط أو اسباب ، أو قبل الكلام الذي يوضح ماسبق .

والشرطتان توضعان قبل الجمل الاعتراضية ويعدھا .

والشولتان توضعان حول العبارات المقتبسة .

والنقاط الثلاثة توضع اذا اكتفى الباحث بذكر بعض العبارات المقتبسة دون أن يكمل النص كله .

٧ - الملاحيق Appendices

في حالة توفر وثائق جديدة لم يسبق نشرها أو لم تنشر بطريقة كاملة أو بـ يقينة أو سبق نشرها لكنها ذات أهمية خاصة للبحث ، ينبغي أن يخصص لها الباحث جزءا خاصا بعد فصول بحثه بحيث يرتبها ترتيبا خاصا ويعطى كلا منها رقما مسلسلا .

ويفضل عند نشر تلك الوثائق أن يتم ذلك باللغة الاصلية للوثيقة ، تجنبنا لاي تعديل أو تحريف في الوثيقة قد يخرج نصوصها عن المعنى المقصود ، الا اذا كانت تلك الوثائق بلغة غير ميسرة فيمكن ترجمتها الى احدى اللغات الشائعة ، مع مراعاة الدقة الكاملة عند الترجمة .

ولابد أن يشار في هامش تلك الوثائق وبشكل مفصل الى البيانات

الخاصة بتلك الوثائق ، بحيث تتضمن اسم الوثيقة ورقمها وتاريخها والمكان الذي حفظت فيه ، الى غير ذلك من البيانات التي يفيد منها الباحثون ، كما يمكن أن يفسر الباحث في هامش الوثيقة بعض مصطلحاتها غير المعروفة .

ويختلف الباحثون بالنسبة لمكان وضع الملاحق في نهاية البحث ، فبعضهم يضعها قبل قائمة المصادر ، بينما يضعها آخرون بعد تلك القائمة ، ويحسن وضع الملاحق بعد فصول البحث مباشرة وقبل قائمة المصادر ، فقد تتضمن تلك القائمة بعض المصادر التي اخذ الباحث منها تلك الملاحق .

٨ - الاختصارات Abbreviations

٩ - الحواشي Footnotes

١٠ - المصادر Sources

حول هذه الموضوعات الثلاثة راجع الموضوع الثانى من الكتاب

سادسا : التفسيرات التاريخية

لابد لنا قبل الحديث عن التفسيرات التاريخية أن نشير أولا الى تطور الكتابة التاريخية . فقد كانت الكتابة التاريخية في اول امرها عملا ادبيا يتناول أحداث الماضي ، لكن هذا العمل على أهميته كان يتم بطريقة وصفية ، لاتتضمن اشارة او اهتماما بالقوى التي تؤثر في حركة التاريخ ، الامر الذي حال دون بروز التاريخ كعلم ، حيث ظلت الدراسات التاريخية الى حد كبير خالية من التحليل والتفسير والبحث عن العوامل الكامنة وراء حركة التاريخ .

وجاءت بعد ذلك المرحلة الثانية من تطور الكتابة التاريخية التي تهتم وتركز على دراسة القوى التي تعمل وتؤثر في حياة الناس . ومن آثار تلك المرحلة ظهور المذاهب التاريخية المعروفة مثل مذهب هيجل، والمادية التاريخية لكارل ماركس ، والتحدى والاستجابة لأرنولد توينبي، الى غير ذلك من المذاهب التي أرجع أصحابها حركة التاريخ الى عوامل روحية أو ذاتية أو طبيعية أو اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية أو غيرها .
وسنعرض فيما يلي لاهم التفسيرات التاريخية :

١ - التفسير الديني للتاريخ :

ويعنى هذا التفسير أن حركة التاريخ تقوم على معتقدات دينية اعتنقها الانسان منذ القدم ولعبت دورها البارز في تقدم الانسان وبناء حضاراته .

فالحضارات القديمة ومنها الحضارة الفرعونية كانت تقوم على معتقدات دينية اعتنقها المصريون القدماء . وكان من مظاهر هذه الحضارة بناء الاهرامات والاعتقاد في عودة الروح مرة اخرى .

وتحدثنا نصوص الدولة الحديثة (١٥٧٥ - ١٠٨٧ ق م) أن المعبود الوثني « آمون » هو الذي كان يمنح فرعون القوة والنصر .

كما عبرت بعض الأدلة الاثرية على ممارسة آمون لهذا الدور ، حيث كان يمتح الفرعون سيفا خشبيا يذبح به اعداءه . كما ان حروب الدولة الحديثة كانت حروبا دينية أو ذات صبغة دينية . وهكذا اعتقد المصريون القدماء أن الفضل في انتصاراتهم ونجاحهم في تكوين الامبراطورية المصرية انما يعود الى الاله الملك الذى قاد الجيوش ، والى الاله آمون الذى بارك تلك الحروب . ونتيجة لهذا الاعتقاد فقد كانت الجيوش بعد النصر تقدم القرابين لآمون اعترافا بجميله ، وتعطيه نصيبه من الغنيمة ..

ولاشك ان تلك المعتقدات الدينية كان لها اثرها في حركة التاريخ . ويمكن ملاحظة ذلك من تتبع تاريخ الاديان السماوية . فالفكر الصهيونى يستند الى ركائز دينية ، والعقيدة المسيحية كان لها اثرها في تاريخ كبرى ، كما ان للدين الاسلامى كان له دوره الكبير في ذلك الامتداد الاسلامى الى بلدان مختلفة ، وفي تلك الانتصارات التاريخية الحاسمة التى حققها هؤلاء العرب الذين كانوا يفتقرون الى وسائل التقدم والنصر . لكن العقيدة الدينية هى التى دفعت حركة التاريخ املهم ، وهى التى جعلتهم يستعذبون الموت طلبا للشهادة ، ويتسابقون في نصر دين الله رغم قلة اعدائهم وعتادهم .

لكن ذلك لايعنى ان هذا العامل يظل يفعل فعله في كيان الامم ، فالعقائد الدينية لاتكون دائما مؤثرة ودافعة ، وانما يتناوب الامم فترات من الضعف والتأخر بسبب ابتعادها عن تعاليم الدين ولاشغالها للكثير بالامور الدنيوية البحتة مما يضعف من اثر العامل الدينى في حركة الشعوب ، لكن الدين يظل في اعماقها حتى تراجع نفسها أو يقوم فيها مصالح أو داعية فتعاود تمسكها بدينها ، ويستعيد الدين اثره في حركة تلك الشعوب . فالتفسير الدينى للتاريخ يمكن استخدامه بشكل خاص في حالة ارتباط امة من الامم بعقيدها حيث تؤدي تلك العقيدة دورها في تقدم الانسان وتطوره ، أو تدفعه الى استغلال الدين لصالح قضايا سياسية أو دنيوية .

٢ - دور الفرد في التاريخ :

ويعنى ذلك ان عظماء الرجال هم الذين يحركون التاريخ ، وهم الذين ينهضون بأمهم ويسيطرون على ما يحيط بهم من قوى سياسية واقتصادية واجتماعية .

ولاشك ان لعظماء الرجال دورهم في صنع التاريخ ، لكن هذا الدور ليس دورا مجردا غير متأثر بما حوله من أوضاع داخلية وخارجية ، وانما هو محصلة لتفاعل عدد من المؤثرات تجسدت في النهاية في دور هذا الزعيم أو ذاك .

وهناك شروط لابد من توفرها لظهور الزعيم وحسن أدائه لدوره :

١ - أن يكون العصر الذى ظهر فيه الزعيم عصر يسمح بتفوق بعض الأفراد على غيرهم .

ب - أن تتجمع ظروف موضوعية مختلفة - داخلية وخارجية - تهيئ الجو المناسب لبروز الزعيم .

ج - أن يتمكن فرد معين من تفهم الظروف واستشعار آمال أمته وآلامها .

ومن القادة الذين توفرت لهم تلك الشروط الاسكندر الاكبر ويوليوس قيصر وعمر بن الخطاب وضلاح الدين الايوبى ونابليسون وبوناپرت ومحمد على وسعد زغلول .

وليس ضروريا أن يكون القائد أو الزعيم متسما بمواهب معينة لابد من توفرها ، فاحيانا لا يكون لدى الرئيس مكونات القيادة المطلوبة ، لكن توفر الظروف التى اشرنا اليها يتيح له أن يؤدي دورا متميزا ، لكنه لا يصل الى مرتبة القادة التى يتحلون بكثير من الصفات التى تتيح لهم أن يؤدوا ادوارا حاسمة في التاريخ .

وليس ضروريا أن تكون صفات القائد صفات ايجابية او خلقية ،

فبينما كان عدل عمر هو أبرز صفاته فإن همجية تيمور لنك ودكتاتورية هتلر وروح تشرشل الاستعمارية كانت كلها عوامل أساسية في بروزهم ، لكن تلك الصفات السلبية كانت في النهاية نفس العوامل التي قضت على سطامهم ومخططاتهم .

ومن الزعماء من يتحلى بكثير من الصفات التي تؤهلهم للقيادة ، لكن عدم توفر الظروف الموضوعية لايتيح لهم اداء الدور الذي يريدون ، ومن هؤلاء عمر بن عبد العزيز .

ومن الزعماء من تتوفر فيهم كثير من صفات القيادة ، فيتمكنون عند توفر تلك الظروف الموضوعية من اداء دورهم ، لكنهم عند تغير تلك الظروف لايقفون في متابعة انجازاتهم ، ومن هؤلاء الزعماء جمال عبد الناصر الذي استطاع ان يؤدى دوره بشكل متميز حتى هزيمة ١٩٦٧ ، لكنه بعد تلك الهزيمة لم يستطع اداء دوره على الوجه المأمول .

ومن الزعماء من يستطيع اداء دوره في مرحلة معينة ، لكنه عند تغير الظروف قد لايتمكن من اداء دوره او لا يكون شعبه في حاجة الى قيادته ، ومن هؤلاء الزعماء تشرشل الذى قاد بريطانيا الى النصر في الحرب العالمية الثانية . ورغم قناعة شعبه بهذا الدور لكنه اختار قيادة اخرى بعد انتهاء الحرب تستطيع قيادته في مرحلة السلام .

وهكذا نرى ان دور عظماء الرجال دور هام وواضح في حركة التاريخ ، لكن هذا الدور مرتبط في النهاية بالظروف الموضوعية التي تتيح لهؤلاء العظماء ان يؤدوا دورهم ، والى المدى الذى تستمر فيه تلك الظروف فعالة ومؤثرة .

ومن يتابع مراحل التاريخ المختلفة سوى يرى فترات تاريخية لاتظهر فيها قيادات فاعلة ومؤثرة في حركة التاريخ ، او تكون فيها تلك القيادات متقاربة في قدراتها وامكاناتها ، بينما نجد مراحل اخرى زاخرة بالشخصيات البارزة والمتميزة والمؤثرة في كثير من جوانب الحياة .

وإذا أخذنا النصف الأول من القرن العشرين سوف نجد في مصر على سبيل المثال عمالقة في كثير من الميادين . ففي السياسة نجد محمد فريد ومصطفى كامل وسعد زغلول ، وفي الفكر نجد أحمد لطفي السيد وطه حسين وعباس محمود العقاد ، وفي الشعر أحمد شوقي وحافظ إبراهيم ، وفي الفن سيد درويش ومحمد عبد الوهاب وأم كلثوم ، وفي النحت المثال محمود مختار ، وغير هؤلاء كثيرون ، مما يدل على أهمية الظروف الموضوعية في انجاب هؤلاء العمالقة ، حيث كانت المرحلة عامرة بالنضال الوطني من أجل تحقيق الاستقلال .

٣ - التفسير الطبيعي للتاريخ :

ويقصد بذلك تفسير التاريخ وفقا لقوانين محددة مماثلة للقوانين في العلوم الطبيعية . ويندرج تحت هذا التفسير عدة تفسيرات : منها التفسير الجغرافي للتاريخ ، أي اعتبار العوامل الجغرافية المختلفة هي التي تؤثر في نشاط الإنسان وتاريخه ، ومنها التفسير الانثروبولوجي للتاريخ ، أي اعتبار الأجناس المتميزة هي الأجناس التي تصنع حركة التاريخ ، ومنها تفسير الدورات التاريخية ، أي وجود نظام دوري ثابت في حياة الإنسان أو الأمم ، وهو ما يعبر عنه أحيانا بأن التاريخ يعيد نفسه .

ويمكن فهم تفسير الدورية التاريخية إذا قسمنا حياة الإنسان إلى ثلاثة أقسام : الحياة الداخلية ممثلة في مشاعره وغرائزه وهذه الحياة لا أثير للزمن فيها ، والحياة العقلية للإنسان وتاريخها يمثل خطا بيانيا متصاعدا على الدوام ، والحياة الخارجية للإنسان وتتمثل في النشاط الإنساني الخارجي سواء كان اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا ، وتلك الحياة الخارجية هي التي تتأثر بعوامل الزمن ، وهي الحياة التي تمر بتلك الدورية التي تتراوح بين الصعود والهبوط والاندفاع والجزر .

وإذا أخذنا الاستعمار العالمي كمثال فإنا نجد المد الاستعماري الحديث بدأ في الدول الأوروبية في فترات متقاربة ، وكان الاستعمار

الامباني سبق من غيره لكنه لم يلبث أن ضعفه ، ثم كان الاستعمار
الفرنسي الذي بلغ أوجه في القرن الثامن عشر ، ثم كان الاستعمار
البريطاني الذي بلغ أشده مع أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن
العشرين ، وقد شهدت المرحلة التالية للحرب العالمية الأولى انحسار
الاستعمار العالى رويدا رويدا وتحول الدول الاستعمارية الى دول من
الدرجة الثانية ، أى أن الاستعمار العالى قد مر بدورية معينة بدأت
بنشأته ثم صعوده الى قمته وانحداره بعد ذلك .

٤ - التفسير النفسى للتاريخ :

ويقصد بهذا التفسير أن تكون لمشاعر الزعماء أو الجماعات أو
الشعوب ردود فعلها النفسية التى تترك آثارها على حركة التاريخ .

ويضرب المؤرخون امثلة عديدة على أهمية التفسير النفسى للتاريخ ،
منها تلك العصبية الجاهلية ، والشعبية فى الاسلام ، وحملات
المسيحيين لتخليص قبر المسيح فى فلسطين من أيدي المسلمين ، والآنار
الكبيرة التى تركها سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣م على الممالك الأوروبية
بشكل خاص ، واقدام اسرائيل على احراق المسجد الأقصى أو انتهاك
حرمة ، الى غير ذلك من الامثلة .

ولاشك أن للعوامل النفسية مثل الحب أو الكراهية أو مشاعر
الحقد أو مركبات النقص تترك آثارها على تصرفات وسلوكيات بعض
الزعماء والقادة أكثر منها على تصرفات الجماعات والشعوب ، حيث أن
تأثيرها على الشعوب يكون على الأغلب وقتيا أو طارئا ، ولا يعتبر عاملا
أساسيا فى حركة التاريخ .

وقد حاول علماء النفس أن يجدوا فى القادة مجموعة معينة من
الصفات يطلقون عليها نموذج الشخصية ، باعتبار أن هناك دورا
اجتماعيا لهؤلاء القادة يحدده السلوك الذى تتوقعه مجتمعاتهم منهم .

وفى اعتقاد كثير من المؤرخين أن التفسير النفسى قد يساعد على

تفسير أهمية حادثة تاريخية لفرد ، لكنه لا يفسر الحادثة ذاتها ، وإن مهمة المؤرخ ليست في البحث عن الحالة النفسية لفرد ، وإنما في الحالة النفسية للمجتمع ، وعلى سبيل المثال فإن الذى يهم المؤرخ هو معرفة الآثار النفسية لهزيمة ١٩٦٧ على الأمة العربية أكثر منه معرفة الحالة النفسية لجمال عبد الناصر في أعقاب تلك الهزيمة . وأنه بناء على ذلك ، فإن التفسير النفسى للتاريخ يكون أكثر مصداقية كلما طبقناه على حركة الجماعات لا الزعماء والقادة ، وإن كان التفسير النفسى للزعيم أو القائد يساعدنا ولاشك على فهم المؤثرات المختلفة التى دفعته الى اتخاذ قرار معين أو تبني اتجاه خاص ، لكن ذلك لا يكون بالضرورة تبنيًا عن الحالة النفسية للمجتمع الذى يقوده الزعيم . فمن الممكن أن يقدم الزعيم أو القائد على اجراء خطوة كبرى تتفق ومصالحه هو بدعوى أنها تخدم مصالح شعبه ، وقد تؤيد ظواهر الاشياء في حينه هذا الادعاء ، لكن قد يتضح بعد فترة من الوقت أو بعد اختفاء القائد أن نتائج تلك الخطوة لم تكن في صالح الشعب .

٥ - التفسير المادى للتاريخ :

وهو التفسير الذى يعنى أن حركة التاريخ تقوم على الجوانب المادية البحتة التى تعتمد على العناصر الأساسية التالية :

(أ) قوى الانتاج : ويقصد بها نشاط الانسان الناتج من محاولاته استخدام الطبيعة أو السيطرة عليها من أجل تطوير إنتاجه الاقتصادى في مختلف جوانبه .

(ب) علاقات الانتاج : ويقصد بها ذلك الجانب من نشاط الانسان الذى يحدث بينه وبين اخيه الانسان في اطار العملية الانتاجية ، والذى يأخذ اشكالا مختلفة طبقا للقوى الانتاجية السائدة .

(ج) وسائل الانتاج : ويقصد بها تلك الوسائل التى يتم بها العملية الانتاجية ، مثل : الآلات والمعدات والمصانع والقوى المحركة والطرق ووسائل المواصلات المختلفة .

(د) أهداف الانتاج : ويقصد بها ما يهدف اليه الأفراد من تلك العملية الانتاجية التي يقومون بها .

ومن تطبيق تلك العناصر المختلفة على النشاط الانساني في مجتمع ما يمكننا التعرف على تلك الجوانب المادية التي تؤثر في حركة التاريخ .
اي ان أصحاب التفسير المادى للتاريخ يقولون ان الظروف المادية للمجتمعات هي التي تحرك التاريخ ، وان الثورات والانتفاضات والانقلابات وغيرها ترجع في نهاية الامر الى اوضاع الملكية والانتاج .

ولايعنى هذا ان أصحاب هذا التفسير ينكرون دور الفكر او الدين او الوطنية في توجيه التاريخ ، فهم يعترفون بدورها وفعاليتها ، لكنهم يرون انها ناتجة عن الاوضاع المادية وتأثيرها على العقل الانساني .

وهكذا يجعل التفسير المادى للتاريخ العوامل الفكرية والروحية والوطنية تابعة للعوامل الاقتصادية دائما ، اي انه يجعل حركة التاريخ كلها قائمة على هذا التفسير وحده .

ومع اعترافنا بأهمية العوامل المادية في حركة التاريخ ، لكننا لانستطيع ان نضع تلك العوامل في المرتبة الاولى دائما ، لان العوامل الاخرى تؤثر بدورها في حركة التاريخ ، وقد كان لبعضها دورا حاسما خلال مراحل معينة من تاريخ البشرية . فخلال العصور الوسطى على سبيل المثال كان رجال الدين والمفكرون هم الذين يحركون التاريخ ، وهم الذين خرجوا بالغرب من مجاهل العصور الوسطى ، وفتحوا له آفاق النهضة والتقدم العلمى .

تلك هي اهم التفسيرات التاريخية أو اهم المدارس التاريخية المعروفة ، ولاشك ان تلك التفسيرات كان لها اثرها وخطرها على التاريخ . فاما اثرها فيرجع الى انها خرجت بالكتابة التاريخية من ذلك الدور الوصفى الذى كانت تؤديه قبل ظهور تلك التفسيرات ، واتجهت الى دراسة الظواهر الانسانية المختلفة ومحاولة الربط بينها ، وتقديم

تفسير محدد لحركة التاريخ وأما خطرهما فيرجع إلى أنها تخضع حركة التاريخ لعامل أساسى واحد ، وتفسرها بطريقة واحدة دائما ، وهو ما يجعل فى القبول المطلق لهذا التفسير أو ذاك نوعا من التعسف العقلى ، أو رضىها لنظرة جزئية غير شاملة .

وفى رأينا أن المؤرخ الذى يدرك فلسفة التفسيرات التاريخية المختلفة ويستخدمها جميعها فى فهم حركة التاريخ ، غير ملتزم أو متقيد بتفسير مذهب بعينه ، هو ذلك المؤرخ الذى يهدف الى خدمة البحث التاريخى ، وهو الذى يمكنه فى النهاية ان يفسر لنا حركة التاريخ .

قائمة ببليوجرافية بمراجع الموضوع

اولا : مراجع باللغة العربية :

- أحمد شلبى ، كيف تكتب بحثا أو رسالة ، الطبعة العاشرة ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٨ .
- اسحق عبيد ، معرفة الماضى من هيرودوت الى توينبى ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ .
- اسد رستم ، منهج البحث التاريخى ، بيروت ، ١٩٣٩ .
- ألبان . ج . ويدجرى ، التاريخ وكيف يفسرونه من كنفوشيوس الى توينبى ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٥٢ .
- جفرى باراكلو ، الاتجاهات العامة فى الابحاث التاريخية ، ترجمة صالح أحمد الطى ، الطبعة الاولى ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤ .
- جمال حمدان ، بين اوربا وآسيا ، القاهرة .
- حسن عثمان ، منهج البحث التاريخى ، الطبعة الرابعة ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٦ .
- حسين مؤنس ، « التاريخ والمؤرخون » ، مجلة عالم الفكر ، العدد الثانى (١٩٧٤) .
- شاكى مصطفى ، « التاريخ هل هو علم » ، مجلة عالم الفكر ، العدد الثانى (١٩٧٤) .
- عاصم السيد الدسوقى ، البحث فى التاريخ . قضايا المنهج والاشكالات ، القاهرة : مكتبة القدسى ، ١٩٨٦ .
- عبد الرحمن بدوى ، « أحدث النظريات فى فلسفة التاريخ » ، مجلة عالم الفكر ، العدد الثانى (١٩٧٤) .

- عبد الرحمن بدوى ، **مناهج البحث التاريخى** ، الطبعة الثالثة ، الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٧ .
- عبده الراجحي ، **فقه اللغة فى الكتب العربية** ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ .
- عمر فروخ ، **كلمة فى تعليل التاريخ** ، الطبعة الثالثة ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٧ .
- فوزى منصور ، **محاضرات فى مبادئ علم الاقتصاد السياسى للبلدان النامية** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ .
- قسطنطين زريق ، **نحن والتاريخ** ، الطبعة الخامسة ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨١ .
- كار : **ماهو التاريخ** : ترجمة احمد حمدى محمود ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- كولنجرود ، **فكرة التاريخ** ، ترجمة محمد بكير خليل ، مراجعة محمد عبد الوهاب خلاف ، القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦١ .
- لانجلوا وسينوبوس ، **الفقد التاريخى** ، ترجمة عبد الرحمن بدوى ، الطبعة الرابعة ، الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٣ .
- محمد بيومى مهران ، **التاريخ والتاريخ** ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٢ م .
- محمد الطالبي ، « **التاريخ ومشاكل اليوم والغد** » ، مجلة عالم الفكر ، الجدد الثانى ، (١٩٧٤) .
- محمد عبد الرحيم كافود « **القضايا العربية لدى شعراء الاحياء فى الخليج العربى** » ، حولى كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، العدد الرابع عشر ، ١٩٩١ م .
- محمد عواد حسين ، « **صناعة التاريخ** » ، مجلة عالم الفكر ، العدد الثانى ، (١٩٧٤) .

- محمد كامل حسين ، التحليل البيولوجي للتاريخ ، القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٥٥ .

- محمد مصطفى صفوت ، « التاريخ أهميته وطرق تدريسه » ، مجلة العلوم ، (١٩٤٢) .

- هيوغ اتكن ، دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية ، ترجمة محمود زايد ، الطبعة الثانية ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٢ .

ثانيا : مراجع بلغة اجنبية :

Grump, C.G.; *History and Historical Research*, London, 1928.

— Oman, Ch.; *On the Writing of History*, London, 1939.

— Rowse, A.L., *The Use of History*, London, 1964.

الموضوع الثانى

الصياغة الببليوجرافية لحواشى البحوث

للدكتور جمال محمود حجر

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

- تمهيد :

- الباب الأول : المطبوعات أو المصادر الورقية المنشورة •

- الباب الثانى : المخطوطات أو المصادر الورقية غير المنشورة •

- الملاحق :

تمهيد

حول فلسفة هذه الدراسة

« من ذا الذى يذكر هؤلاء الناس المشغولين طوال حياتهم بنقل احجار لايعرفون اين يضعونها ولا كيف يضعونها ، ويثيرون بهذا امواجاً من الغبار الذى يعشى الابصار » (١) .

« الحقيقة » هى الهدف الاسمى الذى يسعى وراءه المؤرخون . ولكن تطور علم التاريخ لم يعد يجعل من طلب الحقيقة هدفه الاسمى فحسب ، وانما صار تفسيرها أمراً أكثر الحاحاً ، وصارت عمليات التحليل والتفسير والبرهنة من وسائل الباحث الجيد . بل أن مثل هذه العمليات صارت معايير للتمييز بين العمل الجيد وغيره ، أى بين العمل المتميز الذى يقوم عليه مؤرخ مثرب لاصول علم التاريخ وقواعده وطرائقه ، والعمل التقليدى الذى يقف به صاحبه عند مجرد مرد مل لأحداث لاقيمة لها بذاتها . ولذلك فإن المؤرخ مطالب بتقديم «النظرية» أو «الرأى» فيما حدث ، حتى صار التاريخ يعرف بأنه الرأى فيما جرى من أحداث ، وليس مجرد رصد وتسجيل الاحداث ذاتها .

وليمست عمليات التحليل التاريخى ، أو تقديم النظريات ، أو ابداء الآراء فى الاحداث التاريخية مجال هذه الدراسة . ولكن لنا من كل ما سبق أن توضح كيف أن الرأى أو النظرية لا يكون كذلك الا بتقديم الدليل ، أو البرهان . وبعبارة أخرى ، فإن التاريخ صار علم تقديم الدليل على الرأى فيما جرى من أحداث اثبت المؤرخ صحتها املا ثم لخذ يعمل فيها ادواته المنهجية كى يحولها من مجرد أحداث الى تاريخ يتسم بالمنهجية والموضوعية والترابط ويكون له معنى ومغزى . وفى عبارة موجزة صار التاريخ علم برهنة ، ولكنه ليس بحال من الاحوال علم ملاحظة كالعلوم التجريبية .

(١) لانجلو أوسينويوس ، النقد التاريخى ، ترجمة عبد الرحمن بدوى (الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨١) ص ٧٧ .

وبناء النظريات أو تقديم الإراء - كما قد يبدو- لا يمكن أن يكون نتاج جهد فردى مطلق ، وانما هو نتاج عمليات تجليلية وافكار ساهم آخرون ببعضها قبل صاحب الراى نفسه ، فضلا عن كيون ذلك نتاج عمليات تقص للحقائق من مصادرها الاصلية .

ولذلك فالباحث - اى باحث فى اى مجال من مجالات المعرفة الانسانية - مطالب بان يقدم اشارات ببليوجرافية واضحة الى مصادره الاصلية التى استخدمها فى بحثه ، فضلا عن اشارات الى الإنتاج الفكرى لغيره من الباحثين فى هذا الميدان ، واشارات الى دراسات مكمله لما يقوم هو باعداده ، وان يبين ما اذا كان لاحد فضل فيما توصل اليه من نتائج ، حتى يوفى كل ذى حق حقه .

ومع ان لكل علم تاريخه ومنهجه البحثى الخاص به ، الا ان هناك قواعد عامة لاختلاف حولها ، اهمها فى هذا المجال : الاشارة الى المصدر أو المرجع الذى استفاد منه الباحث فى كتابة المتن . ووضع هذه الاشارة فى سياقها الصحيح هو الموضوع الذى افرطنا له هذه الدراسة ، فى محاولة من جانبنا .لوضع بعض اللمسات على الطريق نحو منهج علمى لكتابة الحاشية .

وفى كتابة الحاشية هو جزء اصيل لايتجزأ من فن الكتابة العلمية بصفة عامة ، والكتابة التاريخية بصفة خاصة . ومع ذلك لقى المتن اهتمام وعناية كثيرين ممن ساهموا فى اثراء علم التاريخ وتطوير مناهج البحث فيه ، كما هو شان الاهتمام بالعلوم الاخرى التى تستخدم منهج البحث التاريخى بصورة كلية أو جزئية ، وذلك حين وضعوا كثيرا من الاصول والقواعد والطرائق البحثية ، بينما تركوا امر الصياغة الببليوجرافية للحاشية بغير عناية كافية ، مما أفرز الكثير من النتائج السلبية التى انعكست على المتن ووضعت القارئ فى حيرة ولبلة فى كثير من الأحيان ؛ فالحاشية هى التى تمكن القارئ من معرفة ما فى المتن من ثمرات المعرفة ومصادرها . وربما جاء حرص كثير من المؤرخين

على تقديم الثمرات في المتن على حساب الاهتمام بالجذور في الحاشية، مع انه من البديهي الا ثمرات بغير جذور ؛ فالمتن والحاشية يكمل أحدهما الآخر ، ويجب ان يلقيا القدر الكافي من الاهتمام ، ولا يجب بأى حال ان يترك أمر الحاشية لاجتهادات مختلفة ومتفاوتة ، تعتمد على التقدير الجزافي لكل باحث على حده ، وانما يجب وضع صيغة علمية موحدة يتفق عليها الباحثون ؛ فلغة الحاشية لابد ان يقرأها الجميع بنفس الدلالة والمعنى . وهى في ذلك تختلف عن المتن الذى قد تتفاوت الآراء في فهمه . وربما كان حرصى على التأكيد على وحدة لغة الإشارة هو السبب الرئيسى وراء رصد الجهد للكتابة حول هذا الموضوع .

ماهى الحاشية اذن ؟

والحاشية في تعريف واضح وبسيط هى : وعاء تصب فيه المعرفة الزائدة عن قدرة المتن على استيعابها . وهى الاطار الذى يفصل فيه ما قد يغض في المتن . وهى مرصد لمصادر البحث ومراجعته ، وهذه تمثل ادلة يضعها المؤلف ليبين بها صدق ما يقدم من معلومات منسوبة الى مصادرهما . وهى قاعدة الصفحة او جذورها ، التى تكشف للقارئ عن عمق المتن وصلابته .

وقد يكون من العسير على المرء ان يضع بشكل حاسم حدا فاصلا بين ما يجب ان يوضع في المتن وما يجب ان يوضع في الحاشية ، فهذه المسألة متروكة - من الناحية المعرفية البحتة - لتقدير الباحث وميزانه . ومع ذلك فلا بأس من ان نقترح - ومعنا كثيرون من الباحثين فيما نذهب اليه - وضع الامور المهمة التالية الذكر في الحاشية :

١ - الإشارة الى المصدر او المرجع الذى اعتمد عليه الباحث في كتابة المتن ، وهو ما نقترح تسميته بالصفحة الببليوجرافية للحاشية ، او الاسلوب الببليوجرافى للحاشية .

٢ - تفصيل الموجز او الغامض الوارد بالمتن محافظة على السياق العام للموضوع .

٣ - احالة القارئ الى امكان اخرى سابقة أو لاحقة في الدراسة التي يعدها الباحث ، لتحقيق الترابط بين اطراف الموضوع .

٤ - توجيه القارئ الى مصادر ومراجع اضافية تخدم نقطة فرعية أو ثانوية للموقف على مزيد من المعرفة .

٥ - وضع نصوص بلغة اجنبية دون ترجمة ، وهنا تكون الحاشية شريحة متممة لشرائح المتن .

٦ - نقد النصوص والادلة التاريخية ، وهنا تكون الحاشية مجالا للحوار بين قسمي الصفحة الواحدة .

٧ - نقد أو مناقشة رأى لمؤلف آخر حول موضوع ورد بالمتن ، وذلك تفاديا لتفتيت السياق الموضوعي ، أو الخروج على النسق العلمي للدراسة .

٨ - التوفيق بين الآراء الخلافية حول موضوع ورد بالمتن .

٩ - التعريف بالاعلام والاماكن الوارد ذكرها في المتن مما لا يتسع له المجال .

هكذا يتبين لنا أن الحاشية ميدان رحب ، يتسع لاستقبال ما لا يستطيع المتن تحمله من الناحية المنهجية المحضة . ولما كان موضوع الحاشية اكبر كثيرا مما يبدو ، فقد اقتصر اهتمامنا في هذه الدراسة على النقطة الاولى من النقاط التسع السابقة ؛ انطلاقا من أن كل من يدرس موضوعا في التاريخ أو في غيره من العلوم مضطر الى التعامل مع مصادره ومراجعة بطريقة علمية ، منظمة طبقا لمنهج ثابت واضح وسهل . ذلك أنه من المتفق عليه أن السير طبقا لمنهج ثابت واضح وسهل يضمن للباحث ميزة ظاهرة ، هي أنه يبذل مجهودا اقل للحصول على نتائج افضل ، وليس هناك ثمة شك في أن نصف العلم تنظييمه .

وهذه الدراسة تعنى بأسلوب الاشارة الببليوجرافية الى المراجع

والمصادر الورقية المستخدمة في اعداد الدراسات العلمية ، مع اعطاء أهمية خاصة لمصادر الدراسات التاريخية ، والاهتمام بما هو واسع الانتشار منها كالكتب والمقال والوثيقة ، تاركة أمر الإشارة الببليوجرافية الى المصادر غير الورقية ، كالمصادر الأثرية ، والتسجيلات الصوتية والمرئية ، والمصغرات الفيلمية ، وغيرها من المستحدثات التقنية ، الى دراسة أخرى . وتبعاً لذلك تنقسم هذه الدراسة الى بابين - يتناول الأول الصياغة الببليوجرافية للمطبوعات ، أو المصادر المنشورة ، بينما يتناول الثاني الصياغة الببليوجرافية للمخطوطات ، أو المصادر غير المنشورة .

١ - والمطبوعات أو المصادر الورقية المنشورة تنقسم الى قسمين :

- (أ) المتداول على نطاق واسع نسبياً مثل الكتب ، والمقالات المنشورة في مجلات علمية ، ودوائر المعارف المتخصصة والعامة ، والقواميس ، والببليوجرافيات ، والفهارس ، والصحف ، والمجلات... الخ .
- (ب) المتداول على نطاق محدود مثل الوثائق الرسمية المنشورة من قبل دور الأرشيف أو القائمين عليها من الاختصاصيين ، والمذكرات والذكرات المنشورة وغيرها .

٢ - أما المخطوطات أو المصادر الورقية غير المنشورة فجميعها متداول في إطار ضيق قد لا يخرج عن المكان الذي تحفظ فيه . ومنها الوثائق الرسمية غير المنشورة ، والاوراق الخاصة ، والابحاث غير المنشورة ، ويدخل فيها الرسائل الجامعية للماجستير والدكتوراه ، وغيرها .

ومراعاة للشكل الذي تظهر فيه المادة العلمية - بصرف النظر عن جوهرها وأهميتها - فقد آثرنا استخدام التقسيم السابق على استخدام تقسيم آخر يعتمد المصادر أو المراجع حسب أهميتها ، باعتبارها مصادر أولية وأخرى ثانوية . لان هدف هذه الدراسة الاصيل لا يتمثل في إبراز أهمية

المصدر ، وإنما في ايجاد قاعدة للشكل ، أو الصيغة ، أو الأسلوب الذي يجب ان يوضع عليه المصدر بالحاشية ، سواء اكان مطبوعا أو مخطوطا ويعيارا أخرى ، فإن هذه الدراسة تتعامل مع المصادر والمراجع بهدف التوصل الى صيغة صحيحة لبنائها ببليوجرافيا بالحاشية .

ولاعنى ذلك اننا نتطفل على علم الببليوجرافيا ، ولكننا نسمح لانفسنا بأن ننهل منه - باعتباره علما قائما على خدمة مختلف فروع المعرفة الانسانية - بقدر ما يخدم مناهج البحث العلمى . فجميع الباحثين مطالبون بمعرفة شئء عن الببليوجرافيا ، من منطلق انها احدى ادواتهم البحثية ، فضلا عن انها تساعدهم على الوصول الى المصادر بأسلوب دقيق وسريع ، كما تساعدهم على صياغة بياناتها بطريقة علمية رصينة . ذلك ان الببليوجرافيا علم يعنى بالكتاب : داخليا وخارجيا ، مظهره ومخبره ، كما يعنى بطريقة اعداد قوائم الانتاج الفكرى والثبت الببليوجرافى اى القوائم الببليوجرافية . وليس ذلك من بين اهداف دراستنا .

ويجب التنبيه هنا الى ان الصيغة الببليوجرافية التى تحتوى على بيانات الكتاب ، أو المقال ، أو الوثيقة ، أو غير ذلك من المصادر والمراجع فى الحاشية ، تختلف عنها فى الثبت الببليوجرافى ، أو القوائم الببليوجرافية ، التى يعدها الباحثون عادة فى نهاية بحوثهم ؛ ذلك انه بينما يكون لكل مادة شكل واحد فقط فى الثبت الببليوجرافى ، فإن المادة الواحدة تتعدد أشكالها فى الصيغة الببليوجرافية بالحاشية ، دون أن تتغير الدلالة الموضوعية لذلك . ومتابعة هذه الاشكال ، أو الأساليب ، أو الصياغات فى مواضعها المختلفة من حواشى الدراسات والبحوث العلمية ، إنما هى الهدف الرئيسى لهذه الدراسة ، فى محاولة لتأصيلها وتقنينها .

والماتمل لحواشى بعض الكتب والبحوث باللغة العربية ، يدرك مدى الحاجة الى منهج علمى لصياغة حواشى تلك الدراسات بصياغة ببليوجرافية

ضحيحة . ولاندعى أننا قادرون وحدنا على حسم هذا الامر ، بوضع ضوابط الصيغ النهائية لقوانين الاشارة الى المصادر المختلفة في الحواشي .
نفصح أننا حاولنا وضع ضوابط الاشارة الى الكتب والمقالات ، ودوائر المعارف ، والقواميس ، والصحف والمجلات ، والوثائق المنشورة وغير المنشورة ، الا أننا قد انتقينا النماذج التطبيقية لظهار ذلك من الحقل التاريخي وبعض حقول المعرفة الانسانية الاخرى ، وذلك لسببين : الاول أننا نهدف اصلا الى تحقيق فائدة مباشرة لطلاب علم التاريخ والباحثين فيه ، والثاني ان نترك الباب مفتوحا امام المهتمين بمناهج البحث العلمي للمساهمة - كل في مجال اختصاصه - في هذا المجال ، الذي يهم جميع الباحثين بتغيير استثناء . ولعل هذه المحاولة المتواضعة تلقى القبول وتحفز الباحثين على اكمال هذا الشوار الطويل في مختلف فروع المعرفة الإنسانية .

وأود ان اشير هنا الى اننى لم اتمكن من وضع يدى على اى مرجع في منهج البحث التاريخي ، تناول الموضوع الذى بين ايدينا بالدراسة الشاملة ، في اى من اللغات العربية أو غير العربية .

فإذا أضفنا صورة هذا الواقع ، الملىء بالقصور في معالجة هذا الموضوع من الناحية المنهجية ، الى الواقع المضطرب للصيغ الببليوجرافية في حواشي بعض الدراسات العربية ، لادررنا - في يسر - أهمية الكتابة حول هذا الموضوع . ولما كان هذا الامر في حاجة الى تقنين ، فإن ما طرحته في هذه الدراسة هو تصور شخصي ، اعتمد أساسا على خبرتى وملاحظاتى واهتماماتى بقضايا الدقة العلمية في الشكل والمضمون .
والرأى الشديد الهادف يمكن أن يصلح كثيرا مما فاتنى . « ان أريد الا الاصلاح ما استطعت ، وما توفيقى الا بالله ، عليه توكلت ، واليه انيب . »

ولا يغوتنى أن اسند الفضل لاهله ، فأتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير الى اخوة افاضل وزملاء اكارم كان لهم فضل مراجعة مخطوطة هذا النص ، هم : السيد الاستاذ الدكتور عادل حسن غنيم ، استاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة قطر ، الذى كان له فضل تشجيعى على اخراج هذا الموضوع الى النور بنشره . والاستاذ الدكتور شعبان عبد العزيز خليفه ، استاذ المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة وقطر ، الذى كان له فضل مساندة فكرة الموضوع ، ومتابعة تنفيذها بالرائى الصائب والمشورة الصادقة . والسيد الدكتور كمال عرفات خبير المكتبات ومدرس علم الببليوجرافيا - بجامعة قطر ، الذى تفضل بمراجعة هذا النص فى صبر جميل ودأب شديد ، وكانت له ملاحظات قيمة تثير من الهمة والعزيمة مايزيل عن الباحث آثار عناء العمل .

أما السيد الاستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر عميد كلية الآداب بجامعة الاسكندرية واستاذ التاريخ الحديث بها فلا أستطيع أن اوفيه حقه من الشكر والتقدير على تفضله بقراءة مسودة هذا الكتاب ثم التقديم له ، فمآثره ولياديه البيضاء على تلاميذه لاتحصى ولا تنسى .

جمال حجر

الباب الأول

المطبوعات ، او المصادر الورقية المنشورة

- اولا - الكتاب •
- ثانيا - المقال •
- ثالثا - القواميس ودوائر المعارف والاطالس •
- رابعا - الفهارس والبيبلوجرافيات •
- خامسا - الصحف والمجلات غير المتخصصة •
- سادسا - الوثائق المنشورة •

أولا : الكتاب

الضوابط العامة :

هناك مجموعة من القواعد أو الضوابط الأساسية العامة ألتى يلزم مراعاتها عند وضع الصياغة الببليوجرافية للكتاب فى حواشى الدراسات العلمية ، نذكرها فيما يلى مرتبة حسبما يجب ورودها بالحاشية :^{١٠٠}

١ - يكتب اسم المؤلف (the author) على هيئة الكاملة عند أول ذكر له كما ورد على غلاف الكتاب ، ويبقى كذلك إذا كان الكتاب باللغة العربية ، أما إذا كان الكتاب أفرنجيا (٥) فإن إعادة ذكر اسم المؤلف تقتضى اختصاره بوضع الحرف الأول من اسمه ، ثم يثبت بعد ذلك اسم العائلة أو اسم الشهرة كما ورد على غلاف الكتاب ، وفى كل الأحوال يراعى تجريد اسم المؤلف من الألقاب .

٢ - ثم يكتب بعد ذلك عنوان الكتاب كاملا (the title) مع ضرورة وضع فاصلة (comma) بين عنوان الكتاب واسم المؤلف ، ويراعى تمييز العنوان عن باقى التفاصيل الواردة بالحاشية بوضع خط أسفله ، أو بكتابته بالخط الأسود ، أو بكتابته بالخط المائل *italico* كى يسهل على القارئ تمييزه عن باقى البيانات المثبتة بالحاشية ، على النحو التالى :

- اسم المؤلف ، عنوان الكتاب (يوضح تحته خط) .
- أو اسم المؤلف ، عنوان الكتاب .
- أو اسم المؤلف ، عنوان الكتاب (بالخط المائل) .

(٥) أقصد بالكتاب الأفرنجي الكتاب المطبوع بالحروف اللاتينية . وقد ورد الى ذهنى استخدام عبارة : الكتاب غير العربى ، فوجدت أن هذه التسمية ستضم تحنها كتباً مطبوعة بحروف هجائية لا أقصدها ، مثل الصينية واليابانية ، وهى كتب لن أتعرض لها فى هذه الدراسة . وحرصاً منى على دقة التسمية ، استخدمت عبارة الكتاب الأفرنجى ، تفادياً لاستخدام كلمات أخرى لن تؤدى المعنى الذى أردته ، مثل الكتاب الأوروبى أو الكتاب الغربى .

٣ - وبعد اثبات عنوان الكتاب ، ترد بيانات نشره مرتبة على النحو التالى : مكان النشر ، اسم الناشر ، سنة النشر ، على أن توضع بيانات النشر جميعها داخل قوسين كبيرين هكذا () على أن يراعى وضع علامات الترقيم المناسبة للفصل بين بيانات النشر الثلاثة ؛ فتوضع نقطتان هكذا (:) بعد مكان النشر ، ثم توضع فاصلة (comma) بعد اسم الناشر ، على النحو التالى :

(مكان النشر : اسم الناشر ، سنة النشر)

٤ - اذا كان الكتاب مكونا من عدة مجلدات فيشار الى رقم المجلد للذى تم استخدامه بعد الاشارة الى بيانات النشر مباشرة باستخدام كلمة مجلد (volume)

٥ - واخيرا ينص صراحة على رقم الصفحة التى تم الاقتباس منها مسبقا بحرف ص (p.) وهو اختصار لكلمة page ، او الصفحات ص ص (pp.) وهو اختصار لكلمة pages ، على أن توضع فاصلة (comma) بين رقم المجلد ان وجد والصفحة او الصفحات .

تلك هى الاقسام الخمسة التى تحتويها الصياغة الببليوجرافية لاي كتاب فى الحاشية ، وتبدو قواعدها العامة سهلة للوهلة الاولى ، ولكن تطبيقاتها على الواقع تكشف عن صعوبة حقيقية ، ففضلا عن الدقة المطلوبة فى اثبات البيانات الاساسية ، فان صياغة هذه البيانات فى الحاشية ليس ثابتا على هيئة واحدة ، وانما تتعدد اشكالها حسب موضع ذكرها فى كل مرة ، مع أن هذا التعدد ليس له أى تأثير على الدلالة الموضوعية للاشارة الببليوجرافية ذاتها ، فالهدف هو تقديم اشارة ببليوجرافية واضحة مع امتحاز الوقت والمساحة عن طريق تقنين هذه الاشارات فى صورها المختلفة . وقيما يلى تعرض بالتفصيل لصيغ الاشارة الى الكتاب الافرنجى ثم الى الكتاب العربى كل على حده . مراعاة لخصوصية الاشارة لكل منهما :

١ - الكتاب الأفرنجى

استقر الباحثون الغربيون بشكل نهائى تقريبا على اتباع قواعد محددة ، يصاغ بمقتضاها الكتاب الأفرنجى على النحو التالى . وهذا النموذج يوضح ما نريد الذهاب اليه :

— P.J.V. Rolo, *Entente Cordiale : The Origins and Negotiation of the Anglo - French Agreements of 8 April 1904* (Glasgow ; Macmillan, 1969) p. 73.

هذا الشكل الكامل لثبت البيانات يوضح بالترتيب اربعة مقاطع هى:

- ١ - اسم المؤلف : P.J.V. Rolo
- ٢ - عنوان الكتاب : *Entente Cordiale : The Origins*
- ٣ - بيانات النشر : (Glasgow : Macmillan, 1969)
- ٤ - رقم الصفحة : P. 73.

وإذا تكرر استخدام الكتاب نفسه فى مواضع أخرى ، فإن الإشارة الى اسم المؤلف تختصر ، لتقتصر على الحرف الأول من اسمه وعلى لقبه فقط كان يقال P. Rolo . أما عنوان الكتاب فيمكن ان يختصر الى المقطع الأسمى منه فيكون هكذا : *Entente Cordiale* . أما مكان النشر ، واسم الناشر ، وسنة النشر ، فتسقط تماما . وبالنسبة الى الإشارة الى الصفحة أو الصفحات أمرا لازما . وبناء على ما سبق يمكن الإشارة باختصار الى الكتاب السابق على النحو التالى :

— P. Rolo, *Entente Cordiale*, p. 90.

صيغة الإشارة الى الصفحة أو الصفحات :

وعند صيغة الإشارة الى أكثر من صفحة ، فإننا نضع حرفى p.p. متجاورين ، مع وضع نقطة واحدة بعدهما معا . ولا يصح ان يكتب هكذا p.p. . كما لا يصح ان يكتب بالحروف الكبيرة (capital letters) pp. هكذا

وهكذا تأتي صيغة الإشارة الى عدة صفحات على النحو التالي :

— P. Rolo, *Entente Cordiale*, pp. 90 - 95. .

وهذه الصيغة تعنى أن الإشارة تشمل الصفحات من رقم 90 الى رقم 95 دون انقطاع . وهذا يفهم من وضع الشرطة (dash) بين الرقمين .

أما اذا كان المقصود وضع صيغة تشير الى صفحتي 90, 95 فان ذلك يجب أن يثبت على نحو ترفع فيه الشرطة (-) dash وتوضع مكانها فاصلة (,) comma على النحو التالي :

— P. Rolo, *Entente Cordiale*, pp., 90, 95.

لأن الفاصلة بين الرقمين هنا تعنى الفصل بين الصفحات ، وإن المقصود هو صفحتي 90 و 95 فقط، وما بينهما غير مشمول في هذه الإشارة .

وإذا كان المقصد هو الإشارة الى صفتين متتاليتين ، تأتي الإشارة على هذا النحو :

— P. Rolo, *Entente Cordiale*, pp. 90,91.

أي بوضع الفاصلة بين رقمي الصفتين ، وعلى ذلك فليس من المناسب وضع شرطة (-) dash

أما اذا كان الهدف الإشارة الى صفحة واحدة والصفحات التي تليها ، دونما تحديد لتلك الصفحات ، على أساس أن المقصود في مثل هذه الإشارة على سبيل المثال هو توجيه القارئ الي بداية نقطة معينة ، تبدأ بتلك الصفحة دونما تحديد صريح لصفحة النهاية ، تاركا الأمر للقارئ ، أو أن تكون النهاية عند عنوان جانبي تال ، أو عند نهاية الفصل ، فإن الإشارة في هذه الحالة ، تكون هكذا :

P. Rolo, *Entente Cordiale*, pp. 90 ff.

أي صفحة ٩٠ وما يليها .

أما إذا كانت الإشارة إلى صفحات متعددة ، أو متناثرة بين دفتي الكتاب ، وكان من الصعب عد تلك الصفحات والإشارة إليها بالتحديد ، عنئذ يشار صراحة إلى تعدد الصفحات باستخدام هذه الكلمة اللاتينية «passim» التي تعني «صفحات متفرقة» أو « هنا وهناك » . وعلى ذلك تكون الإشارة على النحو التالي :

— P. Rolo, *Entente Cordiale*, passim.

وإذا قصد الباحث لسبب أو لآخر وضع صيغة الإشارة إلى فقرة بالتحديد ، فإنه يستخدم هذا المقطع par. ، وهو اختصار لكلمة «Paragraphe» أي «فقرة» . وهكذا تكون صيغة الإشارة على هذا النحو :

— P. Rolo, *Entente Cordiale*, p. 90, par. 3.

وعند الإشارة إلى فصل كامل من كتاب ، فلا داعي عندئذ لتحديد الصفحات ، ويكفي تحديد رقم الفصل ، مع استخدام هذا الاختصار chap. الذي يعنى «chapters» أي «فصل» . فتكون صيغة الإشارة هكذا :

→ P. Rolo, *Entente Cordiale*, chap. 4.

صيغة الإشارة إلى كتاب بعينه عدة مرات :

وإذا تكررت الإشارة إلى كتاب ما ، فإن لذلك قواعد محددة نوردتها على النحو التالي :

في أول مرة تصاغ الإشارة إلى الكتاب كاملة ، كما سبق أن أوضحنا . وإذا تكررت الإشارة لنفس الكتاب في حاشيتين متعاقبتين دونما فاصل بيبليوجرافي أي دون ذكر لمرجع أو مصدر آخر ، فإن صيغة الإشارة تأتي على هذا النحو في الحاشية الأولى :

1 — P. Rolo, *Entente Cordiale*, p. 90.

وتأتي على هذا النحو في الحاشية التالية مباشرة :

2 — *Ibid.* p. 91.

وذلك لعدم وجود فاصل بيبليوجرافي .

وإذا ذكرنا الصفحة بعد Ibid. كما في النموذج السابق فهذا يعنى أن الصفحة مختلفة . وإذا لم نذكرها ، فهذا يعنى أن الإشارة هي ذاتها بكل التفاصيل كما وردت في الحاشية السابقة مباشرة بما في ذلك الصفحة .

و Ibid. هي اختصار للكلمة اللاتينية «ibidem» التي تعنى «العمل السابق» أو «المرجع السابق» أو «نفسه» ، وهي اصطلاحات تستخدم في العربية لتدل على ذات الإشارة . و Ibid. تغنى هنا عن اسم المؤلف والمرجع معا ، كما تغنى عن الصفحة أو الصفحات في بعض الأحيان .

والاختصار Ibid. يجب أن يكتب هكذا : Ibid. ولكن عم استخدامه وشاع بين الغربيين والشرقيين على حد سواء باستخدام حرف الـ «الكب (capital letter)» في الكلمة أو اختصارها ، وليس لهذا ما يبرره ، فجميع الاختصارات في الحواشي تكتب بالحروف الصغيرة (٢) ، فيما عدا اختصارات أسماء الاعلام ، وأسماء المراجع فيكتب أولها بالحروف الكبيرة دائما .

وفي حالة تكرار الإشارة الى نفس العمل ، مع وجود فاصل ببليوجرافى ، فإن ذلك الفاصل قد يأخذ أحد شكلين :

الأول أن يكون الفاصل الببليوجرافى ملحقا بالحاشية الأولى التى ورد بها ذكر المرجع المقصود ، ويكون ذات المرجع في الحاشية التالية مباشرة .

والثانى أن يكون الفاصل الببليوجرافى من الواضوح بحيث يأتى في حاشية مستقلة عن المرجع المقصود الذى يشغل حاشيتين احدهما سبق الفاصل والاخرى تتبعه .

(٢) انظر الملحق رقم (٢) .

وفيما يتعلق بالشكل الأول نعرض هذا النموذج :

- 1 — P. Rolo, *Entente Cordiale*, p. 90; T. Lorche, *America in World Affairs*, p. 25.

تأتى الإشارة مرة ثانية الى العمل الأول فى الهامش السابق هكذا :

- 2 — P. Rolo, *op. cit.*, p. 95.

و *op. cit.* هى اختصار لكلمتين لاتينيتين هما *opere citato* ومعناها : نفس المرجع المذكور اعلاه ، والمقصود المرجع وليس المؤلف ، او الصفحات . *op.cit.* هنا ليست فى مستوى *Ibid.* فبينما تعنى *Ibid.* الإشارة الى المؤلف والمرجع أو الكتاب معا ، فان *op. cit.* تعنى الإشارة الى المرجع أو الكتاب فقط ، ولذا فان اسم المؤلف يجب أن يسبق *op. cit.* دائما ، ولا يصح غير ذلك .

ولى الشكل الثانى تتكرر الإشارة الى نفس العمل ، مع وجود فاصل ببليوجرافى فى حاشية مستقلة كما فى هذه الحالة مثلا :

- 1 — P. Rolo, *Entente Cordiale*, P. 90.
2 — T. Lorche, *America in World Affairs*, p. 25.

فإن اعادة الإشارة الى محتوى الهامش رقم (١) تأتى بنفس الطريقة التى ذكرناها فى النموذج السابق هكذا :

- 3 — P. Rolo, *op. cit.*, p. 95.

واذا قصد الباحث الإشارة الى نفس المرجع ونفس الصفحة ، فان *op. cit.* لاتصلح هنا ، وانما يحل محلها هذا الاختصار *loc. cit.* للكلمتين اللاتينيتين *loco citato* اللتين تعنيان : نفس المرجع ونفس الصفحة .

فاذا أريد الإشارة مثلا الى ذات الصفحة من ذات الكتاب الوارد فى حاشية سابقة ، ولتكن كما يلى :

- P. Rolo, *Entente Cordiale*, p. 90.

فان الإشارة التالية لذات الصفحة من ذات المرجع تكون في حاشية
أخرى تالية ، هكذا :
— P. Rolo, *loc. cit.*

ونلاحظ هنا ان *loc. cit.* قد أغنت عن عنوان الكتاب ورقم
الصفحة ويجب ملاحظة أن تطبيق القاعدة السابقة باستخدام *loc. cit.*
لا يتم الا اذا كان بين الحاشيتين فاصل بيبليوجرافى ، والا استخدمت
Ibid. التى تغنى عن اسم المؤلف وعنوان الكتاب ورقم الصفحة .

ولتطبيق هذه القواعد عند استخدام الباحث لأكثر من عمل لمؤلف
واحد حتى لا يحدث خلط لدى القارئ بين تلك المؤلفات فلا يستدل على
المصدر أو المرجع المقصود ، وبالتالي تستخدم *op. cit.* أو *loc. cit.* وانما
يمكن استخدام *Ibid.* وذلك لعدم وجود فاصل بيبليوجرافى .

صيغة الإشارة الى الاسماء المتشابهة :

واذا كان الباحث يرى ان اسم مؤلفنا - فى النموذج الذى تقصيناها
وهو P.J.V. Rolo - طويل ، فلا حرج من استخدام لقبه Rolo فقط ،
تفاديا للتطويل فى الحاشية ، ويظل ذلك مقبولا الى أن نستخدم اعمال
مؤلف آخر يدعى H.P. Rolo . فى مثل هذه الحالة يكون من
الضرورى أن نميز بين الاسمين Rolo وذلك بكتابة كلا الاسمين كاملا ،
أو بإضافة اختصار الاسم الأول لكل واحد منهما الى لقبه ، فتأتى
الإشارة الى مرجعيهما هكذا :

— P. Rolo, *Entente Cordiale*, p. 90.

— H. Rolo, *Modern Egypt*, p. 70.

ولنفترض ان النماذج السابقة من الحواشى وردت فى أسفل صفحة
واحدة فى كتاب ، فانها يجب أن تصاغ على هذا النحو :

1] — P. Rolo, *Entente Cordiale*, p.90.

2 — *Ibid.*, p. 91.

- 3 — H. Roio, *Modern Egypt*, p. 70.
- 4 — P. Roio, *op. cit.*, p. 95.
- 5 — Lerche, *America in World Affairs*, p. 25.
- 6 — P. Roio, *loc. cit.*
- 7 — *Ibid.*
- 8 — Lerche, *op. cit.*, p. 27.
- 9 — *Ibid.*, p. 29.

والتفسير العلمى لهذه الصياغة ، يمكن توضيحه على النحو التالى:

- فى حاشية فى 2 اشارة بالعودة الى حاشية 1 مع اختلاف الصفحة
- فى حاشية 4 اشارة بالعودة الى حاشية 2 التى هى نفسها الحاشية 1 مع اختلاف الصفحات .
- فى حاشية 6 اشارة بالعودة الى حاشية 4 بكامل تفاصيلها .
- فى حاشية 7 اشارة بالعودة الى حاشية 6 بكامل تفاصيلها .
- فى حاشية 8 اشارة بالعودة الى حاشية 5 بكامل تفاصيلها .
- فى حاشية 9 اشارة بالعودة الى حاشية 8 مع اختلاف الصفحة .

يتضح من هذه الصياغة الدقيقة لعدد تسع حواشى ان المرجع المستخدمة هى فقط ثلاثة مراجع تكررت فى صيغ مختلفة ، ولكن الدلالة الموضوعية لها واحدة .

وليس هناك فيما نعلم شكل آخر من اشكال الاشارة الى المراجع فى الحواشى ، وان الخروج على هذه الاشكال للصياغة الببليوجرافية انما هو محاولة لتضليل القارئ بالايحاء بوجود عدد كبير من الحواشى فى قاعدة الصفحة .

صيغة الاشارة الى اكثر من مؤلف لعمل واحد :

واذا شارك فى العمل الواحد شخصان ، كما فى هذا النموذج :

- H.D. McKinney and W.R. Anderson, *Music in History*, p. 75.

فان الإشارة اليه يجب ان تصاغ على هذا النحو :

- H. Mckinney and W. Anderson, *Music in History*, p. 75.

اما اذا شارك في العمل أكثر من شخصين ، تكون الإشارة الى ذلك العمل بذكر اسم الشخص الاول ، او الشخص الرئيسى في انجاز العمل ، وتكتب الإشارة في الحاشية هكذا :

- H. Mackinney and associates, *Music in History*, p. 75.

أو تكتب بهذا الشكل أيضا :

- H. Mackinney and others, *Music in History*, p. 75.

أو تكتب بهذه الصيغة اللاتينية :

- H. Mackinney et al., *Music in History*, p. 75.

و *et al* هو الاختصار اللاتينى لـ *et alteri* التي تعنى « آخرون » ، أو « غيره » .

واذا تعدد المؤلفون بحيث صار لكل منهم فصل ، او مقال في كتاب ، فعادة ما يكون لمثل هذا الكتاب محرر ، وعندئذ يكتب اسم المحرر ويلحق به بين قوسين. هذا الاختصار (*ed.*) للإفادة بأنه ليس المؤلف وانما هو المحرر *editor* كما في هذا النموذج :

- A. Fraser (ed.). *The lives of the Kings and Queens of England* (London : Fontana, 1977) p. 50.

أو كما في هذا النموذج :

- D.A. Caputo (ed.), *The Politics of Policy Making in America* (San Francisco : Freeman, 1977) p. 70.

واذا كان المقصود للإشارة الى أحد فصول الكتاب الأسبق بالتحديد ، دون بقية الكتاب ، وتوكيد الإشارة الى مؤلفه في حالة تعدد المؤلفين ،

فإن الفصل المراد الإشارة اليه يعامل معاملة المقال في دورية (٥) .
فيذكر اسم المؤلف ، ثم عنوان الفصل ، ثم بيانات الكتاب كاملة كما
أوضحناها في النموذج السابق ، مع أحداث تعديلات بسيطة تتضح في
صيغة الإشارة التالية .

— A. John, « King George, V » in : *The Lives of the Kings and
Queens of England*, ed. by : A. Fraser (London : Fontana, 1977)
pp. 250 ff.

صيغة الإشارة إلى كتاب يقع في أكثر من مجلد :

وإذا كان الكتاب المراد الإشارة اليه يقع في مجلدين أو أكثر ، فقد
تلتزم الإشارة بوضوح إلى أن الكتاب يقع في أكثر من مجلد ، وأن الباحث
استفاد من هذا المجلد أو ذاك ، مع ضرورة تحديد مكان النشر وسنة
النشر لكل مجلد في هذه الحالة على غير ما هو مألوف ، فليس من الضروري
أن يكون النشر قد تم في مكان واحد أو في وقت واحد لكل المجلدات
التي يتألف منها الكتاب .

وعند وضع صيغة الإشارة في الحاشية إلى كتاب في أكثر من مجلد
يكون العرض هكذا :

— F. Freidel, *Harvard Guide to American History*, (2 vols.), (Harvard
Univ. press, 1974) II, p. 150.

واضح من النموذج السابق أن صيغة الإشارة تفيد وقوع الكتاب
في مجلدين ، حينما اتبعنا العنوان بهذا الاصطلاح بين قوسين (2 vols.)
و، vols. هو اختصار لكلمة volumes بمعنى مجلدات ، أما كلمة
volume ، بمعنى مجلد ، فإن اختصارها يكون vol. كذلك يتضح
من الرقم اللاتيني II ، السابق مباشرة على رقم الصفحة ، أن الفائدة

(٥) انظر أيضا أسلوب الإشارة إلى الدوريات فيما بعد .

المشار إليها في هذه الحاشية مأخوذة من المجلد الثاني ص 150 . وقد
اصطلح الباحثون الغربيون على الإشارة الى المجلدات دائماً بالارقام
اللاتينية ، هكذا : (١)
I, II, III, IV, V, VI, VII...

ويتم ذلك دون اضافة كلمة volume او اختصارها (vol.) ولكن
من الضروري ذكر هذا الاختصار (vol.) في حالة استخدام الارقام العربية
1, 2, 3, 4, الخ في موضع الإشارة الى المجلد ، كان نكتب vol. 2
بدلا من II فقط . وكلاهما صحيح . و vol. 2 هنا تعنى المجلد الثانى
تماما كما تعنى II وحدها ، اما 2 vols فتعنى مجلدان ، والمعنى
مختلف .

واذا اردنا الإشارة الى كتاب آخر يقع في ثلاثة مجلدات مثلا ،
تكون صيغة الإشارة كالتالى :
— Ibrahim Al - Rashid, Documents on the History of Saudi Arabia
(3 vols.), (Solisbury, 1976) II, p. 170.

وتعنى هذه الإشارة ان الكتاب يقع في ثلاثة مجلدات ، وإن الباحث
استفاد من المجلد الثانى ص ١٧٠ .
صيغة الإشارة الى الكتب المترجمة :

واذا كان الكتاب مترجما من لغة الى اخرى ، وجبت الإشارة الى
المترجم ، كما فى النموذج التالى :

— K. Hildebrand, The Foreign policy of the Third Reich, trans. by :
A. Forthergill (London : Batsford, 1973) p. 80.

و trans. هى اختصار لكلمة Translated

(١) انظر الملحق رقم (١) .

ويفهم من لغة العنوان ان الكتاب فى الانجليزية وانه منقول عن لغة اخرى ، ولا يهم هنا الاشارة الى اللغة الاصلية للكتاب ، فسوف يعرف ذلك بالضرورة ، حينما يضع القارئ يده على الكتاب نفسه ، عندئذ سيجد ان الكتاب وضع اصلا فى اللغة الالمانية عام ١٩٧٠ .

ترتيب صيغ الاشارة الى المراجع فى حاشية واحدة :

وعند وجود اكثر من كتاب او عمل علمى فى حاشية واحدة ، فان ترتيب هذه الاعمال فى الحاشية الواحدة يخضع لجموعة من الضوابط والمعايير :

اولهما : يوضع الكتاب الاكثر اهمية لخدمة الموضوع المشار اليه فى المتن قبل غيره من الكتب او المقالات .

ثانيها : يوضع الكتاب الذى اقتبس منه قبل غيره من الكتب فى الحاشية ، حتى وان تناولت هذه الكتب نفس الموضوع بشكل مباشر .

ثالثها : يتصدر المصدر الحاشية على المراجع ، ولا يجب ان يحدث العكس بتاتا فى حال وجودهما معا فى حاشية واحدة :

رابعها : اذا تساوت الكتب فى الاهمية فانها تخضع للترتيب طبقا لسنة النشر ، فيسبق الاقدم منها الاحدث ، ولا يجب ان تخضع الكتب فى الحاشية الواحدة طبقا لترتيب الحروف الهجائية لاسماء مؤلفيها على الاطلاق ، لان الالتزام بالترتيب الهجائى مكانه الثبت الببليوجرافى وليس الحاشية .

الفصل بين مرجعين فى حاشية واحدة :

ويجب ان يراعى الباحث المنهج العلمى فى الفصل بين صيغة كتاب وغيره من الصيغ الببليوجرافية بالحاشية ، وان ذلك يتم بطريقة واحدة ، هى وضع الفاصلة المنقوطة (semicolon) هكذا (:) بين بيانات كتاب وآخر ، او بين كتاب ومقال او وثيقة ... الخ .

ب - الكتاب العربى

إذا كان الباحثون الغربيون قد استقروا بشكل نهائى تقريباً على اتباع قواعد محددة عند وضع صيغة الاشارة الى الكتاب فى الحاشية ، فان الامر لايزال جد مختلف بالنسبة للباحثين العرب . والمتاصل فى حواشى المؤلفات العربية يدرك مدى الحاجة الى منهج موحد يسترشد به الجميع عند كتابة الحواشى فى هذه المؤلفات ، ولعل هذا الموقف هو السبب الرئيسى الذى دفعنى الى الاجتهاد فى وضع هذه الدراسة .

هذا ، وتساعد التطبيقات العملية على توضيح أسلوب صياغة البيانات الببليوجرافية للكتاب العربى ، وليكن هذا الكتاب نموذجاً توضح من خلاله مائريد الذهاب اليه .

- عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية (القاهرة : مكتبة الخانجى ١٩٨٠) ص ١٤١ .

لقد وضعنا فى صياغة هذه الاشارة بالحاشية أربعة مقاطع هى :

١ - اسم المؤلف : عادل حسن غنيم

٢ - عنوان الكتاب : الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب الثنائية .

٣ - بيانات النشر : (القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٩٨٠)

٤ - رقم الصفحة : ص ١٤١ .

ولابد أن يكون الفصل بين هذه الأجزاء الأربعة واضحاً ، وعادة يفصل المقطع الأول عن المقطع الثانى فاصلة (،) أما بيانات النشر فتوضع عادة بين قوسين يفصلانها عما قبلها وما بعدها ، والفكرة فى وضعها على هذا النحو هى ماتحتويه من مقاطع أخرى داخلية يواد جمعها

معاً باستخدام هذين القوسين ، وفي داخلهما يكتب مكان النشر واسم الناشر وسنة النشر . ويوضح بعد مكان النشر نقطتان ، هكذا (:) دلالة على أن ما سيلي النقطتين هو تفصيل وتوضيح ، ويوضح بين اسم الناشر وتاريخ النشر فاصلة هكذا (،) . أما المقطع الرابع فيحتوى عادة على رقم المجلد إن وجد ، وعلى رقم الصفحة أو الصفحات . ولعله من الضروري أن نضع خطأ تحت عنوان الكتاب على الدوام كما هو مبين في النموذج السابق ، أو نكتب عنوان الكتاب بالحروف المائلة ، إذا تيسر ذلك ، أو نكتبه بالخط الاسود ، على هذا النحو :

.. عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦
حتى الحرب العالمية الثانية (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٠)
من ١٤٦ .

ولما كان من غير المألوف اختصار الاسماء العربية ، بإيراد أحرفها الأولى ، كما هو الحال في الاسماء الانجليزية ، فلا يجب اختصار اسم المؤلف ، بل يجب أن يوضع في هيئته الكاملة كلما أمكن ذلك ، وبالترتيب الطبيعي أى : اسم الشخص فالاب فالجد أو اللقب ، وذلك فيما عدا الاسماء العربية القديمة قبل مطلع القرن التاسع عشر ، فنكتب هذه باسم العائلة أو الشهرة . وفي كل الاحوال تجرد الاسماء من الالفاظ ما لم يكن ذلك ضرورة (.) . وفي مثل هذه الحالة يوضع اللقب بعد الاسم بين قوسين مثل :

نجيب محفوظ (الطبيب) وإضافة صفة الطبيب هنا تهدف الى التمييز بينه وبين نجيب محفوظ (الاديب) . وعند وضع صيغة الاشارة الى نجيب محفوظ (الاديب) يكتب اسمه فقط دون صفة لانه اكثر شهرة فيكتب على هذا النحو : نجيب محفوظ ، ...

(.) أنظر : شعبان عبد العزيز خليفة ، ومحمد عوض العايدى ،
الفهرسة الوصفية للمكتبات : المطبوعات والمخطوطات (الرياض
دار المريخ ، دت) ص ١٤٣ ، ١٤٨ .

أما في حالة اختصار العنوان ، فإن ذلك يجب أن يتم طبقا لضوابط تحفظ للعنوان ذاتيته ، ولا تحدث به خلا يبطل مفعول الإشارة . فيجب أن يذكر المقطع الرئيسى من العنوان ، إذا كان العنوان يتكون من عدة مقاطع ، كما في هذا النموذج :

... ، الدوحة : المدينة الدولة ، دراسة مسحية اجتماعية ميدانية
لنمط التحضر بمدينة الدوحة .

في النموذج السابق يكتفى تماما بذكر المقطع الرئيسى وهو : الدوحة : المدينة الدولة ، لانه يعطى دلالة كافية لعنوان الكتاب ، ويحفظ له ذاتيته ، ولا يؤدى الى انقطاع جزء من المعنى أو الى غموض العنوان . وبصفة عامة يجب أن يتم الاختصار عند موضع يحسن الوقوف عنده (.) .

وقد يواجه الباحث بعض الصعوبات في وضع بيانات النشر في الحاشية نتيجة لعدم طبع اسم الناشر ، أو مكان النشر ، أو تاريخ النشر على غلاف الكتاب . فإذا لم يطبع اسم الناشر أو الطابع على الغلاف ، يستخدم الاختصار (د.ن.) أى بدون ناشر . وإذا لم يطبع مكان النشر ، أو الطبع ، يستخدم الرمز (د.م.) أى دون مكان . وإذا لم يطبع تاريخ النشر ، يستخدم الرمز (د.ت.) .

وفي حالة تكرار ذكر كتاب معين ، يسقط ذكر مكان النشر ، واسم الناشر ، وسنة النشر ، وهى البيانات التى اتفقنا على وضعها بين قوسين ، عند ذكر الكتاب لأول مرة فقط . وبصفة عامة يختصر اسم الناشر - إذا كان طويلا - بالقدر الذى يسمح بالتعرف عليه ، فيحذف من بيانات النشر الالفاظ والعبارات التى لا لزوم لها .

(.) المرجع السابق ، ص ٢٠٤ ؛ محمود الشنيطى ، ومحمد المهدي ، قواعد الفهرسة الوصفية للمكتبات العربية ، (القاهرة : دار المعرفة ١٩٧٣) ، ص ٤٩ .

صيغة الاشارة الى الصفحة أو الصفحات :

وفيما يتعلق بالاشارة الى الصفحة أو الصفحات ، فإن الحرف (ص) يستخدم لهذا الغرض ليعنى صفحة كذا ، أو صفحات كذا . ويمكن القياس على الاستخدام الأوربي للحرفين pp. بكتابة (ص ص) للاشارة الى عدد من الصفحات ، وإن كانت الاشارة بحرف (ص) واحد كافية في حالة المؤلفات العربية للدلالة على كل من المفرد والجمع ، كما هو واضح من النموذج التالي :

عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربى الحديث ،
(الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠) ص ١٤٥ ، ١٥٥
أو ص ص ١٤٥ ، ١٥٥ .

وإذا ورد ذكر الصفحات على هذا النحو مثلا : ص ١٤٥ - ١٥٠ ، فإن ذلك يعنى أن الاشارة تشمل الصفحات من ١٤٥ الى ١٥٠ . أما إذا كتبت الاشارة على هذا النحو مثلا : ١٤٥ ، ١٥٠ فإن ذلك يعنى أن الاشارة المقصودة هى الى صفحتين اثنتين فقط هما ١٤٥ و ١٥٠ ، وما بينهما غير مشمول .

أما إذا قصدنا الاشارة الى صفحة واحدة وما بعدها تاركين للقارىء تحديد نهاية الموضوع نكتب : ص ١٤٥ وما بعدها ، وعادة ما تكون النهاية المقصودة هى نهاية الفصل أو الموضوع ، أو الى أن يظهر عنوان جانبى جديد ، أن وجد مثل هذا العنوان .

وإذا كانت الاشارة الى صفحات متتالية ولكنها محدودة ، تكون هكذا : ص ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٦٠ مثلا . أما إذا كانت الصفحات غير محدودة ، فتكون الاشارة اليها بغير أرقام ، وتكتب عبارة «صفحات متفرقة» . قارن في ذلك صيغة الاشارة الى الكتاب الأفرنجى .

وعند الاشارة الى فقرة محددة نظرا لاهميتها ، يمكن أن نكتب رقم الصفحة متبوعا برقم الفقرة المقصودة ، كأن نكتب مثلا ص ١٥٠ فقرة ٣ .

وفي حالة الإشارة الى فصل بكامله ، فليس هناك داع لتحديد الصفحات ، وتكفى الإشارة الى رقم الفصل . كأن نكتب مثلا : « انظر الفصل الرابع » .

صيغة الإشارة الى كتاب بعينة عدة مرات :

وإذا أردنا الإشارة الى كتاب واحد في حاشيتين متعاقبتين ، بدون فاصل ببليوجرافى ، فإن الصيغة الببليوجرافية للإشارة تظهر في الحاشية الأولى على النحو التالى :

١ - عادل غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية ، ص ١٥٠ .

وتظهر في الحاشية التالية لها مباشرة على هذا النحو :

٢ - المرجع السابق ، ص ١٥١ .

ويلاحظ اننا قد اسقطنا اسم المؤلف وعنوان الكتاب هنا ، نظرا للتتابع او التعاقب وعدم وجود فاصل ببليوجرافى . أما اذا فصل التعاقب او التتابع السابق حاشية او أكثر ، أو أن الحاشية التى تحتوى الكتاب المعنى ضمت أكثر من مرجع ، فلا بد من إعادة ذكر اسم المؤلف في الحاشية التالية مباشرة ، مع تعديل عبارة «المرجع السابق» الى عبارة « مرجع سابق » ، كما هو مبين في هذا النموذج ، الذى يعرض لثلاثة حواشى متتالية :

١ - عادل غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية ، ص ١٥٠ .

٢ - جمال محمود حجر ، بريطانيا والازمة المالية في الحجاز ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، ص ١٣٠ .

٣ - عادل غنيم ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

وإذا كانت الحاشيتين متتاليتين مع وجود فاصل ببليوجرافى

متضمن في الحاشية الاولى ، فان ذلك لايجب ان يعطى مظهرا خداعا ، بل يجب الالتزام بالصيغة الببليوجرافية الصحيحة ، كما هو الحال في النموذج التالي :

- ١ - عادل غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية ، ص ١٥٠ ؛ جمال محمود حبر ، بريطانيا والازمة المالية في الحجاز ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، ص ١٣٠ .
- ٢ - عادل غنيم ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

وقد قصدنا بعبارة « مرجع سابق » ان هذا المؤلف له مرجع سبق ذكره ، وانه ليس « المرجع السابق » مباشرة ؛ فعبارة « المرجع السابق » تعنى التتابع او التعاقب . ويجب ان نلاحظ باهتمام انه اذا استخدم الباحث اكثر من مرجع لمؤلف واحد في دراسة واحدة ، فلا يجب الاشارة بتاتا الى اى منها بعبارة « مرجع سابق » ؛ لان الاشارة هنا لن تكون محددة كما يتضح من النموذج التالي مثلا :

- ١ - جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى : دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، ص ١٣٠ .
- ٢ - جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى : دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩٤٥ - ١٩٧١ ، ص ٣٠ .
- ٣ - جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى : دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤ ، ص ١٣ .

واضح ان اى محاولة لتكرار الاشارة الى اى من هذه المراجع باستخدام عبارة « مرجع سابق » سيكون محفوفا بالخطر الناتج عن احتمال الخلط بينها لدى القارئ .

ولذلك ننصح باستخدام بيانات العنوان في كل مرة لتحديد المراجع المقصود ، الا في حالة واحدة يمكن فيها استخدام عبارة « المرجع السابق »

في موضعها الصحيح ، وذلك عندما نقصد المرجع السابق مباشرة كما في النموذج التالي :

١ - جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي : دراسة لتاريخ الامارات العربية
١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ٣٠ .

٢ - جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي : دراسة لتاريخ الامارات
العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤ ، ص ١٣ .

٣ - المرجع السابق ص ١٤ . في هذه الحالة تكون الاشارة في هامش
٣ عائدة الى الكتاب المذكور في هامش ٢ بدون شك .

وفيما عدا ذلك تكتب البيانات الببليوجرافية كاملة .

ومع ان ما ذكرناه اعلاه صحيح الى حد كبير ، فاننا ننصح بعدم
استخدام اى من المصطلحين السابقين « مرجع سابق » و « المرجع
السابق » اذا استخدم الباحث اكثر من مرجع لمؤلف واحد في دراسته
تفاديا للخلط ، ونوصى باستخدام بيانات كل كتاب او مقال لنفس المؤلف
كاملة ، عدا بيانات النشر . ولما كان من الضروري وضع خط تحت
عنوان الكتاب فمن الضروري كذلك وضع خط تحت الاصطلاحات الدالة
عليه مثل : المرجع السابق ، ومرجع سابق . او نكتبها بالخط الاسود
دون ان نضع خطا تحتها ، او نكتبها بالخط المائل .

الاشارة الى اكثر من مؤلف لعمل واحد :

واذا اشترك في تأليف الكتاب شخصان وجبت الاشارة اليهما كما
في هذا النموذج :

- شوقى الجمل ، وعبد الله عبد الرازق ابراهيم ، تاريخ افريقيا الحديث
والمعاصر (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٧) ص ١٧٥ .

أما إذا شارك في تأليف الكتاب ثلاثة أشخاص فأكثر ، فإن الإشارة تكون الى الاول بينهم ، طبقاً للترتيب الذى ورد على صفحة عنوان الكتاب ، ثم يعقب الاسم الاول كلمة « وآخرون » . والنموذج التالى يوضح السبب فى ضرورة اتباع هذه الطريقة :

- محمود فهمى الكردى ، هدى محمد مجاهد ، جهينة سلطان العيسى ، الدوحة : المدينة الدولة ، دراسة مسحية اجتماعية ميدانية لنمط التحضر بمدينة الدوحة (مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، جامعة قطر ، ١٩٨٥) ص ٧١ .

أما عنوان مثل هذا الكتاب فلا بد وأن يكتب على النحو السابق عند ذكره لأول مرة ، ثم يأتى بعد ذلك على هذه الصورة :

- محمود الكردى وآخرون ، الدوحة : المدينة الدولة ، ص ٧٣ .

وإذا تعدد المؤلفون ، وكان لكل منهم فصل فى الكتاب الواحد ، وكان للكتاب محرر ، فإن الإشارة هنا تكون للمحرر ، وليس لمجموعة المؤلفين ، كما فى النموذج التالى :

- أحمد عزت عبد الكريم (محرر) () البحر الاحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة ، (القاهرة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠) ص ٣٠٩ .

هذا اذا كان الهدف هو الإشارة الى الكتاب ، أما فى حالة الإشارة الى احد الاعمال المتضمنة فيه ، فإن الكتاب عندئذ يعامل معاملة الدوريات العلمية والمقالات ، وهذا الجانب سنتناوله عند الحديث عن الدوريات العربية فيما بعد ،

(*) المحرر أو المحرر (editor) هو ذلك الشخص الذى يتوفر على أعداد أعمال علمية للنشر ، يقوم بتأليفها آخرون ، ويتولى هو عمليات التعديل ، والاختصار ، والتبسيط ، والتنسيق والتقديم لهذه الأعمال .

وهناك نموذج آخر ، يحسن أن نورد هنا لبيان فارق بسيط وشكلى
فى استبدال كلمة مشرف بكلمة محرر أو ناشر :

- رؤوف عباس (محرر) مصر وعالم البحر المتوسط (القاهرة : دار
الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦) ، ص ٥٦ .

صيغة الإشارة الى كتاب يقع فى أكثر من مجلد :

وإذا كان الكتاب المراد الإشارة اليه فى الحاشية يقع فى أكثر من
مجلد وجبت الإشارة الى عدد مجلدات الكتاب ، ثم المجلد الذى قصد
الباحث الإشارة اليه فى الحاشية ، كما فى النموذج التالى :

- أحمد عبد النفور عطار ، صقر الجزيرة (٧ مجلدات) ، (بيروت
مطبعة الحرية ، ١٩٧٣) ، مجلد ٣ ، ص ٨٥ .

وأضح هنا ان المقصود هو الإشارة الى ص ٨٥ من المجلد الثالث .
ولكن يجب تنبيه القارئ الى أن الكتاب يقع فى هذا العدد من المجلدات
السبعة ، لأن فى ذلك فائدة محققة بغير شك .

أو كما فى النموذج التالى :

- محمد عزة دروزة ، العرب والعروبة فى حقبة التغلب التركى من
للقرون الثالث الى القرن الرابع عشر الهجرى (٩ أجزاء فى ٣ مجلدات) ،
(بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٨١) ، مجلد ١ ، جزء ١ ، ص
١٥٠ .

أو كما فى هذا النموذج :

- خير الدين الزركلى ، شبه الجزيرة فى عهد الملك عبد العزيز ، (٤
أجزاء فى مجلدين) ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٥) ،
مجلد ٢ ، جزء ٣ ، ص ٤٣١ .

الإشارة الى الكتب المترجمة :

وإذا كان الكتاب مترجما وجبت الإشارة الى المؤلف والمترجم ،
والمراجع ان وجد ، كما فى النموذج التالى :

- جاك ووديس ، جذور الثورة الافريقية ، ترجمة وتعليق ، احمد فؤاد بلبع ، مراجعة : عبد الملك عودة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١) ، ص ٥٣٧ .

ونلاحظ هنا أن اسم المترجم يرد بعد ذكر عنوان الكتاب مباشرة ثم يتبعه اسم المراجع فبإبقى بيانات النشر .

الفصل بين مرجعين في حاشية واحدة

وفي حالة وجود أكثر من كتاب في حاشية واحدة فلابد من الدقة في وضع الفواصل الدالة على بداية ونهاية كل كتاب في الحاشية ، دونما خلط بينها جميعا . والنموذج التالي يوضح كيف أن الفاصلة المنقوطة (؛) تقوم بمهمة الفصل بين الأعمال الثلاثة التالية التي تتضمنها حاشية واحدة :

- مصطفى عقيل الخطيب ، سياسة ايران في الخليج العربي في عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨ - ١٨٩٦ (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٧) ص ١٠٥ ؛ جمال محمود حجر ، بريطانيا والنشاط السوفييتي في الحجاز ١٩٢٤ - ١٩٣٨ (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٨) ص ٩٥ ؛ جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي : دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠ - ١٩٩٤ (القاهرة : مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٦٦) ص ٧٥ .

ترتيب صيغ الاشارة الى المراجع في الحاشية :

أما بالنسبة لترتيب الكتب في الحاشية الواحدة فإن ذلك يخضع لعدة معايير ، أولها : أن أكثر الكتب أهمية لخدمة الموضوع يوضع قبل غيره . وثانيها : أن الكتاب الذي تم الاقتباس منه يتقدم غيره وأن تناول نفس الموضوع . وثالثها : أن المصدر يتصدر الحاشية دائما ويتبعه المرجع . ورابعها : في حالة تساوى الأهمية بالنسبة للكتب في الحاشية الواحدة ، فإنها تخضع للترتيب طبقا لسنة النشر ، فيسبق الاقدم منها الاحدث وهكذا ، ولا تخضع الكتب في الحاشية للترتيب طبقا للحروف

الهجائية على الاطلاق . وهى ذات القواعد المتبعة فى هذا المجال فى الكتاب الأفرنجى .

نموذج لتطبيق القواعد السابقة :

• وإذا كان لنا أن نضع بعضا من المراجع السابقة لتكون حواشى بإحدى صفحات دراسة بين أيدينا ، مع مراعاة تطبيق القواعد التى تم تناولها فى هذا الجزء ، يمكن أن نتصور حواشى هذه الصفحة على النحو التالى :

- ١ - مصطفى عقيل الخطيب ، سياسة إيران فى الخليج العربى ، ص ١٠٨
- ٢ - أحمد زكريا الشلق ، معالم التاريخ المصرى الحديث والمعاصر ، ص ٥٠
- ٣ - مصطفى عقيل الخطيب ، مرجع سابق ، ص ١٣٠
- ٤ - المرجع السابق ، ص ١٥٠
- ٥ - جمال محمود حجر ، بریطانيا والنشاط السوفيتى فى الحجاز ، ص ٣٥٠
- ٦ - أحمد زكريا الشلق ، مرجع سابق ، ص ٥٥
- ٧ - جمال محمود حجر ، مرجع سابق ، ص ٣٠٠
- ٨ - المرجع السابق ، ص ٣٥٠
- ٩ - أحمد عبد الغفور عطار ، مقرر الجزيرة ، المجلد ٥ ، ص ١٠٧
- ١٠ - جاك ووديس ، جذور الثورة الأفريقية ، ص ٣٠٠
- ١١ - أحمد عبد الغفور عطار ، مرجع سابق ، المجلد ٧ ، ص ٣٠
- ١٢ - المرجع السابق ، ص ٤٥
- ١٣ - جاك ووديس ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥

ومن الضروري أن نضع خطا أسفل عنوان الكتاب ، وأسفل اصطلاح « المرجع السابق » وأسفل اصطلاح « مرجع سابق » ويمكن الاستعاضة عن هذا الخط باستخدام الوسائل الحديثة فى الطباعة ، فيكتب عنوان الكتاب واختصاراته والاصطلاحات الدالة عليه بالخط المائل ، أو بالحروف السوداء كما سبق اوضحنا عند الحديث عن الكتاب الأفرنجى .

ثانيا : المقال

١ - المقال الفرنجى

الضوابط العامة :

اتفقنا فيما سبق على أسلوب اثبات الكتاب الفرنجى بالحاشية .
وحرصنا فى ذلك على اثبات بيانات المؤلف ، والكتاب ، والنشر ،
وارقام الصفحات . والمقالة الفرنجية تختلف قليلا - عند اثباتها بالحاشية
- عن الكتاب الفرنجى ، فالصيغة الببليوجرافية لها يجب أن تتم عبر
الخطوات التالية :

- ١ - اسم المؤلف كاملا عند أول ذكر له .
- ٢ - عنوان المقال ، على أن يوضع بين علامتى تنصيص .
- ٣ - عنوان الدورية أو الكتاب الذى يوجد به المقال ، مع وضع خط تحت
أى منهما ، أو كتابته بالخط الاسود أو بالخط المائل ، واثبات رقم
العدد أو المجلد فى حالة الدورية .
- ٤ - إذا كان المقال منشورا فى دورية فيكتفى من بيانات النشر بتاريخ
النشر ، مع وضعه بين قوسين كبيرين .
- ٥ - أما إذا كان المقال منشورا فى كتاب ، فيجب أن تكتب بيانات النشر
كاملة ، كما هو متبع فى حالة اثبات الكتاب بالحاشية .
- ٦ - تكتب أرقام الصفحات فى مكانها فى نهاية الاشارة الببليوجرافية .
والنماذج التالية توضح التطبيقات العملية لما نريد الذهاب اليه :

1 — Friedman, «The McMahon - Husain Correspondence, and the
Question of Palestines», *Journal of Contemporary History*, V (1970)
p. 25.

نلاحظ ان عنوان المقال فى النموذج السابق قد وضع بين علامتى
تنصيص ، بينما وضع خط تحت عنوان الدورية أو كُتب بالخط الاسود ،

واشير الى المجلد بالارقاء اللاتينية ، دون الارقام العربية ، ووضعت
سنة النشر بين قوسين .

وكما ذكرنا عند الحديث عن الكتاب الافرنجى فى الحاشية ، اشرفنا
الى المجلد بالارقام اللاتينية ، دون ذكر كلمة volume أو اختصارها
vol. . واذا تعذر استخدام الارقام اللاتينية ، فلا بد من ذكر كلمة volume
أو اختصارها vol. قبل الرقم ، وهكذا تأتى الإشارة على النحو التالى:
....., *Journal of Contemporary History*, vol. 5 (1970) p. 25.

ويوضح النموذج التالى أهمية استخدام الارقام اللاتينية من حيث
الشكل للدلالة المباشرة على رقم المجلد ، دون التداخل مع أية ارقام
أخرى .

— W.B. Fisher, «Unity and Diversity in the Middle East»,
Geographical Review, XXXVII (1947) p. 25.

ويقرأ رقم المجلد هنا ٣٧ .

الإشارة الى مقال فى كتاب :

ويوضح النموذج التالى كيف يمكن الإشارة الى مقال فى كتاب :

— D.H. Davis, «Energy Policy and the Ford Administration : the
First years», in : *The Politics of Policy Making in America*, ed.
by: D.A. Camputo (San Francisco, 1977) p. 52.

ويمكننا ان نلاحظ هنا عدة ملاحظات :

أولها : وجود الحرف «in» الذى يعنى هنا «موجود- فى» . ووجود
الحرف «in» يفيد ان المقال منشور فى كتاب وليس فى دورية ، فليمن من
المؤلف ذكر هذا الحرف قبل اسم الدورية .

وثانيها : غياب رقم المجلد فى حالة ما اذا كان المقال منشورا فى
كتاب ، لان مجرد وجود هذا الرقم فى موضعه الذى حددناه يدل على ان

المشار اليه دورية . وإذا حدث وكان المقال في كتاب من عدة مجلدات فان رقم المجلد في الكتاب له موضع آخر ، كما سبق أن بيّنا .

وثالثها : اننا اشرنا الى بيانات النشر كاملة ، كما هو الحال في الكتاب ، بينما اكتفينا من بيانات النشر بمنة النشر فقط في حال الدورية .

وعلى ذلك ، فان الصيغة الببليوجرافية المثبتة في الحاشية ، اذا كتبت طبقا لمنهج صحيح ، يمكن أن تدل القارئ على ما اذا كان المقال منشورا في دورية أو في كتاب .

ورابعها : وجود اشارة الى محرر الكتاب ، وهذا غير وارد في الدوريات .

وقد يكون للمحرر مقال في الكتاب ، مما قد يحدث خلطا عند البعض حين يرون أن اسم المؤلف واسم المحرر متطابقان ، كما في هذه الحالة :

— D.A. Caputo, « The Politics of Campaign Finance Reform in America », in : *The Politics of Policy Making in America*, ed. by : D.A. Caputo, (freeman, San Francisco, 1977) p. ...

ولا عجب في ان يكون المحرر مؤلفا لاحدى مقالات الكتاب ، فيذكر اسمه مرتين الاولى كمؤلف للمقال ، والثانية كمحرر للكتاب الذي يوجد به المقال ، مع مراعاة وضعه في مكانه الصحيح في كل مرة طبقا للقواعد التي اتفقنا عليها .

ويمكن أن نتبين من خلال النماذج التالية أسلوب كتابة الصيغة الببليوجرافية للمقال بالحاشية :

— J.A. Spender, «British Foreign Policy in the Reign of H. M. King George V», *International Affairs*, XIV (1935) p. ...

— R.H. Soltan, «Some Lessons from the Near East», *History*, XXV (1940) p. ...

- A.L. Tibawi, «T.E. Lawrence, Faisal and Weizmann : The 1919 Attempt to Secure an Arab Balfour Declaration », *Journal of the Royal Central Asian Society*, LVI (1969) p. ...
- M. Khadduri, «The Islamic system, its Competition and Coexistence with Western Systems», in : *The Modern Middle East*, ed. by : R.H. Nolte (New York, 1963) p. ...
- G.E. De Jong, «Slavery in Arabia», *The Moslem World*, XXIV (1934) p. ...

ويلاحظ القارئ للنماذج السابقة ، أننا قد تحررنا الدقة في إثبات بيانات المقال ، وسرنا على منهج واحد لم يتغير ، والتزمنا بوضع علامات الترقيم المناسبة بين مقاطع الاشارة ؛ كالفصلة (،) بين المقاطع الرئيسية ، وعلامتي التنصيص (« ») حول عنوان المقال وحده ، والخط — تحت اسم المجلة أو عنوان الكتاب أو كتابته بالخط الأسود اذا كان المقال في كتاب ، أو اذا كان فصلا من كتاب لمجموعة من مؤلفين - أما القوسين الكبيرين () فيوضعان حول تاريخ النشر للمجلة ، وحول بيانات النشر للكتاب .

ضوابط استخدام الاشارات المختصرة :

وعند تكرار استخدام المقال الأجنبي بالحاشية ، فليس ضروريا إعادة ذكر التفاصيل التي وردت عند أول ذكر له ، ولكن في مثل هذه الحالة فإن الاشارة تخضع لذات المنهج الذي اتبعناه عند الحديث عن الكتاب الأجنبي ، باستخدام *loc. cit.* , *op. cit.* , *Ibid.*

أما *Ibid.* فتستخدم في حالة الاشارة الى ذات المؤلف وذات المقال وذات الدورية ، على أن يكون ذلك في الحاشية التالية مباشرة لذكر المقال ، أي مع عدم وجود فاصل ببليوجرافي بين الحاشيتين ،

كحاشية ثالثة أو جزء من الحاشية الأولى • والنموذج التالى يوضح ما نريد الذهاب اليه :

1 — G. Baer, «Waqf Reform in Egypt», *St. Antony's Papers*, IV (1928) p. 65.

2 — *Ibid.*

ونلاحظ هنا عدم وجود فاصل بيلوجرافى بين الحاشيتين ، كما نلاحظ ان الحاشية رقم (٢) لم يذكر فيها غير *Ibid.* مما يدل على انها اغنت عن ذكر كل بيانات الحاشية السابقة بما فيها رقم الصفحة •

ولكن اذا جاءت الحاشية الاولى على هذا النحو :

1 — G. Baer, «Waqf Reform in Egypt», *St. Antony's Papers*, IV (1928) p. 65; B. Bond, *British Military Policy between the Two World Wars*, (Oxford. 1980) p. 170

فان اعادة الاشارة الى مقال G. Baer الذى يشكل الجزء الاول من هذه الحاشية تخضع لنظام جديد تستخدم فيه «*op. cit.*» بعد ذكر اسم المؤلف على هذا النحو فى الهامش رقم ٢ •

2 — G. Baer, *op. cit.*, p. 70.

و «*op. cit.*» هنا استخدمت نيابة عن عنوان المقال وعنوان الدورية ولكن تبعها رقم الصفحة بالضرورة •

اما اذا كانت الاشارة فى الهامش رقم 2 لنفس المقال ونفس الصفحة فان الاشارة فى هذه الحالة تأتى على هذا النحو :

2 — G. Baer, *loc. cit.*

و «*loc. cit.*» هنا استخدمت نيابة عن عنوان المقال ، وعنوان الدورية ، ورقم الصفحة الذى لم يتغير وهو p. 65 •

وعلى ذلك يكون لدينا اربعة اشكال للاشارة الى المقال بالحاشية :

- ١ - الاشارة كاملة عند أول ذكر للمقال .
 - ٢ - استخدام *Ibid.* نيابة عن كل بيانات المؤلف والمقال والدورية (أو الكتاب الذى يوجد به المقال) .
 - ٣ - استخدام *op. cit.* نيابة عن كل بيانات المقال والدورية فقط (أو الكتاب الذى يوجد به المقال) .
 - ٤ - استخدام *loc. cit.* نيابة عن كل بيانات المقال والدورية (أو الكتاب الذى يوجد به المقال) ورقم الصفحة .
- استخدام أكثر من عمل لنفس المؤلف :

وفي حالة استخدام الباحث لأكثر من عمل لمؤلف واحد ، فإن عليه بالضرورة أن يشير الى مسميات هذه الاعمال فى كل مرة منعاً للخلط بينها ، فيما عدا *Ibid.* فيسمح باستخدامها ، لأنها تأتى مباشرة دون فاصل ببليلوجرافى للتعبير عن محتوى الحاشية السابقة ، وبالتالي فإن الخلط هنا غير وارد . اما *op. cit.* و *loc. cit.* فلا بد أن تستخدم بحذر شديد من جانب الباحث ، والا أحدث الباحث خلطاً بين مراجعة فى ذهن القارئ .

والاعمال الثلاثة التالية لمؤلف واحد توضح لنا صعوبة استخدام *op. cit.* و *loc. cit.* فى الحواشى بطريقة منتظمة ودون خلط بين هذه الاعمال :

- 1 — J. Harris, « Freeing the Slaves », *The Contemporary Review*, CXXVIII (1930) p. 743.
- 2 — J. Harris, « Slave Trading in China », *The Contemporary Review*, CXXXVII (1970) p. 174.
- 3 — J. Harris « Slavery : World Abolition », *The Contemporary Review*, CXLII (1932) p. 308.

ولذلك فإنا ننصح باستخدام اسم المؤلف فى كل مرة ، وكذا عنوان المقال ، وإن تكفى بإسقاط عنوان الدورية ~~المختاراً~~ للمسانحة فى الحاشية . ولكن فى مثل هذه الحالة علينا أن نضع ~~عنوان~~ المقال بين علامتى تنصيص ، حيث لا يفهم أن عنوان المقال هو عنوان الكتاب .

ب - المقال العربى

المضوابط العامة :

اتفقنا عند الاشارة الى الكتاب العربى فى الحاشية على ان ذلك يستوجب اثبات بعض البيانات التفصيلية ، مثل : اسم المؤلف كاملا ؛ وعنوان الكتاب ، الرئيسى والفرعى - ان وجد ، ويوضع تحته خط او يكتب بالخط الاسود او بالخط المائل ؛ ورقم الطبعة - ان وجدت ؛ وبيانات النشر ، وتوضع بين قوسين كبيرين ؛ واخيرا رقم الصفحة او ارقام الصفحات .

والاشارة الى المقال العربى كالاشارة الى المقال الافرنجى تختلف قليلا عن الاشارة الى الكتاب ، وتأتى عادة طبقا للخطوات التالية :

٢ - اسم مؤلف المقال كاملا .

٢ - عنوان المقال ، ويوضع بين علامتى تنصيص .

٣ - عنوان الدورية ، او الكتاب الذى به المقال ، مع وضع خط تحت اى منهما او كتابته بالخط الاسود او الخط المائل ، واثبات رقم العدد او المجلد فى حالة الدورية .

٤ - اذا كان المقال منشورا فى دورية ، يكتفى من بيانات النشر بتاريخ النشر ، مع وضعه بين قوسين كبيرين .

٥ - اذا كان المقال منشورا فى كتاب ، تكتب بيانات النشر كاملة ، كما هو الحال عند للاشارة الى الكتاب .

٦ - واخيرا يثبت رقم الصفحة او ارقام الصفحات .

والنموذج التالى يوضح ما ذهبنا اليه بطريقة تطبيقية :

- جمال محمود حجر ، « انتهاء الملك عبد العزيز للامتيازات الاجنبية في الحجار » ، الدارة ، العدد الاول ، السنة العاشرة (يونيه ١٩٨٤) ص ٠٠٠

نلاحظ مما سبق أن المقال العربى قد اثبت في الحاشية ، طبفا للترتيب التالى :

- اسم المؤلف ، « عنوان المقال » ، عنوان الدورية ، رقم العدد (سنة النشر) الصفحة .

الاشارة الى مقال فى كتاب :

والنموذج التالى يوضح اسلوب اثبات مقال منشور فى كتاب :
- فاروق عثمان لياظلة ، « التنافس الدولى فى جنوب البحر الاحمر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر » ، فى كتاب : أحمد عزت عبد الكريم (مشرف) ، البحر الاحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة (القاهرة : جامعة عين شمس ، ١٩٨٠) ص ٠٠٠

أما اذا كان المقال فصلا فى كتاب يتناول على سبيل المثال موقف الصحافة القطرية من القضايا الغربية ، ويساهم فى تأليفه عدد من المؤرخين ، ويسير طبقا لخطة عمل جماعية تتضح من صياغة العنوان ومن محتوى الكتاب معا ، عندئذ تكون الاشارة الى احد فصوله كما يلى :

- عادل حسن غنيم ، « القضية الفلسطينية » ، فى كتاب : الصحافة القطرية والقضايا العربية (الدوحة : مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، جامعة قطر ، ١٩٨٤) ص ٠٠٠

ويلاحظ فى الاشارتين السابقتين. أن الصيغة الببليوجرافية واحدة ، فكلاهما اشارة الى عمل فى كتاب . ولكن العمل الاول مقال يستطيع أن يقف بعنوانه وحده بعيدا عن اسم الكتاب الذى نشر فيه . أما العمل الثانى فهو فصل فى كتاب ، لا يستطيع أن يقف عنوانه وحده بعيدا عن

عنوان الكتاب . وهذا التمييز بين العاملين يجعلنا ندرك من أول وهلة ما إذا كان العمل المنشور في كتاب مقالا أو فصلا فيه .

وعند الصياغة الببليوجرافية للكتابين السابقين لاحظنا التمييز بينهما عن طريق اثبات اسم (المشرف) أو (المحرر) للكتاب الأول ، مما يدل على أنه هو الذى يقوم بعملية التنسيق بين المشاركين في اعداد الكتاب . اما الكتاب الثانى ، فليس له محرر ، لان جميع المؤلفين ساهموا في تحريره بالتنسيق فيما بينهم .

ويلاحظ القارئ ، اننا قد حرصنا على وضع علامات الترقيم بانتظام بين أجزاء الاشارة الواحدة ، كالفاصلة (،) بين المقاطع الرئيسية ، وعلامتي التنصيص (« ») حول عنوان المقال فقط ، والخط (—) تحت عنوان المجلة أو عنوان الكتاب أو كتابتهما بالخط الأسود ، والقوسين () حول تاريخ النشر للمجلة ، وحول بيانات النشر للكتاب ، في حال نشر المقال في كتاب .

ضوابط استخدام الاشارات المختصرة :

وعند تكرار استخدام المقال في الحاشية ، فان ذلك يخضع لنفس قواعد الاشارة السابق ذكرها عند الحديث عن الكتاب العربى . كان يستخدم عبارة : المرجع السابق ، مع وضع خط تحتها ، في حالة ما اذا اكانت الاشارة الى نفس المقال دون وجود فاصل ببليوجرافى . او ان نستخدم عبارة : مرجع سابق ، مع وضع خط تحتها ، في حالة وجود فاصل ببليوجرافى ، ولكن في هذه الحالة الاخيرة لابد من كتابة اسم المؤلف . وبعبارة اخرى ، فان عبارة المرجع السابق تقابل Ibid. اللاتينية المستخدمة في الاشارة الى المراجع الأوروبية . أما عبارة مرجع سابق فتقابل op. cit. اللاتينية ، أى اسم المقال والدورية فقط ، دون اسم المؤلف الذى يجب أن يثبت قبل هذه العبارة .

والقاعدة السابقة ليست مطلقة بأي حال ، ويبطل استخدامها في حالة استخدام الباحث لأكثر من مرجع لمؤلف واحد . وفي هذه الحالة ، لابد من الإشارة في كل مرة الى اسم المؤلف وعنوان المقال أو الكتاب ، حتى لا يحدث خلط بين الأعمال المختلفة لمؤلف واحد .

استخدام أكثر من عمل لنفس المؤلف :

والنماذج التالية توضح ما نريد الذهاب اليه من ضرورة وضع إشارة كاملة لأعمال مؤلف واحد ، في حال استخدام بعضها معا في دراسة واحدة . ولنفترض أن المؤلف هو جمال محمود حجر ، فتكون الصيغة الببليوجرافية في الحواشي لأعماله المستخدمة في هذه الدراسة على النحو التالي بصفة دائمة .

- جمال محمود حجر ، بريطانيا والازمة المالية في الحجاز ، (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٧) ص ٠٠٠

- جمال محمود حجر ، بريطانيا والنشاط السوفيتي في الحجاز ، (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٨) ص ٠٠٠

- جمال محمود حجر ، « انتهاء الملك عبد العزيز للامتيازات الأجنبية في الحجاز » ، الدارة ، العدد الاول ، السنة العاشرة (١٩٨٤) ص ٠٠

- جمال محمود حجر ، « الآثار السلبية للسياسة الغربية في شمال شبه الجزيرة العربية » ، الدارة ، العدد الاول السنة الحادية عشرة (١٩٨٥) ص ٠٠٠

هذا مع ملاحظة أن ذكر الأعمال السابقة كاملة البيانات يكون عند اثباتها لأول مرة فقط ؛ وفي حال تكرار ذكرها تسقط بيانات النشر .

نلاحظ انه ليس من المنطقي الإشارة الى الأعمال السابقة لمؤلف واحد في الحواشي باستخدام عبارة مرجع سابق ، ولكن يصبح استخدام عبارة المرجع السابق ، اذا كان الهدف الإشارة الى مرجع سابق بدون

فاصل ببليوجرافى . ومع ذلك ، فاننا ننصح الباحثين - تفاديا للخلط - بعدم استخدام عبارتى المرجع السابق ، أو مرجع سابق فى مثل هذه الحالة .

ولا بأس فى أن يكون المقال مكتوبا فى اللغة الانجليزية ، ومنشورا فى دورية عربية ، أو العكس . وفى مثل هذه الحالة يكون هناك تداخل بين لغتين أو أكثر فى حاشية واحدة ، كما هو الحال فى النموذج التالى :

— A. Mejcher, «Saudi Arabia's Relationship with Germany under King Abd Al-Aziz», in :

الدائرة ، العدد الثانى ، السنة الثانية عشرة (١٩٨٦) .

ولا يشار عادة الى ناشر المجلة ، أو الى مكان نشرها . ولكن يشار فقط الى سنة النشر ، فتوضع سنة النشر بين قوسين دائما ، كما هو واضح فى النماذج السابقة .

ثالثا : القواميس ودوائر المعارف والاطالس

١ - القواميس ودوائر المعارف والاطالس الافرنجية

تفيد القواميس ودوائر المعارف في امداد الباحث بمعلومات عامة وسريعة ، ولكنها في ذات الوقت دقيقة ، وتقود الباحث - في كثير من الاحيان - الى حيث يمكنه الاسترشاد ببعض المراجع او الكتابات المختلفة ، المتعلقة بالموضوع الذي يتناوله القاموس او دائرة المعارف . وعلى الرغم من ان ما تقدمه القواميس ودوائر المعارف مجمل وملخص وعمام ، الا انها جميعا تتميز بالدقة العلمية المطلوبة في مثل هذه الاعمال المرجعية . والمنخصون عادة هم الذين يسهمون بالكتابة في القواميس ودوائر المعارف ، ولذلك يجب الاستئذاة بأرائهم وتوجيهاتهم من خلال ما يكتبون .

والقواميس ودوائر المعارف مجلدات تعامل معاملة الكتب ، ولكن يسقط عنها اسم المؤلف في معظم الاحيان ، لانها تكون اكثر شهرة بعناوينها وليس بمؤلفيها .

ومن بين القواميس ودوائر المعارف التي تخدم الباحث في التاريخ نذكر - على سبيل المثال - المجموعة التالية ، ونوردها في صيغتها الببليوجرافية كما يجب ان تثبت في الحاشية :

ففى التاريخ الافريقى مثلا يستطيع الباحث استشارة دوائر المعارف التالية :

- African Encyclopedia (London : Oxford University Press, 1974).
- The Encyclopedia of Africa (New York : P. Watts, 1976).
- MacDonald's Encyclopedia of Africa (London : Macdonald Educational, 1976).

وكذلك يستطيع الباحث الرجوع الى القواميس الاتية ، على سبيل المثال ، عند تناوله للتاريخ الافريقى :

- **Dictionary of Black African Civilization** (New York : 1. Amiel, 1974).
- **Historical Dictionary of Cameroon**, by : V. T. Le Vine and R.P. Nye (Metuchen : N.J. Scarecrow Press, 1974).
- **Historical Dictionary of Lesotho**, by : G. Haliburton (Metuchen : N.J., Scarecrow Press 1977).

وإذا كان الباحث معنيا بالتاريخ الأميوى ، أو بتاريخ الشرق الأوسط ، ففى استطاعته استشارة دوائر المعارف التالية ، على سبيل المثال ، ونوردها فى صيغتها الببليوجرافية .

- **The Encyclopedia of Islam**. ed. by : H.A.R. Gibb and others (Leiden : Brill, 1960).
- **Concise Encyclopedia of the Middle East**, ed. by : M. Heravi (Washington : Public Affairs Press, 1973).
- **Encyclopedia of Zionism and Israel**, ed. by : R. Patai (New York: Herzl Press, 1971).

ومن بين القواميس فى الحقل السابق نذكر ، على سبيل المثال ، هذه المجموعة :

- **Historical and Cultural Dictionary of Saudi Arabia**, by : C.L. Riley (Metuchen : N.J., Scarecrow Press, 1972).
- **Historical and Cultural Dictionary of Afghanistan**, by : M. J. Hanifi (Metuchen : N.J., Scarecrow Press, 1976).
- **A Dictionary of Indian History**, by : S. Bhattacharya (New York : G. Braziller, 1967).

وطبقا للنمط السابق ، الذى طبقناه بدقة على جميع النماذج

المطروحة اعلاه ، فقد حرصنا على وضع عنوان دائرة المعارف أو القاموس أولا ، باعتبار ان اسم المؤلف أو المحرر هنا لايشكل أهمية كبرى ، كما هو شأن الكتاب ، وذلك راجع بالدرجة الاولى الى ان القواميس ودوائر المعارف تكون اكثر شهرة وتداولاً بأسمائها . ففى مثل هذه المراجع العامة ، يكون اسم المرجع ذا أولوية مطلقة فى الصياغة الببليوجرافية بالحاشية ، ولو تأمل الباحث احدى دوائر المعارف الواسعة الانتشار ، مثل دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britanica) لوقف فى يسر على سبب ما ذهبنا اليه .

وفى حال وجود اكثر من طبعة لدائرة المعارف ، أو القاموس ، فمن الضرورى ان يشير الباحث الى الطبعة التى استخدمها فعلا ، ذلك ان هذا الفرع من المعارف العامة يتطور ويتبدل ، بسرعة تطور المعلومات وتبديلها ، فما قد يرد فى احدى طبعات دائرة معارف ، قد لا يكون هو نفسه الوارد فى آخر تلك الطبعات من نفس الدائرة أو القاموس .

وفى جميع الاحوال ، تجب الاشارة الى رأس الموضوع المأخوذ عن هذه المراجع العامة ، والى رقم المجلد - ان وجد - والى رقم الصفحة ، كما هو الحال فى الكتب المطبوعة السابق ذكرها . وبصفة عامة تعامل المقالة فى دائرة المعارف معاملة المقال فى الدورية ، فيذكر اسم مؤلفها ، ثم عنوانها ، ثم يضاف : فى دائرة معارف كذا .

ومثلها مثل الكتاب والدورية تماما يطبق على دوائر المعارف والقواميس والاطالس ذات الاشارات الببليوجرافية عند تكرار الإشارة اليها فى البحث فتستخدم Ibid. , op.cit., loc.cit. فى مواضعها الصحيحة ، مع مراعاة التحفظات التى سقناها فى حينه عند الحديث تفصيلا عن الاشارة الى الكتاب والدورية .

ب - القواميس ودوائر المعارف والأطالس العربية :

أما بالنسبة للقواميس ودوائر المعارف العربية المعنية بالتاريخ الحديث والمعاصر ، فهي قليلة للغاية ، والمكتبة العربية في حاجة ماسة الى هذا النوع من المؤلفات . ومع ذلك فلا بأس من الإشارة هنا الى بعض النماذج موضحين أسلوب الإشارة الى هذه القواميس ودوائر المعارف ، وهو - في الواقع - ذات الأسلوب المستخدم في القواميس ودوائر المعارف غير العربية .

ومن بين الأمثلة على ذلك نذكر :

- دائرة معارف القرن العشرين تأليف : محمد فريد وجدي (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٩) .

- كتاب دائرة المعارف : قاموس عام لكل فن ومطلب ، تأليف : المعلم بطرس البستاني (بيروت ، دار المعرفة ، د.ت.) .

ويكتفى بذكر المقطع الأول من عنوان الكتاب عند إعادة الإشارة اليه ، فيكتب هكذا :

كتاب دائرة المعارف ، ويتبع باسم المؤلف .

- الاعلام : قاموس تراجم لأشهر الرجال من العرب والمستعربين والمستشرقين ، تأليف خير الدين الزركلي (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٩) .

ويمكن اختصار اسم هذا القاموس الى المقطع الأول منه وهو : الاعلام ، ويتبع باسم المؤلف ، فيكتب هكذا :

الاعلام ، تأليف خير الدين الزركلي .

- الموسوعة العربية الميسرة ، بإشراف محمد شفيق غريال (بيروت : دار نهضة لبنان للطبع والنشر ، ١٩٦٥) .

- المستشرقون : موسوعة في تراث العرب ، مع تراجم المستشرقين ودراسات عنه ، منذ ألف عام حتى اليوم . تأليف نجيب العقيقي

(القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥) . ويختصر اسم هذه الموسوعة الى المقطع الاول منها ، فيكتب : المستشرقون ، ويتبع باسم المؤلف . وتطبق القواعد السابقة الذكر على الاطالس التاريخية ، ونذكر من بينها على سبيل المثال :

- الاطلس التاريخي للدولة السعودية ، وضع مادته التاريخية وخطط رسومه واشكاله وخرائطه : ابراهيم جمعة ، (الرياض ، دار الملك عبد العزيز ، ١٩٧٩) .

- اطلس التاريخ الاسلامي ، تأليف حسين مؤنس (القاهرة : الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٨٧) .

.. وهكذا فان الاشارة الى دوائر المعارف والقواميس والاطالس العربية لا تختلف عن الاشارة الى الكتب والدوريات ، الا في ان اسم المؤلف ان وجد انما يكتب بعد عنوان دائرة المعارف او القاموس او الاطلس ، وبالتالي يطبق عليها نفس القواعد المطبقة في الاشارة الى القواميس ودوائر المعارف والاطالس الفرنجية .

وعند تكرار الاشارة اليها في البحث تستخدم عبارات المرجع السابق ومرجع سابق في مواضعها الصحيحة مع مراعاة التحفظات التي سبقناها في حينه عند التحديث تفصيلا عن الاشارة الى الكتاب والدورية .

رابعاً : الفهارس والبibliographies

١ - الفهارس والبibliographies الأفرنجية

الفهارس والبibliographies من أهم الوسائل التي تعين الباحث على الوصول الى حيث يجد مادة بحثه . ويحسب للباحث - بالطبع - انه لايقدم المعلومة الجديدة فحسب ، بل انه يقود غيره الى حيث يجد مثل تلك المعلومة ، او غيرها . ولذلك فمن الضروري أن تكون اشارة الباحث في الحاشية الى مثل تلك الفهارس والبibliographies من الوضوح والدقة بحيث تؤدي الى الغرض منها .

ومن بين الفهارس والبibliographies نذكر المجلدات التالية ، طبقاً للاسلوب الذي يجب أن يتبع عند اثباتها في الحاشية ، وقد حرصنا على تنويعها ، تحقيقاً للفائدة .

فالكاتب التالي مثلاً يقدم قوائم بالقواميس ودوائر المعارف :

- **Dictionaries, Encyclopedias and Other World Related Books**, ed. by : A. M. Brewer (Michigan : Carle Research Company, 1982).

وهذا الكتاب يقدم ببليوجرافية بالمشئون الخارجية الأمريكية في ٥٥ عاماً :

- **The Foreign Affairs, 50 - Years Bibliography : New Evaluations of Significant Books on International Relations, 1920 - 1970**, ed. by : B. Dexter (New York : R.R. Bowker, 1972).

اما هذا الكتاب فيقدم ببليوجرافية بالرسائل المجازة في التاريخ من الجامعات البريطانية :

- **History Theses 1901-70, Historical Research for Higher Degrees**

in the Universities of the United Kingdom, ed. by : P.M. Jacobs
(London : Institute of Historical Research, 1976).

وهذا الكتاب يقدم ببليوجرافية عامة عن التاريخ الأمريكى :

- **Harvard Guide to American History**, ed. by : F. Freidel (Harvard University Press, 1974).

وهذا الكتاب المهم يقدم قوائم بالوثائق التى يفرج عنها سنويا ،
فى الارشيف البزيطانى ، من بين أوزاق وزارة الخارجية :

- **Index to the Correspondence of the Foreign Office**, (Published by:
Kraus - Thomson Organization Ltd. Nendeln / Liechtenstein).

وهذه السلسلة الببليوجرافية العالمية ، ومنها الكتاب التالى :

- **World Bibliographical Series : Oman**, by : F.A. Clements (Oxford
Clío Press, 1981), Vol. 29.

والكتاب السابق هو المجلد رقم ٢٩ من السلسلة الببليوجرافية
العالمية ، وهو مخصص لعرض المصادر الخاصة بدولة عمان حتى تاريخ
نشره ، وذلك فى مختلف المجالات بما فيها مجال التاريخ . وتهدف
السلسلة الى تغطية ببليوجرافية لمختلف دول العالم ، عن طريق تخصيص
مجلد لكل دولة ، يكون بمثابة ثبت ببليوجرافى لكل ما كتب عنها
تقريبا .

أما الكتاب التالى من نفس السلسلة فهو عن قطر ويقدم الدراسات
التي تم نشرها فى مختلف المجالات ، ومنها الدراسات التاريخية :

- **World Bibliographical Series : Qatar** by : P. T. H. Unwin (xford:
Clío Press, 1982) Vol. 86.

والكتاب التالى عن الأردن هو المجلد رقم ٥٥ من السلسلة السابقة:

- **World Bibliographical Series : Jordan**, by : J. J. Secombe
(Oxford : Clio Press, 1984) Vol. 55.

هذا : وقد صرفت جهود كبيرة لرصد وتجميع ما كتب في تاريخ
بعض الدول ، ومن ذلك الكتاب التالي عن مصادر التاريخ الأمريكى
المنشورة في عام ١٩٦١ :

- **Writings on American History 1961**, by : J.R. Masterson and J.E.
Eberly (New York : Kto Press, 1978).

ونذكر هذا الكتاب الببليوجرافى حول ما كتب عن الحربين
العالميتين :

- **Bibliographic Guide to the Two World Wars**, by : G.M. Bayliss
(London : Bowker, 1977).

وأخيرا هذا الكتاب الببليوجرافى حول ما نشر عن للسياسة في
الدول الأفريقية ودول الشرق الأوسط :

- **The Politics of African and Middle Eastern, An Annotated
Bibliography**, by : A.G. Drabek and W. Knapp (Oxford : Perga-
monpress, 1976).

والإشارة إلى الفهارس والببليوجرافيات تتم عادة طبقا للنظام
المتبع عند الإشارة إلى القواميس ، فيذكر عنوان الفهرس أو الببليوجرافية
ثم يتبع باسم المؤلف أو المحرر أو الناشر .

loc. cit., op. cit., Ibid. : وعند تكرار الإشارة إليها تستخدم

طبقا للنظام الذى أشرنا إليه عند الحديث عن الكتاب الأفرنجي .

ب - الفهارس والبibliographies العربية

والمكتبة العربية فقيرة للغاية الى نماذج شاملة مماثلة للنماذج
الافرنجية التى قدمناها للفهارس والبibliographies ، وما بين ايدينا -
على عموميته - يصلح لان نقدمه كمثال نطبق عليه نظام الاشارة .
ويصفه عامة فان نظام الاشارة الى الفهارس والبibliographies العربية ،
لا يختلف عن مثيله الافرنجى .

ومن بين نماذج البibliographies العربية ، نذكر ما يلى طبقا
لاسلوب عرضها بالحاشية :

- - التحليل البibliography للرسائل الجامعية فى مصر ، ١٩٣٣ - ١٩٩٤
(القاهرة : مؤسسة الاهرام ، مركز التنظيم والميكروفيلم ، ١٩٧٦)

- - النشرة العربية للمطبوعات لعام ١٩٧٠ (القاهرة : جامعة الدول
العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - ادارة التوثيق
الاعلامى ، بالتعاون مع دار الكتب والوثائق القومية ، ١٩٧٣) .

- - دليل الكتاب المصرى ١٩٨٣ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
١٩٨٣) .

- - البibliography الفلسطينية : ما نشره العرب فى فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٨٠ ،
اعداد : يمرى ابو عجمية (عمان : جمعية المكتبات الاردنية ، ١٩٨٣)

- - معجم المطبوعات العربية : المملكة العربية السعودية ١٩٢٥ - ١٩٧٠ ،
اعداد : على جواد الطاهر (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات
والنشر ، ١٩٨٥) .

- - التثبت البibliography للاعمال المترجمة ١٩٥٦ - ١٩٦٧ ، اشراف :
بدر الديب (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢) .

- - الكتب العربية التى نشرت فى مصر بين عامى ١٩٠٠ - ١٩٢٥ ، اعداد

عايدة ابراهيم نصير ، (القاهرة : قسم النشر بالجامعة الامريكية
بالقاهرة ، ١٩٨٣) .

- قائمة بالكتب والمراجع عن سوريا ، ط ٣ (القاهرة : مطبعة دار
الكتب ، ١٩٦٦) .

ويلاحظ القارئ أننا حرصنا في صياغة الفهارس والكتب
البibliوجرافية بالحاشية على اثبات عنوان الكتاب أولا ، وذلك لاهمية
العنوان ، لان هذه الكتب معروفة بين الباحثين بعناوينها ، وليس
باسماء واضعها ، فضلا عن أنه ليس من الضروري أن تحمل هذه
المجلدات أسماء واضعها ، .

ولذلك فأننا نقترح أن تتكون الصيغة البibliوجرافية لهذا النوع
من المطبوعات من المقاطع التالية :

- ١ - عنوان الكتاب .
- ٢ - رقم الطبعة ان وجدت .
- ٣ - اسم المؤلف ، أو الناشر ، سواء كان شخصا أم هيئة ، أم جهة
رسمية ، أم غير ذلك .
- ٤ - بيانات النشر .
- ٥ - رقم الصفحة أو الصفحات .

وعلى ذلك فإن الإشارة الى الفهارس والبibliوجرافيات عند
تكرارها ، يستخدم الباحث عبارات «المرجع السابق» و «مرجع سابق» ،
طبقا للنظام الذي أشرنا اليه عند الحديث عن الكتاب العربي .

خامسا : الصحف والمجلات غير المتخصصة.

عند اطلاع الباحث على مقال منشور في إحدى الصحف أو المجلات غير المتخصصة ، يذكر الباحث - في حالة الإشارة الى هذا المقال في إحدى حواشي دراسته - اسم كاتب المقال ، وعنوان المقال ، ثم عنوان الجريدة أو المجلة ، وتاريخ صدورها . والنموذج التالي يوضح ما نزيد الوصول اليه :

— Sider Ikbal Ali Shah, «First Moslem Congress :

I — The Pilgrimages», *The Times*, 21 July 1926, p. ...

ويفهم من عنوان المقال انه ذو شقين ، الاول عنوان رئيسى عن المؤتمر الاسلامى الأول ، والثانى فرعى عن الحج أثناء هذا المؤتمر . وبهذا يعنى أن للمقال بقية ، فاذا رغب الباحث فى متابعة بقية المقال فى الاعداد التالية ، فعليه أن يشير اليه مع ضرورة التاكيد على تاريخ العدد . كما هو مبين فى النموذج التالى :

— Sider Ikbal Ali Shah, «First Moslem Congress :

II — An Audience of Ibn Saud, The Wahhabi Policy», *The Times*, 22 July 1926, p. ...

وبمتابعة المقال على صحيفة « التايمز » يتبين الباحث أن له بقية فى عدد آخر ، فاذا كان عليه أن يشير الى ذلك فعليه اتباع الاسلوب السابق توضيحه ، كما يلى :

— Sider Ikbal Ali Shah, «First Moslem Congress :

III — Water Supply and Railways», *The Times*, 23 July, 1926, p. ...

وفى إمكان الباحث أن يشير إشارة واحدة الى الاعداد الثلاثة السابقة من جريدة « التايمز » اذا اقتضت الضرورة ذلك ، وفى هذه الحالة فان عليه أن يضع العنوان الرئيسى للمقال فقط ، ثم يذكر اسم الصحيفة وتواريخ صدورها مجتمعة ، كما فى النموذج التالى :

- Sinder Ikbal Ali Shah, «First Moslem Congress», *The Times*, 21, 22, 23 July, 1926.

وما يطبق على الدوريات غير العربية يطبق كذلك على الدوريات العربية . واليك النموذج التالي :

— زكى نجيب محمود ، « عربى بين ثقافتين : العروبة موقف » ،
الاهرام فى ١٨ ، ٢٥ أكتوبر ١٩٨٨ .

اما اذا رغب الباحث فى الاشارة الى افتتاحية الصحيفة او الى احد الاخبار الواردة بها ، فان عدم معرفة اسم الكاتب تعفى الباحث من البحث عنه وكتابته ، ويكتفى بالاشارة الى الصحيفة فقط ، كما فى النماذج التالية فى لغات اوروبية :

- *The Times*, 15 Jan. 1970, p. ... c ... (صحيفة)
— *The Daily News*, 20 Jan, 1970, p. ... c ... (صحيفة)
— *Oriente Moderno*, VII, (1927), p. ... (مجلة)
— *Revue du Monde Musulman*, LXIV (1926), p. ... (مجلة)

وقد حرصنا فى النماذج السابقة ، كما هو الشأن فى النماذج العربية التالية على اثبات الصفحة والعمود حتى نضع يد القارىء على الموضوع الذى نريده مباشرة .

- الاهرام ، ١١ يناير ١٩٨٠ ، ص ٠٠٠ ع ٠٠٠ (صحيفة)
— الراية ، ١٥ يناير ١٩٨٠ ، ص ٠٠٠ ع ٠٠٠ (صحيفة)
— الاهرام الاقتصادى ، العدد ٩٤٨٦٩ ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٠٠٠ (مجلة)
— روز اليوسف ، العدد ٢٩٨٦ ، ٢ سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٠٠٠ (مجلة)
— اخبار الاسبوع ، العدد ٢٦ ، ٢٥ أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٠٠٠ (مجلة)

ويلاحظ القارئ أننا قد حرصنا على الإشارة الى رقم العدد والتاريخ للمجلات ، واكتفينا بتاريخ الصحيفة دون ذكر رقم العدد ، ونعتقد من خلال الممارسة والتجربة في عدم اهمية ذكر رقم العدد وخاصة في الصحف اليومية ، لان الارقام الناتجة عن كتابة العدد صارت في معظم الصحف طويلة جدا ، ولا نجد مبررا كافيا لشغل مساحة كبيرة بها ، خاصة وان الصحف تحفظ بالطريقة التقليدية في مجلدات شهرية ، أو ما يشبه ذلك ، وتحفظ بالطرق الحديثة على ميكروفيلم ، تضم البكرة الواحدة منه عاما كاملا أو يزيد ، وبالطبع فان حفظها على اى من الشكلين السابقين ، انما يتم بالترتيب الزمني للاصدار ، الذى ينسجم مع ارقام الاعداد بالطبع ، وبالتالي فان استخدام أحدهما يغنى عن استخدام الآخر . ولكن وجود التاريخ في الهاشية امر مهم ؛ ذلك ان له دلالة زمنية وموضوعية لا يستطيع رقم العدد ان يوفرها . ولذلك يفضل كتابة التاريخ لدلالته الموضوعية .

سادساً : الوثائق المنشورة

تمهيد :

الوثائق في المعنى العام هي : كل الاصول التي تحتوى على معلومات تاريخية . أو هي : كل الاصول التي يعتمد عليها الباحثون في كتابة التاريخ . أو هي : كل ما هو مكتوب أو مطبوع ويكون له فائدة مستقبلية . ويشترط في الوثائق أن تكون محققة الاصل ، فلا تكون مدمومة أو مزورة .

ومن بين الوثائق التي تعنينا هنا : الكتابات الرسمية وثبة الرسمية ، مثل : الاوامر ، والقرارات ، والمرسيم ، والبرامات ، والاتفاقيات ، والاوامر السياسية ، والوثائق الشرعية ، والكتابات المتعلقة بالاقتصاد والتجارة ، وعادات الشعوب ، والمشروعات المقترحة . والصادرة عن مسئولين رسميين ، والمذكرات الشخصية ، واليوميات (١) .

وبعبارة اخرى ، فان كل ما تفرزه المؤسسات والجهات الحكومية والاشخاص من اوراق ، يتقرر حفظها لاهميتها في اى من المجالات السياسية أو القانونية (٢) ، يعد من بين الوثائق التي يبحث فيها كاتب التاريخ .

ونحن معنيون في هذه الدراسة بالوثائق الورقية في العصر الحديث ، دون غيرها من الوثائق ، وبالتالي فلن نعرض لوثائق اخرى كالبرديات والرقوق والاختام والنقود وغيرها .

والوثائق هي مادة تسجيل التاريخ ، اما الانسان فهو صانع

(١) انظر : محمود عباس حمودة ، المدخل الى دراسة الوثائق العربية (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠) ، ص ٦٤٥ .
(٢) انظر : مصطفى مرتضى موسى وآخرون ، الوثائق (بغداد : الجامعة المستنصرية ، ١٩٧٩) ، ص ٨ .

التاريخ . ولا يجب الخلط بين صناعة الكتابة التاريخية وصناعة الاحداث التاريخية . وحين يستخدم المؤرخ الوثائق في الكتابة التاريخية انما يعتمد على اصول يمكن لغيره أن يطلع عليها ، وأن يتحقق من صحة ما كتب من آراء واحكام . فالتاريخ لا يكتب عن الهوى أو الذاكرة ، أو الانطباعات الشخصية أو العواطف ، وانما يكتب بالاعتماد على الاصول (١) .

لذلك ، فإن على الباحث ، الذى يسعى إلى تسجيل التاريخ بأمانة ، أن يشير إلى مصادره بنفس القدر من الامانة اشارات صحيحة ، غير مغلوطة ، حتى يتييس الرجوع إليها ، عند الحاجة الى ذلك .

والوثيقة المنشورة هي مادة تاريخية اصلية ، لا يقتصر تداولها على مكان حفظها ، سواء ابقيت على صورتها الاصلية ، أم اتخذت صورة أخرى ، بشرط المحافظة على سلامة محتواها . وتصبح الوثيقة المنشورة متاحة لكل من يسعى في طلبها أو امتلاك نسخة منها .

وتكون الوثيقة منشورة في حال ظهورها على احدى الصور التالية :

١ - أن تكون اصدارا بذاته ، له ناشر أو محرر ، وقد يكون هذا الناشر أو المحرر جهة حكومية ، أو مؤسسة علمية ، أو باحثا ، أو دار نشر .

٢ - أن تكون ملحقا في كتاب أو مجلة ، كما هو شأن كثير من الدراسات الجادة ، التي تلحق بعضا من اصولها بنهاية الدراسة .

٣ - أن تكون الوثيقة وغيرها من الوثائق كتابا أو سلسلة كتب ، كما هو الحال في الاصدارات الحكومية ، أو الاصدارات التي تنشرها

(١) حسين مؤنس ، التاريخ والمؤرخون : دراسة في علم التاريخ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٤) ، ص ٥١ - ٥٤ .

الجمعيات العلمية ودور الارشيف ، أو الجامعات ، أو الافراد من المهتمين بالأمر .

٤ - أن تكون دراسة أعدتها جهة حكومية للاستخدام الخاص بين موظفيها ، وللاسترشاد بها في صناعة القرار ، ثم تتيحها - بعد فترة معينة - للباحثين والدارسين .

٥ - أن تكون مذكرات أو ذكريات أو يوميات أو مراسلات أو رحلات لمسؤول ، أو صانع للقرار .

وهذا التنوع في الاشكال التي تظهر عليها الوثائق ، يؤدي بالضرورة الى تنوع في الصيغ الببليوجرافية لاثباتها في الحاشية . وقد يكون من الصعب ايجاد صيغة موحدة لاثبات الوثائق المنشورة بالحاشية . من ولذلك فسوف نحاول أن نعرض فيما يلي لنماذج متنوعة الشكل والمحتوى والنشر من الوثائق ، بهدف الوصول الى صيغة مناسبة لكل منها بالحاشية في حالة نشرها على احدى الصور السابقة .

١ - الوثيقة اصدار في كتاب :

حين تكون الوثيقة اصدارا قائما بذاته ، كالعاهدات والاتفاقيات الدولية ، والكتب البيضاء والسوداء والصفراء والخضراء والزرقاء التي تصدرها الحكومات في مناسبات سياسية مختلفة ، وكذلك نصوص القوانين والقرارات ، وما شاكل ذلك كله من اصدارات ، وهذه تكون الاشارة اليها بالحاشية على النحو التالي :

تعامل الوثيقة المنشورة بمفردها معاملة خاصة في الصياغة الببليوجرافية بالحاشية ، ويعتمد ذلك على الشكل الذي خرجت عليه الوثيقة منشورة . والنموذج التالي يوضح احد تلك الاشكال :

« الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣٠ في القضية ١٩٧٤/١٢ مدنى جنوب القاهرة ، المرفوعة من المستشار على سيد أحمد جريشه ضد وزير

الحربية بصفته » ، في وثائق في تاريخ مصر المعاصر ، (الكويت : دار
البحوث العلمية ، د.ت . ٠) ، ص ٥٥٠ .

ويلاحظ القارئ أن هذه الوثيقة صيغت ببليوجرافيا كما يصاغ
المقال المنشور في كتاب ، ولكن دون ذكر لاسم المؤلف ، لعدم وجود
مؤلف .

فاذا اقتضى الامر اعادة الاشارة الى هذه الوثيقة ، فإن ذلك يتم
على النحو التالي:

اذا كانت الاشارة بدون فاصل ببليوجرافى ، فيكون ذلك باستخدام
عبارة المرجع السابق ، مع ذكر رقم الصفحة الجديدة .

واذا كان هناك فاصل ببليوجرافى فيكتفى بمقطع له معنى من
اسم الوثيقة ، مثل « الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣٠ في القضية
١٩٧٤/١٢ محنى كلى جنوب القاهرة » ، مرجع سابق .

والنموذج التالى يعطينا صورة اخرى لاحدى الوثائق في شكل
اصدارة منشورة :

مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ،
مكتب المتابعة ، مبادئ واهداف السياسات العمالية والاجتماعية
بالدول العربية الخليجية (المنامة ، د.ت . ٠)

ويلاحظ القارئ المطلع على هذين النموذجين انهما وثيقتان
منشورتان على انفراد ، كل واحدة منهما في اصدارة خاصة قليلة
الصفحات . ولكن الوثيقة الاولى تحمل عنوانا خاصا بها ، ليس هو
عنوان الغلاف الذى يضمها وحدها ، ولذلك اشترنا اليها ، كما يشار الى
مقال في كتاب .

اما الوثيقة الثانية ، فإن غلافها يحمل نفس الاسم الذى تحمله

هى ، وانها صادرة من جهة رسمية ، وذلك فان هذه الجهة تقوم مقام المؤلف ، وعلى ذلك تعامل هذه الوثيقة معاملة الكتاب ، كما هو واضح من الصيغة الببليوجرافية ، هذا مع انها اصدارة صغيرة الحجم للغاية ، ولايزيد حجمها على أربع صفحات .

ولعله من غير اليسير وضع قاعدة موحدة لمثل هذه الاعمال الصغيرة ، لعدم وجود صيغة واحدة ملزمة فى النشر ، ولتعدد الجهات التى تصدر عنها ، وهى جهات ليست معنية بالطباعة والنشر اصلا ، وكل مايعنيها ان توصل محتوى الوثيقة الى من تريد فى اطار التعميم الذى حددناه .

ونشير فيما يلى الى نماذج مختلفة من الاصدارات الخاصة التى تحوى كل منها على وثيقة واحدة ، ويشار اليها فى الحاشية على النحو الذى اوضحناه . ومن ذلك :

١ - الجمهورية العربية المتحدة ، دستور الشعب ١٩٥٦ ، (القاهرة : مطبعة الاستعلامات ، ١٩٥٦) .

ب - جامعة القاهرة ، تقرير مدير جامعة القاهرة عن السنة الجامعية ١٩٥٧/١٩٥٨ ، (القاهرة : مطبعة الجامعة ، ١٩٥٩) .

ج - الولايات المتحدة الامريكية ، تصريح الولايات المتحدة عن الشرق الاوسط ، نص بيان وزير خارجية الولايات المتحدة امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى اول نوفمبر ١٩٥٦ ، (القاهرة : سفارة الولايات المتحدة ، ١٩٥٦) .

د - الاتحاد السوفيتى ، قرار المؤتمر الحادى والعشرين للحزب الشيوعى فى الاقتصاد السوفيتى حول تقرير الرفيق ت. س. خورشوف ، (القاهرة : سفارة الاتحاد السوفيتى ، ١٩٥٩) .

ه - جمهورية مصر العربية ، بيان رئيس الجمهورية امام مجلس الشعب (القاهرة : المطابع الاميرية ، ١٩٧٥) .

و - جمهورية مصر العربية ، الدستور ، مارس ١٩٦٤ ، (القاهرة :
دار التعاون ، ١٩٦٧) .

ز - جامعة الاسكندرية ، تقرير مدير جامعة الاسكندرية عن السنة
الجامعية ١٩٥٥/١٩٥٦ (الاسكندرية : مطبعة جامعة الاسكندرية ،
١٩٥٦) .

٢ - الوثيقة ملحق في كتاب :

وعندما تنشر الوثيقة ملحقه في كتاب او مجلة علمية ، بهدف تأصيل
الباحث لدراسته ، أو تأكيد ما توصل اليه من نتائج ، أو بهدف رفع
الشكوك التي قد تكون اثيرت حول مسألة ما ، أو تغيير المفاهيم حول
موضوع معين ، ثم يجيء باحث آخر ويرغب في استخدام هذه الوثيقة
في صورتها كمحلق لكتاب أو مقال في مجلة علمية ، فان عليه أن يشير
الى المصدر الذي أخذ عنه هذه الوثيقة ، ويكون ذلك على النحو التالي :

يذكر الباحث بيانات الوثيقة كما هو مألوف في هذا المجال ؛ فإذا
كانت الوثيقة في شكل رسالة مثلا يكتب اسم المرسل واسم المرسل اليه
ثم يذكر بيانات الكتاب الذي نشرت فيه ، أو المجلة التي نشرت فيها ؛
ثم يثبت بعد ذلك رقم الوثيقة ، اذا كان هناك اكثر من وثيقة في
الكتاب أو المجلة التي أخذ عنها ، والرقم في مثل هذه الحالة يكون
رقما خاصا من وضع المحرر . ثم يثبت في النهاية رقم الصفحة أو
الصفحات الموجودة عليها الوثيقة أن كانت الصفحات قد رقت .

والنموذج التالي يوضح الصيغة الببليوجرافية التي يجب أن تثبت
لاول مرة في الحاشية لوثيقة منشورة في كتاب :

— Stonehewer - Bird to Sir Austen Chamberlain, 10 April, 1926.

في : جمال محمود حجر ، بريطانيا والنشاط السوفييتي في الحجاز

١٩٢٤ - ١٩٣٨ (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٨) وثيقة رقم ١٠

ص ٢٩٧ .

وعند الحاجة الى اعادة ذكر هذه الوثيقة بالخاصة دون فاصل
ببليوجرافى ، يكتفى بكتابة عبارة « المرجع السابق » .

فما اذا كان هناك فاصل ببليوجرافى ، فعلى الباحث ان يحافظ
على الصيغة الببليوجرافية للوثيقة كما هى دون تغيير ، وأن يجرى
بعض التعديلات على الصيغة الببليوجرافية للكتاب المنشورة فيه ، ويكون
ذلك على النحو التالى :

— Stonehewer - Bird to Sir Austen Chamberlain, 10 April, 1926.

فى : جمال محمود حجر ، نفس المرجع السابق والصفحة .

واذا حدث واعتمد الباحث على اكثر من مرجع لنفس المؤلف ،
فان عليه فى هذه الحالة ان يشير الى بيانات كل مرجع كاملة ، فيذكر
اسم المؤلف واسم المرجع ، فيما عدا بيانات النشر ، ثم يشير بعد ذلك
الى رقم الوثيقة ، ورقم الصفحة او الصفحات .

والنموذج التالى يوضح الصيغة الببليوجرافية لوثيقتين منشورتين
فى كتابين مختلفين لمؤلف واحد :

— Hope - Gill to the Marquess of Reading, 29 Aug. 1931.

فى : جمال محمود حجر ، بريطانيا والازمة المالية فى الحجاز

١٩٣٩ - ١٩٣٣ ، (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٧) ، وثيقة

رقم ١٤ ، ص ٢٤٩ .

— Hope - Gill to the Marquess of Reading, 9 Sept. 1931.

فى : جمال محمود حجر ، بريطانيا والنشاط السوفيتى فى الحجاز

١٩٢٤ - ١٩٣٨ ، (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٨) ، وثيقة

رقم ٣٠ ، ص ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

يلاحظ القارئ هنا تشابها كبيرا بين الوثيقتين ؛ فالمرسل والمرسل
اليه فى الوثيقتين واحد ، ومؤلف الكتابين واحد ، ولكن تاريخ الوثيقتين

مختلف ، وعنوانا الكتابين فيهما شيء من الاختلاف والاتفاق . ولذلك كله لابد من ذكر بيانات كل وثيقة كاملة ، وكذا بيانات كل كتاب .
فيما عدا بيانات النشر ، وذلك عند الحاجة الى اعادة ذكر أى من الوثيقتين أو كليهما معا . ولا يصح بأى حال استخدام اصطلاحى « المرجع السابق » ، أو « مرجع سابق » فى مثل هذه المناسبة .

وليس من حق الباحث ، الذى يستخدم وثيقة منشورة ، أن ينسبها الى مصدرها الاصلى ، طالما أنه لم يطلع على الاصل ، وفى ذلك حماية له من اخطاء قد يكون ناشر الوثيقة قد وقع فيها . وبالتالى فإن ناشر الوثيقة يتحمل كل المسؤوليات المتعلقة بصحة البيانات الببليوجرافية الخاصة بالوثيقة التى قام بنشرها . ومن جهة أخرى ، فإن لناشر الوثيقة ، الذى تمتع بالسبق فى نشرها ، أن ينال حقه ، فى مقابل الجهد الذى تبذره فى سبيل الوصول الى الاصول ، والعمل على تحقيقها ونشرها والامانة العلمية هى احد الاركان الاساسية فى البحث العلمى الرصين .

وهذا النموذج يوضح أسلوب الإشارة الى وثيقة عربية فى كتاب :
- « مشروع المعاهدة الحجازية - البريطانية ١٩٣١ » ، فى : طالب محمد وهيم ، مملكة الحجاز ١٩١٦ - ١٩٣٥ : دراسة فى الاوضاع السياسية ، (مركز دراسات الخليج العربى ، جامعة البصرة ، ١٩٨٢) ، ملحق رقم (٢) ، ص ٤٢١ وما بعدها .

ويلاحظ القارئ أننا وضعنا عنوان الوثيقة بين علامتى تنصيص ، وعاملناه كما يعامل عنوان المقال تماماً ، ومع أن هذا الأسلوب لا يصح مع الرسائل ، الا أنه يسرى على المذكرات والتقارير ، اذا كان لها عنوان موضوعى .

والنموذج التالى يوضح كيف أننا عند اثبات الرسائل فى الحاشية لانضغها بين علامتى تنصيص :

- محمد عزة دروزة الى عونى عبد الهادى ، ١٦ ابريل ١٩٤٦ ، فى
عادل حسن غنيم ، محمد عزة دروزة وحركة النضال الفلسطينى
(القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٧) وثيقة رقم ٥ ، ص ١٣٣
وما بعدها .

والنموذج التالى هو الصيغة الببليوجرافية لاتفاقية باللغة الانجليزية
ملحقة بكتاب :

— «Trade Agreement Between His Britanic Majest's Government
and the Government of Russian Socialist Federal Soviet
Republic » , in : R.H. Ullman, *The Anglo Soviet Accord*, (Princeton
University Press, 1972) vol. 3, Appendix, pp. 474 ff.

وعند اعادة الاشارة الى هذه الوثيقة ، ليس من المنطقى اعادة
شغل مثل تلك المساحة مرة أخرى ، بل يجب اختصارها الى اقل عدد
ممكن من الكلمات ، مع الافادة بين قوسين الى الشكل المختصر الجديد
الذى ستكرر عليه صورة الوثيقة فى الحواشى التالية ، ويكون ذلك مسبوقا
باحدى هاتين الكلمتين : Hereafter ومعناها : من الآن فصاعدا (ستكون
كنا) و Thereafter ومعناها : فيما بعد (ستكون كذا) .

وعلى هذا النسق فان تنبيه القارئ الى الشكل المختصر لصيغة
عنوان الوثيقة يجب ان يتم بعد ورود اول اشارة كاملة لعنوان الوثيقة ،
وليكن ذلك على النحو التالى :

«Trade Agreement between His Britanic Majesty's Government
and the Government of Russian Socialist Federal Soviet Republic»,
in : R.H. Ullman, *The Anglo Soviet Accord*. (Princeton University
Press, 1972) Vol. 3, Appendix, PP. 474 ff.

(Thereafter : « Trade Agreement between Britain and Russia » , in
Ullman, *The Anglo - Soviet Accord*, vol. 3, pp. 474 ff.).

وفي حالة تعدد الاشارة الى الوثيقة السابقة ، فإن الوثيقة والكتاب الذي نشرت فيه يخضعان لقواعد الاشارة العامة للكتب والمقالات عند تعدد الاشارة اليها باستخدام : *loc cit.* , *op. cit.* , *Ibid.* كما سبق ان اوضحنا في حينه . (انظر الكتاب الافرنجى والمقال الافرنجى) .

وللمباحث ان يستخدم المعانى العربية لكلمة : *Hereafter* و *Thereafter* بنفس الطريقة ، فيقول : (من الآن فصاعدا ستكون الاشارة هكذا : ...) ، او يقول : (بعد ذلك ستكون الاشارة هكذا : ...) .

والنموذج التالى يبين اسلوب الاشارة الى وثيقة عربية منشورة في دورية عربية :

- كلمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في افتتاح دور الانعقاد العادى الاول من الفصل التشريعى السابع للمجلس الوطنى الاتحادى (يناير ١٩٨٨) : في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٥٤ ، السنة ١٤ (١٩٨٨) ص ٢٣٧ - ٢٤٠ .

٣ - الوثيقة في كتاب للوثائق :

وعندما تكون الوثيقة وغيرها من الوثائق كتابا او سلسلة كتب ، كالوثائق التى تصدرها الدول عادة ، ومنها الخطب والتصريحات لحكامها ورؤسائها ، ومن ذلك على سبيل المثال :

- مجموعة خطب وبيانات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى امير دولة قطر ، ١٩٧١ - ١٩٨١ (وزارة الاعلام ، دولة قطر ، ١٩٨٢) ، ص ٤٩ ، ٥٠ .

فاذا رغبتا فى الاشارة الى احدى الخطب بالتحديد فان بيانات تلك الخطبة وتاريخها يجب ان تسبق اسم المجموعة على هذا النحو :

كلمة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني اثناء زيارته لفرنسا (اكتوبر ١٩٧٥) في : مجموعة خطب وبيانات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير دولة قطر ، ١٩٧١ - ١٩٨١ (وزارة الاعلام ، دولة قطر ، ١٩٨٢) ، ص ٤٩ ، ٥٠ .

ومنها مجموعة الوثائق التي اصدرتها الحكومة السعودية بشأن التحكيم حول البوريمى ، في اللغتين العربية والانجليزية عام ١٩٥٥ .

وفي مثل هذه الحالة يكتب الباحث بيانات الوثيقة ورقمها وتاريخها ، ثم يشير الى عنوان الكتاب الذى توجد فيه ، بالطريقة التى سبقت الاشارة اليها ، هكذا :

(يذكر الباحث اسم الوثيقة وتاريخها) ثم يضيف :
في : المملكة العربية السعودية ، التحكيم لتسوية النزاع الاقليمى بين مسقط وابو ظبى وبين المملكة العربية السعودية عرض حكومة المملكة العربية السعودية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٥) ، ج ٣ ، ص ١٥٠ .
وإذا استخدم الباحث النص الانجليزى لمجموعة الوثائق السابقة ،
تأتى الصيغة الببليوجرافية بالحاشية على النحو التالى :

(يذكر الباحث اسم الوثيقة وتاريخها) ثم يضيف :

in : Saudi Arabia, Memorial of the Government of Saudi Arabia:
Arbitration for Settlement of the territorial disputes between
Muscat and Abu Dhabi on the one side and Saudi Arabia on the
other, (Cairo : Dar al - Maaref, 1955) Vol.3, p. 150.

وبالطبع فان مثل هذا العنوان الطويل يحتاج الى اختصار عند اعادة استخدامه فى الحواشى ، وعلى الباحث - عندئذ - ان يجد الصيغة المناسبة للاختصار دون الاخلال بدلالة العنوان ، وان يلتزم بتلك الصيغة على مدى بحثه ، وأن يعرف القارئ بذلك مقدما ، هذا ، الى جانب الاستخدام العام للاشارات المتعارف عليها مثل *Ibid.*

و op. cit. و loc. cit.

وتصدر المعاهد العلمية ، ومراكز البحوث العديد من المجموعات الوثائقية ، ومنها المعهد الملكي للشئون الدولية بلندن . ومن بين المجموعات الوثائقية التي يصدرها ، نذكر هذا النموذج في الصيغة التي يجب أن يثبت عليها في الحاشية :

— Royal Institute of International Affairs, **Documents on International Affairs, 1929 & 1930**, ed. by : J.W. Wheeler - Bennett, (London 1930, 1931), vol..., P. ...

ويلاحظ هنا عدم ذكر الناشر لأنه هو نفسه المعهد الملكي للعلاقات الدولية (R. I. I. A.)

ومنها في اللغة العربية :

— مركز وثائق مصر المعاصر ، نصوص ووثائق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩) .

أما في هذا النموذج فالناشر ، وهو الهيئة المصرية العامة للكتاب ، يقوم بدور النشر نيابة عن الناشر الاصلى وهو مركز وثائق مصر المعاصر .

فاذا قصدنا الإشارة الى احدى وثائق هذا الكتاب على سبيل المثال ، فان الصيغة الجغرافية لها تأتي على النحو التالي :

— « بيان الرئيس محمد أنور السادات عن النتائج التي أسفر عنها مؤتمر كامب ديفيد ، ٢ أكتوبر ١٩٧٨ » ، في : مركز وثائق مصر المعاصر ، نصوص ووثائق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩) ، ص ٥٧ وما بعدها .

أي أن الوثيقة هنا تعامل معاملة المقال في كتاب .

ومن بين مجموعات الوثائق التي تصدرها وزارة الخارجية البريطانية ، هذان النموذجان نوردهما في صيغتهما الجغرافية بالحاشية :

- G.P. Gooch and H. Temperly, **British Documents on the Origins of the War, 1898 - 1914**. (London : 1938), vol ... , P. ...
- W.N. Medlicott et al. **Documents on British Foreign Policy, 1919-1939**, (London, 1966). Vol ... , p. ...

ومن بين الوثائق الحكومية الامريكية نشر الى هذه السلسلة :

- **Documents on American Foreign Relations, The United States in World Affairs.**

وتصدر في مجلد سنوى يضم وثائق العام ، على النحو الذى يبينه هذا المجلد عن وثائق عام ١٩٧٥ :

- Richard P. Stebbins and Elaine P. Adam, **American Foreign Relations 1975, A Documentary Record**. (New York University Press, 1977) p. ...

وطالما ان المجلد السابق يستطيع أن يقف بذاته بعيدا عن السلسلة التى ينتمى اليها والتى اشرنا اليها اعلاه ، فلا ضرورة للاشارة الى السلسلة ، لان ذلك لن يؤثر فى نظام الفهرسة ، ولا فى امكانية الوصول الى الكتاب .

وعلى ذلك يكتفى بالاشارة الى الكتاب (المجلد) السابق على النحو التالى عند اغادة ذكره ، مع وجود فاصل ببليوجرافى :

- **American Foreign Relations 1975, p. ...**

فاذا رغينا فى تسمية وثيقة معينة بالكتاب فلا بأس ، على أن يسبق ذلك عنوان الكتاب . وينفس نظام الاشارة السابق الذكر .

ونشير هنا الى سلسلة اخرى من الوثائق الحكومية الامريكية بعنوان:
Historic Documents.

وقد بدىء فى اصدارها عام ١٩٧٢ ، ولا تزال تواصل اصداراتها
فى مجلد لكل عام . نذكر منها هذا النموذج :

- U.S.A., *Historic Documents of 1979* (Washington, Congressional
Quarterly Inc., 1980) p. 2.

ويمكن اعادة الاشارة الى هذا المجلد ، اذا كان هناك فاصل
ببليوجرافى ، باستخدام loc. cit., op. cit., ، واذا لم يوجد فاصل
ببليوجرافى تستخدم *Ibid.*

ومن نماذج الوثائق التى قام بنشرها احد الباحثين هذا النموذج :
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، من وثائق شبه الجزيرة
العربية فى عصر محمد على ١٨١٩ - ١٨٤٠ ، (الدوحة : دار
المتنبى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢) . وثيقة رقم ٠٠ ، ص ٠٠٠ .

وعند الاشارة الى اى من وثائق هذه المجموعة - تذكر بيانات
الوثيقة - كما الفناها من قبل ، ثم بيانات المحرر « وهو الذى قام
بالاختيار والاعداد والتحقيق فى النموذج السابق) ، ثم بيانات الكتاب
الذى نشرت فيه الوثيقة ، ثم بيانات النشر ، ثم رقم الوثيقة ، ثم رقم
الصفحة او الصفحات .

٤ - الدراسات الخاصة كوثائق :

الدراسات الخاصة التى تعامل معاملة الوثائق المنشورة ، ومنها
تلك المجموعة القيمة من الدراسات التى اعدتها جهة حكومية بريطانية
وهى البحرية البريطانية ، لاستخداماتها الخاصة ، ثم اتاحتها لجمهور
الباحثين ، ونذكر منها هذه المجلدات الثلاثة :

Great Britain, Admiralty, Naval Intelligence Division,

— *Palestine and Transjordan* (Oxford : 1942);

— *Iraq and the Persian Gulf* (Oxford : 1943);

— *Western Arabia and the Red Sea* (Oxford : 1946).

ويكتفى عند إعادة الإشارة الى المجلدات السابقة استعمالي المصينغ
اللاتية اذا استخدم الباحث منها أكثر من كتاب في ذات البحث :

- Admiralty, Palestine and Trans Jordan, p. ...
- Admiralty, Iraq and the Persian Gulf, p. ...
- Admiralty, Western Arabia and the Red Sea, p. ...

وإذا لم يستخدم غير كتاب واحد فيمكن الإشارة باستخدام
الاصطلاحات المتعارف عليها (loc. cit., op. cit., Ibid.)

والواقع أن هذه المجموعة تعامل معاملة الكتاب العادي عند
صياغتها بـ"بليوجرافيا بالحاشية" . وينطبق ذلك على كثير من الكتب
المماثلة ، التي قام على تأليفها مسئولون رسميون ، استفادوا بشكل
مباشر من الوثائق التي لم تكن متاحة لغيرهم ، فجاءت دراساتهم
وثائقية جادة ، فإذا أضفنا خبراتهم الشخصية في الممارسة العملية الرسمية
الى اعتمادهم على الوثائق ، فإن العمل الذي أعدوه يمكن اعتباره
من الوثائق المنشورة ، ومن الأمثلة على ذلك الكتب التالية :

- مايلز ، الخليج بلدانه وقبائله ، ترجمة محمد أمين عبد الله ،
(وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ، ١٩٨٣) .

- ثوريمر ، دليل الخليج ، ترجمة قسم الترجمة بديوان أمير دولة
قطر ، (الدوحة : دار الكتب القطرية ، ١٩٦٧) ، وقد أعيد طبع
هذا الكتاب عدة مرات .

- ويلسون ، الخليج العربي ، مجمل تاريخي منذ أقدم الأزمنة حتى
أوائل القرن العشرين ، ترجمة : عبد القادر يوسف ، (الكويت :
مكتبة الامل ، د.ت .) .

٥ - الوثائق غير الرسمية :

تعتبر الكتابات الخلسة غير الرسمية المنشورة كالمذكرات Memoirs

واليوميات. Diaries.، والمراسلات Correspondences ، والكتابات الاخرى
لاشخاص رسميين ، او من صناع القرار أو الاحداث ، أو من الرحالة ،
وغيرهم ، تعتبر جميعا من بين الوثائق غير الرسمية .

وتعامل هذه الاعمال المنشورة معاملة خاصة نذكر كل حالة منها
على حدة :

١- المذكرات :

ومن بين المذكرات المنقولة من لغة الى اخرى :

- مذكرات ونستون تشرشل ، ترجمة محمد شلبى ، (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠) .

- مذكرات الجنرال ديجول عن الحرب العالمية الثانية ، تعريب وتعليق
خيرى حماد ، (بغداد : منشورات مكتبة المنى ، ١٩٦٤) .

The Memoirs of King Abdullah of Trans Jordan, ed. by : Philip
Gravis, Trans. from Arabic (New York : 1950.)

ولما كانت الاعمال الثلاثة السابقة قد نشرت بغير ذكر صريح لاسماء
المؤلفين ، مع أن ذلك مفهوم ضمنا ، وانها وما على شاكلتها مشهور
ومتداول بالعنوان ، فان ذلك لا يمنع من صياغتها فى الحاشية باضافة
اسماء اصحابها قبل اسماء هذه المذكرات حتى يسهل تصنيفها بالقائمة
الببليوجرافية ، ثم يذكر اسم المحرر أو المترجم بعد ذلك . وطبقا
لهذه القاعدة فان الصيغة التى اوردناها اعلاه يجب أن تسبق باسماء
اصحابها ، كما هو الحال فى النموذج التالى :

- (السيدة) سالة بنت (السيد) سعيد بن سلطان ، سلطان مسقط
وزنجبار ، مذكرات اميرة عربية ، ترجمة عبد المجيد حبيب
القينى ، (وزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عمان ، ١٩٨٣) .

وهذه المذكرات تتمتع بأهمية خاصة لما ترسمه من صورة حية
لأحداث عاشتها الاميرة في قصر أبيها السلطان .

ومن المذكرات في شكل سيرة ذاتية هذه النماذج :

— Anwar El - Sadat, *In Search of Identity : An Autobiography*,
(New York : Fontance / Collins, 1978).

— R.: Bullard, *The Camels Must go : An Autobiography*, (London :
1961).

J. Philby, *Arabian Days : An Autobiography* (London : 1948).

ومن المذكرات في لغتها الاصلية :

— احمد عرابي ، كشف الستار عن سر الاسرار في النهضة المصرية ،
المشهوره بالثورة العربية في عامي ١٢٩٨ و ١٢٩٩ الهجريين ، وفي
١٨٨١ و ١٨٨٢ الميلاديتين ، (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٥٣) ،
وهو الكتاب المعروف باسم مذكرات عرابي .

ويشار الى هذه المذكرات على النحو السابق ، ثم يكتفى بعد ذلك
بالاشارة اليها بالاسم المتعارف عليه . ولكن يجب التنبيه الى ذلك بعد
اول ذكر لها كان يقال فيما بعد ستكون : مذكرات عرابي .

ومنها ايضا :

— محمد نجيب ، كنت رئيسا لمصر ، (القاهرة : المكتب المصري
الحديث ، ١٩٨٤) .

وهذه وتلك تعامل معاملة الكتاب العادي ، كما سبقت الاشارة
اليه ، وكما هو وارد في الصيغة الببليوجرافية اعلاه :

ب - الذكريات :

ومن الذكريات هذه النماذج التي تصاغ بالحاشية على شاكلة الكتاب
تماما ، مثل :

١ - صلاح الشاهد ، ذكرياتي في عهدين ، (القاهرة : دار المعارف ،

١٩٧٦) .

٢ - عبد الرحمن حمدي ، ذكريات دبلوماسي غير مدونة ، (القاهرة :

دار المعارف ، ١٩٧٧) .

٣ - علي جودت ، ذكريات على جودت ١٩٠٠ - ١٩٥٨ ، (بيروت :

مطابع الوفاء ، ١٩٦٧) .

ج - اليوميات :

ومن اليوميات هذان النموذجان :

١ - طه الهاشمي ، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩ - ١٩٤٣ ، تحقيق

وتقديم خلدون ساطع المصري ، (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٧) .

ومع انها تسمى مذكرات الا انها في الواقع يوميات .

ومنها في الانجليزية :

— G.F. Clayton, *An Arabian Diary*, ed. by : R.O. Collins (Berkeley :
University of California Press, 1969).

د - المراسلات :

ومن المراسلات نذكر هذه النماذج .:

- A.W. Lawrence, (ed.), *Letters to (T.E.) Lawrence*, (London :
Cape Jonathan Ltd., 1962).

- (Lady) Bell, (ed.) *The Letters of Gertrude Bell*, : (London :
1927).

ومع اننا نتفق على عدم استخدام الالقاب في المصنف الببليوجرافية ،

الا أن نأشره هذا الكتاب لاحتل اسما غير الذي ذكرناه .

هـ - الرحلات :

ومن الرحلات نورد هذه الامثلة :

- G.A. Wallin, *travels in Arabia, 1845 - 1848* (Cambridge : Falcon Oleander, 1979).

ومن الرحلات منقولا الى العربية :

- كارستن نيبور ، رحلة الى بلاد العرب وما حولها ١٧٦١ - ١٧٦٧ ،
الجزء الاول ، رحلة الى مصر ١٧٦١ - ١٧٦٢ ، ترجمة وتعليق
وتقديم مصطفى ماهر ، (القاهرة : د.ن ، ١٩٧٧) .

ولا حرج في الاشارة الى الجزء الاول من الكتاب السابق على حده
طالما انه يتناول رحلة مستقلة ، ويستطيع ان يقف بذاته معتمدا على
نفسه .

ومن الكتابات الاخرى ذات الاهمية الخاصة ما يعده اشخاص
شاركوا في صنع الاحداث على صورة مؤلفات ، لاتمدخل في اطار المذكرات
ولا الوثائق ، وتظل تكتسب اهميتها من اهمية كاتبها . ومن ذلك :

- C. Belgrave, «The Persian Gulf Past and Present», *Journal of the Royal Central Asian Society* LV (1968).

وتعامل مقالة بلجراف هذه في الحاشية معاملة المقال العادي .

- J.B. Glubb, *The Story of the Arab Legion* (London : Hodder and Stoughton, 1948).

- J. Philby, *Arabia of the Wahhabis*, (London, Cass Frank, 1928).

— محمد المانع ، توحيد المملكة العربية السعودية ، ترجمة عبد الله
الصالح العثيمين ، (الرياض : د.ن ، ١٩٨٢) ، ويكتسب الكتاب
اهميته من ان المؤلف كان مترجما للملك ، ولذلك فهو يدخل في اطار
مصادر الدرجة الاولى .

- فؤاد حمزة ، البلاد العربية السعودية ، (الرياض : مكتبة النصر الحديثة ، ١٩٣٦) . ويكتسب الكتاب أهميته من أن المؤلف كان مديرا للشئون الخارجية ومساعدًا لوزير الخارجية في المملكة العربية السعودية .

وتعامل جميع الكتب السابقة معاملة الكتب بالحاشية ، بصرف النظر عن التصنيف الببليوجرافى أو الأهمية التاريخية .

وهكذا فإن الكتابات الخاصة (غير الرسمية) المنشورة تعامل في الحواشى معاملة الكتاب ، إذا كانت كذلك - أو معاملة المقال - إذا كانت مقالا .

الباب الثانى

المخطوطات او المصادر الورقية غير منشورة

- اولاً - تمهيد •
- ثانياً - وثائق وزارة الخارجية البريطانية •
- ثالثاً - وثائق وزارة المستعمرات البريطانية •
- رابعاً - وثائق وزارة الهند البريطانية •
- خامساً - الأوراق الخاصة •
- سادساً - الوثائق العربية •
- سابعاً - اللقاءات والمكاتبات الشخصية •
- ثامناً - الرسائل الجامعية غير المنشورة •

تمهيد :

المخطوط هو تلك المادة المكتوبة التي لم تنتشر ، بصرف النظر عما إذا كانت مكتوبة بخط اليد ، أو بالآلة الكاتبة ، أو بأدوات الطباعة الحديثة ، وعادة ما تكون من نسخة واحدة .

والمخطوطات سواء أكانت أوراقا رسمية ، أم حكومية ، أم أوراقا خاصة ، أم أبحاثا غير منشورة ، تعتبر من المصادر الأولية التي يحتاج الباحث الى الرجوع اليها واستشارتها .

والمصادر الأولية هي تلك الأصول المباشرة التي كتبت في العصر الذي يقوم الباحث على دراسته . وتشمل المصادر الأولية - الى جانب المخطوطات - المصادر الشفوية ، وهي معلومات وبيانات مخزنة في رؤوس بعض الأشخاص ، ويمكن الحصول عليها أو على بعضها بالاتصال المباشر بالشخص والاستماع الى روايته وتسجيلها . هذا فضلا عن أصول أخرى لاتدخل في مجال اهتمامنا هنا .

ويفضل كثير من الباحثين استخدام الأوراق الرسمية والحكومية في دور الوثائق القومية ، باعتبارها أكثر شمولاً ، وأكثر تنظيماً ، وأيسر في التناول . وقد سبق أن أشرنا الى الوثائق المنشورة عند الحديث - في الفصل السابق - عن المطبوعات ، أما هذا الفصل فقد خصصناه للحديث عن الصيغ الببليوجرافية للمخطوطات في الحاشية .

والحديث عن المخطوطات طويل ومعقد ، لنتنوع طبيعتها ، وتعدد مصادرها ، وتفاوت أشكالها وحجامها . وسوف نقصر اهتمامنا على أنواع المخطوطات التي يعتمد عليها معظم الباحثين في دراساتهم في التاريخ الحديث والمعاصر . ولا يفوتنا أن نقدم هذه النبذة المريعة عن التطور الذي لحق بدور الوثائق القومية ، وجهود الدول في جمع وتخزين وتصنيف وثائقها .

فقد شهد العالم ازديادا هائلا في كميات الوثائق المخترنة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ويرجع ذلك الى مجموعة من الاسباب (٥) :

اولها : ناتج عن بيروقراطية الحكومات الحديثة ، والاستفتاءات والخطط والاحصائيات والمشاريع ، وهى أمور لم تكن موجودة من قبل في الادارات الحكومية . وقد افرز ذلك كله كميات كبيرة من الأوراق لم يكن لها مثيل من قبل . ، ويرجع الفضل في ذلك الى استخدام الآلة الطباعة ، وآلة الاستنساخ ، وغيرها من المبتدعات الحديثة .

وثانيها : أن المادة الوثائقية المخطوطة او المطبوعة أصبح لها مكملات كالروايات الشفوية والتقارير والأفلام وشرطة التسجيل وغيرها .

وثالثها : أن تطور علم التاريخ ومجالات البحث فيه وتشعب فروعه ، خلق فرص استخدام مجالات وثائقية جديدة ، لم تكن مستخدمة من قبل ، كوثائق التاريخ الاجتماعى وتاريخ المؤسسات .

ورابعها : أن تطور عمليات التوثيق في مختلف أنحاء العالم ، دفع بكميات كبيرة من الوثائق الى دور الأرشيف ، مما أدى الى بناء دور جديدة أكثر قدرة على استيعاب تلك الكميات الوثائقية الهائلة ، وأكثر تنظيما وفهرسة وتمنيفا . وهذا كله جعل عملية البحث عن الوثائق وتناولها أكثر سهولة عن ذي قبل .

وخامسها : ناتج عن اهتمام الدول الأفريقية والاسيوية بدور الوثائق الوطنية بها بشكل لافت للنظر منذ الخمسينيات .

وسادسها : أن كثيرا من الدول الأوروبية وغيرها ، أخذت تعمل على تطوير نظمها الوثائقية ودور حفظها . ففى بريطانيا - على سبيل

(٥) جفرى باراكلو ، الاتجاهات العامة في الابحاث التاريخية ، ترجمة صالح احمد العلى ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤) ، ص ٣١٣ - ٣١٨ .

المثال - فتحت دور جديدة للوثائق ، وأعيد فتح ما كان مغلقا أثناء الحرب ، وجمعت في هذه وتلك كميات كبيرة من الوثائق ، وتم تنظيمها واحصاؤها وفهرستها على أسس حديثة . وكذا الحال في مختلف الدول الكبرى .

وفي ظل هذا التوسع الهائل في بناء دور الوثائق والكم الهائل من الأوراق الذى دفع اليها دفعا ، صارت عملية البحث عن الوثيقة مهمة شاقة . ولم يكن هناك مفر من فهرسة هذه الوثائق ، وإصخال الحاسوب (الكمبيوتر) الى دور الوثائق ، فضلا عن اعداد القوائم ، وطباعة الفهارس العامة ، وتوسيع دائرة انتشارها .

وتعتبر مدرسة الوثائق بباريس ، والمعهد النمساوى للوثائق التاريخية ، من ابرز المراكز لدراسة علم الوثائق واعداد الوثائقيين في العالم . ولا يخفى على العاملين في مجال البحث التاريخي ، أن هناك علاقة طردية بين فهرسة الوثائق وتنظيمها من جهة ، وبين استخدامها في الأبحاث التاريخية من جهة أخرى . وقد نالت وثائق القرنين التاسع عشر والعشرين أهمية خاصة من العناية والفهرسة . فثلث الأبحاث التاريخية تقريبا تم اعداده عن الفترة ما بين الثورة الفرنسية والحرب العالمية الثانية . أما الفترة التالية وحتى بداية السبعينيات فقد شغلت الأبحاث التاريخية فيها سبع مجمل الأبحاث (١) .

ولما كان تنظيم الوثائق وفهرستها وتحليلها حيث هي ، في دور الأرشيف ، مسألة غاية في الأهمية ، فلا بد أن يشير الباحث اليها عند استخدامها في حواشي دراسته ، إشارة غاية في الدقة ، مستخدما نفس الأسلوب الذى وضعته تلك الدور في الإشارة الى هذه الوثائق ، وليس من حق الباحث في هذه الحالة أن يبتكر طريقة خاصة به ، لان مثل

(١) المرجع السابق ، ص ٣١٩ .

تلك الطريقة قد لاتمكن غيره من الرجوع الى نفس الوثائق ، بالاعتماد على الاشارات الواردة عنها في الحواش .

وكتابة التاريخ كتابة جيدة انما هى نتاج استثمار الوثائق استثمارا جيدا ، فليس هناك بديل عن الوثائق فى الكتابة التاريخية المبتكرة ، وحيث لا وثائق فلا تاريخ (١) . ومع ذلك فليس من الضرورى أن توجد الوثائق بشكل واف عن كل حوادث التاريخ ، فكلير من الوثائق تنطمس آثاره وتزول دلالته فى ظروف الثورات ، او الحرائق ، او الحروب ، او حتى فى الرغبة فى التخلص منها عن عمد . ومع ضياع مثل هذه الوثائق او فقدانها تضع معها الافكار والحوادث التى كانت فى طياتها وثناياها ، وكأنها لم تكن فى الوجود (٢) . وبالرغم مما يتخذ من احتياطات ضرورية للحفاظ على الوثائق ، فان الزمن ينقصها باستمرار ، لذلك وجب تنظيم استخدامها والافادة منها قبل أن تندثر تحت تأثير العديد من الظروف والملابسات ، التى تكون عادة من فعل الانسان او من فعل الطبيعة .

وسوف نعرض فيما يلى للصيغ الببليوجرافية للوثائق (المخطوطات) فى حواش الدراسات التاريخية ، وسنقتصر على نماذج من وثائق الأرشيف البريطانى عند الاشارة الى الوثائق الأفرنجية ، لمجموعة من الأسباب ، نوضحها فيما يلى :

١ - أن دار المحفوظات البريطانية تضم بين جدرانها اكبر حشد من الوثائق المتصلة بتاريخ المنطقة العربية اتصالا مباشرا ، مما جعل كتابة تاريخ هذه المنطقة - فى كثير من جوانبه - متعلّقا بغير استشارة هذه الوثائق .

(١) لانجلو اوسنيوس ، مرجع سابق ، ص ٥ ، ٢٤٨ .
(٢) حسن عثمان ، منهج البحث التاريخي ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٠) ، ص ٧٠ .

٢ - أن دار المحفوظات البريطانية تعد واحدة من أرقى دور المحفوظات المتطورة في العالم ، ويرجع ذلك الى فهرستها وتصنيفها ، وادخال أجهزة الكمبيوتر في ادارتها وتنظيمها ، وفي تيسير طلبات الجمهور المتردد عليها من الوثائق ، وقد نتج عن ذلك أن كثيرا من الباحثين يفضلون البحث فيها عن وثائق قد تكون موجودة في بلادهم ولكن يتعذر عليهم الوصول اليها ، أما بسبب البيروقراطية الادارية العقيمة ، أو بسبب عدم الفهرسة والتصنيف .

٣ - أن نظام الفهرسة في دار المحفوظات البريطانية قد استقر وقنن على اسس ثابتة بعد جهود ومحاولات ، يصل عمرها الى قرن ونصف قرن من الزمان ، لانشاء هذه الدار وتطويرها . وقد بدأت اولى تلك المحاولات في عام ١٨٣٨ لتصبح اليوم أشهر دار للمحفوظات في العالم .

وتضم دار المحفوظات البريطانية (Public Record Office) وثائق عديدة تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ضمن أوراق وزارات الخارجية والمستعمرات والهند والطيران والبحرية ، ومجلس الوزراء ، والبرلمان ، وبعض الأوراق الخاصة .

أولاً : وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة

تعتبر وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة ، والمحفوظة في دار المحفوظات البريطانية Public Record Office من أكبر مجموعات الوثائق المتصلة بتاريخ المنطقة العربية ؛ ذلك ان وزارة الخارجية البريطانية كانت معنية - فضلا عن اهتمامها بمناطق بعينها - بالنظرة الشمولية للاحداث في منطقة الشرق الأوسط ، مع ربطها بالاحداث العالمية ، وذلك على العكس من نظرتي وزارتي المستعمرات والهند اللتين كانت اهتماماتهما محددة بمناطق معينة . ومنذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر ونشاط وزارة الخارجية البريطانية يتزايد في المنطقة العربية ، كما ان دورها التوجيهي والاستشاري في احداث المنطقة صار امرا حتميا ، فرضته تدخلات القوى الكبرى الاخرى في منطقة الشرق الاوسط ، كما فرضته منافسة تلك القوى لبريطانيا ، نتيجة للسياسة الاستعمارية والصراعات الدولية . وبالطبع ، كان لنشاطات وزارة الخارجية البريطانية مردودات واضحة على كمية الوثائق والأوراق ، سواء الداخلة اليها او الخارجة منها . وفي كل الأحوال فان هذه المكاتبات وتلك المراسلات ، هي رصيد المؤرخ ومادته الاساسية عند تقويم عملية صناعة السياسة الخارجية البريطانية تجاه منطقة الشرق الاوسط بصفة خاصة ، وسياستها العالمية بصفة عامة .

وعندما يتناول الباحث أيأ من وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة ، فان عليه الاشارة اليها في حواشي الدراسة بالاسلوب الذي تبنته وزارة الخارجية ذاتها عند حفظ اوراقها في الارشيف حفظا نهائيا . وحفظ الوثائق في الارشيف يمر بعدة خطوات تصبح بعدها الوثائق أرشيفا ذا قيمة دائمة في البحث التاريخي . وتبدأ عملية أرشفة الوثائق مع نشأة الوثائق ذاتها وتنمو معها وتتابعها في جميع مراحلها الثلاث . وأولى هذه المراحل يبدأ مع نشأة الوثيقة ذاتها بصفقتها افرازا طبيعيا لنشاط اداري ، وتعرف الوثيقة في هذه المرحلة بالوثيقة الجارية ، أو الوثيقة الادارية . أما المرحلة الثانية فهي تلك التي يتوقف خلالها التعامل مع هذه الوثيقة

ولكنها تبقى حاملة في مكانها سحوط لاعاده سحدها مرة أخرى 'اذ' اقتضت الضرورة ، وفي هذه المرحلة يتقرر ما اذا كان للوثيقة فائدة من عدمه . فإذا لم يتبين لها فائدة اعدمت ، وإذا كان الأمر عكس ذلك تدخل الوثيقة المرحلة الثالثة وهي مرحلة البقاء الدائم ، واعتبارها وثيقة أرشيفية ذات قيمة تاريخية دائمة . وفي هذه المرحلة يسمح للجماهير بالاطلاع عليها . وخلال هذه المراحل الثلاث يكون الأرشيف القومى معنيا الى حد كبير بفهرسة الوثيقة ووضع نظام حفظها وترقيمها ، وهذا الترقيم هو نفسه الذى يحرص على الإشارة اليه في حواشى دراساتها ، لانه هو الدليل الوحيد الى صفة الوثيقة ومكانها .

ولكى نتعرف على أسلوب الأرشيف البريطانى في حفظ وثائق وزارة الخارجية ، علينا بالتعامل مع المظهر الخارجى للوثيقة ذاتها وفحصها فحصا ظاهريا . وفي سبيل ذلك علينا أن نتعرف على العناصر الاساسية التالية واثباتها بالترتيب الذى نتفق عليه فيما يلى ، وبالتالى تشكيل الميعة الببليوجرافية للوثيقة بالحاشية على النحو التالى :

١ - أن نتبين من الذى كتب الوثيقة ، وما وظيفته ، عند أول ذكر له على الأقل . فإذا كانت الوثيقة في شكل مذكرة أو تقرير اعدده شخص أو أكثر ، تذكر أسماء هؤلاء جميعا .

٢ - أما اذا كانت الوثيقة في شكل رسالة ، فعلينا أن نتبين - الى جانب اسم المرسل - اسم المرسل اليه ووظيفته ، عند أول ذكر له على الأقل .

٣ - أن نثبت تاريخ الوثيقة .

٤ - ثم نكتب بوضوح رقم الوثيقة وفق الترتيب الذى سنشرحه .

٥ - وأخيرا نكتب المكان الذى تحفظ به الوثيقة ، حتى يتيمر الرجوع اليها ، عند الحاجة الى ذلك .

ولناحد المثال التالى نمونجا نطبق عليه الخطوات السابقة ، ولتكن الوثيقة على هذه الصور ، في الأرشيف البريطانى | انظر الشكل رقم

FO 371 11431 X/N 01247

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

[E 2069/7/91]

No. 1.

Acting Consul Jordan to Sir Austen Chamberlain.—(Received March 29.)

(No. 28.)

Sir,

I HAVE the honour to enclose herewith an extract from the Moccu paper "Umm-al-Qura," giving the text of the letter received from the Soviet representative in Jeddah communicating the Soviet Government's recognition of Sultan Abdul Aziz as King of the Hejaz, and which was notified in writing to His Majesty on the 16th February last.

2. I am informed confidentially that the Soviet representative verbally requested Ibn Saud to consider the Soviet Government's recognition as confidential until His Britannic Majesty's Government had notified him of their recognition of His Majesty.

3. This arrangement, however, no doubt caused the anxiety to Ibn Saud as reported in my telegram No. 23 of the 24th February.

4. The French consul in Jeddah also informed Ibn Saud verbally of the recognition of the French Republic on the 2nd, as did also the Italian consul, but neither of which to date have been confirmed in writing.

I have, &c.

S. R. JORDAN.

(١) [. في هذه الحالة يجب ان تبني الصيغة الببليوجرافية في الحاشية على النحو التالي :

Jordan to Chamberlain, 9 March 1926, E2069/7/91, F.O. 371/11431.

على النحو السابق تتكون الاشارة الى الوثيقة من خمسة مقاطع رئيسية :

المقطع الأول . ويتحدد فيه بوصوح سما المرسل والمرسل اليه على هذا النحو : Jordan to Chamberlain وليس ضروريا ان نكتب كلمة « From » سابقة على الاسم الأول . فاذا لم يكن واضحا من السياق في المتن ان جوردن هو الوكيل والقنصل البريطاني في جدة ، فعلى الباحث ان يبين ذلك في الحاشية ، واذا لم يكن واضحا كذلك في المتن ان سير لوستن شمبرلين هو وزير الخارجية البريطاني ، فعلى الباحث ان يبين ذلك ايضا . ويمكن الاكتفاء في مثل هذه الحالات باضافة اسم المكان الذي يعمل فيه الشخص الى جانب اسم الشخص نفسه . وهكذا تاتي الاشارة على هذا النحو :

Jordan (Jeddah) to Chamberlain (London).

المقطع الثاني : وفيه نبين تاريخ الوثيقة ، وهو في هذا النموذج [شكل رقم (١)] ٩ مارس ١٩٢٦ . ويجب ان يكون التاريخ تاليا في الترتيب لذكر اسمى المرسل والمرسل اليه مباشرة ، على ان يفصل المقطع الأول عن الثاني هذه العلامة (,) الفاصلة . ويجب ان نلاحظ الا نكتب الشهور بالأرقام وانما نكتب بأسمائها ، ذلك ان كتابتها بالأرقام قد تحدث خلطا بين الأرقام العديدة الموجودة في الحاشية الواحدة . فلو ان التاريخ المذكور (٩ مارس ١٩٢٦) كتب بالأرقام كالتالي : 9/3/1926 لحدث ذلك خلطا كبيرا بين ارقام الوثيقة . ولتفادي ذلك الخلط ، يجب ان يكتب الشهر باسمه ، لا برقمه . وفي هذه الحالة فليس من الضروري كتابة اسم - لشهور كاملة ، بل من المفضل كتابة اختصاراتها كما في هذه السمدح

Jan. بدلا من January

و Aug. بدلا من August

و Dec. بدلا من December

وهكذا تأتي الإشارة الى التاريخ على هذا النحو : 9 March 1926

المقطع الثالث : ويحتوى هذا المقطع على رقم الوثيقة ذاتها .
ويتكون من اربع وحدات ، لكل وحدة دلالتها الخاصة بها . وترتبط هذه
الوحدات معا داخل المقطع بالشرطة المائلة هكذا (/) ، او كما يتضح
من النموذج السابق E 2069/7/91

وتفسير الجزئيات السابقة للمقطع يتم على النحو التالى :

الرمز B ويعنى Eastern ، أى ان الوثيقة شرقية ، او تتصل
بالشرق . والرقم هو رقم الوثيقة المباشر ، الخاص بها ، والذي
لايشارك فيه معها وثيقة أخرى .

أما الرقم / فهو رقم الملف (file) الذى تحفظ به الوثيقة .
ويضم مثل هذا الملف عادة مجموعة الوثائق التى تتناول نفس الموضوع
ويحتوى الملف عادة على وثائق موضوع واحد .

أما الرقم 91 فيرمز الى البلد الذى يدور الموضوع حوله ، ولكل
بلد فى أرشيف وزارة الخارجية البريطانية رقم ثابت لايتغير عادة . ورقم
91 يعنى شبه الجزيرة العربية بعامة . ورقم 25 يعنى المملكة العربية
المسعودية .

وهكذا فان رقم الوثيقة يتكون من الرمز E والارقام الثلاثة المذكورة
بالترتيب الذى اوضحناه هكذا : E2069/7/91

والمقطع الرابع : فى هذا النموذج F.O. 371/11431 يتكون من
ثلاثة أجزاء مترابطة معا على الدوام ، ولا يذكر الواحد منها الا ومعه
الجزآن الاخران .

ويعنى الرمز F.O ، الذى يجب ان يكتب دائما بالحروف الكبيرة

Foreign office أى وزارة الخارجية البريطانية . وذلك اشارة الى أن هذه الوثيقة هى من بين أوراق وزارة الخارجية البريطانية ، دون غيرها من الوزارات .

والرقم 371 يشير عادة الى الاوراق ذات الطبيعة السياسية ، اما الرقم 11431 فهو رقم المجلد الذى تستقر فيه الوثيقة مع أوراق أخرى ، وهو الرقم الذى نطلبه عادة من دار الارشيف عند البحث عن الوثيقة .

وعلى هذا النحو تكون الاشارة الى احدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية قد اكتملت بالحاشية ووجب اثباتها على النحو التالى :
— Jordan (Jeddah) to Chamberlain (London), 9 March 1926, E2069/7/91, F.O. 371/11431.

والمقطع الخامس والاخير : فى هذا النموذج هو الاشارة الى مكان حفظ الوثيقة . وهل هو ارشيف خاص ام ارشيف عام ، ارشيف محلى ام ارشيف قومى ... الخ . والنموذج الذى بين ايدينا [شكل رقم (١)] مأخوذ عن دار السجلات البريطانية ، ولذلك يجب الاشارة اليه فى النهاية على النحو التالى (Public Record Office) او يكتفى باختصاراتها هكذا :

P.R.O. أى دار المحفوظات البريطانية ، وذلك تمييزا لها عن أى دار أخرى لحفظ الوثائق ، يكون الباحث قد رجع اليها واستخدم وثائقها .

وعلى ذلك تخرج الصورة النهائية للصيغة الببليوجرافية للوثيقة السابقة [شكل رقم (١)] هكذا :

— Jordan (Jeddah) to Chamberlain, (London) 9 March 1926, E2069/7/91, F.O. 371/11431, P.R.O.

ولعل ترتيب مقاطع هذه الاشارة فى الحاشية انما كان ضرورة موضوعية ، تركز اساسا على : معرفة المسئول الذى كتب الوثيقة ، والمسئول الذى ارسلت اليه ، والوقت الذى جرى فيه ذلك ، ثم نضع الارقام المتصلة اتصالا مباشرا بالوثيقة وتميزها عن غيرها من الوثائق فى نفس الارشيف . وتعقبها الاشارة الى أى جهة اصلية تنتسب هذه الوثيقة ،

350

1105

INDIA OFFICE,

WHITEHALL, MAR 1928

LONDON, S.W. 1. 222
1st March 1928.

In any further communication, the under-mentioned letter is quoted, and the reply

of State for India, is Department, India Office, London, S.W. 1.

Sir,

I am directed by the Secretary of State for

The question appears (that) Lord Birkenhead to resolve itself at present for the most part into one

of
The Under Secretary of State,
FOREIGN OFFICE.

8. I accordingly suggest that we should write to the India Office on these lines, and send a copy to the Colonial Office and Air Ministry, for their observations.

Blair
May 23.

ثم ملف الحفظ ، ومكان الحفظ . وهكذا نرى أن التدرج الذي ذكرناه سلفا منطقي وطبيعي ويسير بالاشياء سيرتها الطبيعية ، وهو نفسه ذات النظام المتبع في فهرسة الوثائق في الأرشيف البريطاني ، وبالتالي فإن الجميع سيتكلم لغة واحدة عند الإشارة الى الوثيقة ، وبالتالي يسهل الوصول اليها ، وعندئذ يتحقق الهدف من الإشارة اليها أصلا .

هذا ، وقد يواجه الباحث بعض المشكلات في جمع بيانات الوثيقة وكتابة أرقامها ، ومن ذلك أن الباحث قد يحار بين أرقام عديدة مسجلة على واجهة الوثيقة ، ايها يأخذ ، وايها يترك ، ويقع في هذه الحيرة عادة أولئك الباحثون الذين لايتعاملون بشكل مباشر مع الوثائق الاصلية حيث هي في دور الأرشيف ، ويكتفون ببعض الصور المنقولة اليهم عن طريق أفراد آخرين ، قد لا يكونون من الملمين بنظام الفهرسة في دار الوثائق البريطانية ، خاصة وأن أرقام الوثائق لا تكون مصقوفة على واجهة الوثيقة بنفس الطريقة التي يجب أن تصف بها في الحاشية . والنماذج التالية توضح كيف يمكن جمع البيانات الببليوجرافية للوثيقة معا من على الوثيقة ذاتها ، أو بإضافة بعض البيانات من على الملفات أو المجلدات التي تضمها .

المقطع الأول : ويضم المرسل والمرسل اليه ، اذا كانت الوثيقة في شكل رسالة ، ويكون اسماهما موجودين دائما على الصفحة الاولى من الوثيقة ، خاصة اذا كانت الوثيقة مطبوعة للتداول في مكاتب وزارة الخارجية ، أو اذا كانت ذات أهمية خاصة ، ورات الوزارة توزيعها على أكبر عدد من الوزارات المعنية . كما هو واضح من النموذج المبين في شكل رقم (١) .

واذا كانت الوثيقة منسوخة بحروف الآلة الكاتبة أو مخطوطة ، فإن اسم المرسل والمرسل اليه يظهران على الصفحة الاولى على النحو التالي :

المرسل ، ويظهر مكان عمله في أول الوثيقة جهة اليمين ، وفي

نهايتها يظهر بالتحديد اسم المرسل على شكل توقيع . والمرسل اليه ويظهر في أسفل أول صفحة ، كما هو واضح من صورة النموذج الموجود في الشكل رقم (٢) .

وإذا كانت الوثيقة في شكل مذكرة أو تقرير ، فإن اسم كاتبها يكون مثبتا في أول المذكرة ، أو في آخرها على شكل توقيع . كان يكتب في الحالة الأولى : ? Memorandum by ثم يذكر الاسم بعدها ، أو يكتب Memorandum فقط ، ثم يوقع كاتبها في نهايتها .

المقطع الثاني : الذي يحتوى على تاريخ الوثيقة ، ويكون دائما أعلى الصفحة جهة اليمين . [انظر الشكلين (١ ، ٢)] .

وأحيانا يكون التاريخ تولم التوقيع ، فيوجد في نهاية الوثيقة . ويحدث ذلك عادة في حالة كون الوثيقة على شكل مذكرة ، أو في شكل خطاب شخصي . [انظر شكل رقم (٣)] .

وقد يواجه الباحث صعوبة في قراءة توقيع كالسابق ، وعليه حينئذ أن يستشير المختصين ، وأن يكون على دراية بأسماء موظفي وزارة الخارجية ، في الفترة التي يقوم على دراستها .

والتوقيع الموجود في شكل رقم (٣) يقرأ على هذا النحو : جلادوين جيب. Gladwyn Jebb الذي كان يعمل وكيلا لوزارة الخارجية البريطانية في الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣١ .

وقد تحمل الوثيقة أكثر من توقيع ، وفي هذه الحالة يرافق كل توقيع تاريخه ، وخاصة في حالة اثبات المسؤولين للملاحظاتهم في اجندة وزارة الخارجية ، حول موضوع معين . [انظر الشكل رقم (٤)] وفي مثل هذه الحالة يعتبر التوقيع الاول والتاريخ المرفق به هو الأساس ، عند الإشارة الى الوثيقة في الحاشية . على أساس أن صاحب التوقيع الأول هو الذى كتب الوثيقة ، وأن من وقعوا بعده إنما صادقوا على ما أورده

~~recognition~~ to connect the acting British Agent at
for his personal views
Jeddah on the question how far the present proposal is
likely to meet the situation or to prove acceptable
to the Hejaz Government.

C. C. T. R. del.

6th May, 1929.

Mortgale 8/5

La. 8 may

في نص الوثيقة وأيدوه ، أو اختلفوا معه ، هذا لا يهم من الناحية
الببليوجرافية ، وأن كانت له أهميته القصوى من الناحية التاريخية .

وتقرا التوقعات الموجودة في شكل رقم (٤) حسب ترتيبها ، على
النحو التالي :

G. Rendal جورج رندل .

Monteagle مونتيجل .

L.Oliphant لانسليت أوليفانت .

وجميعهم من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية .

والمقطع الثالث : الذي يتضمن رقم الوثيقة يكون موجودا بصورته
الكاملة - عادة - في الوثائق المطبوعة للتداول بين الجهات المسؤولة ،
وهو يقرأ في الشكل رقم (١) على النحو التالي : B 2069/7/91

ولكن رقم الوثيقة في الشكل رقم (٢) لا يوجد على نفس الصورة ،
فالموجود منه هو الرمز B والمقطع الأول فقط . 1105

أما رقم الملف فغير مثبت ، ويستطيع الباحث - إذا وضع كلتا
يديه على المجلد الأصلي - أن يحصل منه على رقم الملف ، وهو في
هذه الحالة كما استخرجناه من المجلد 381

وبما أن الوثيقة في الشكل رقم (٢) تتعلق بشبه الجزيرة العربية،
فإن المقطع الأخير لابد وأن يكون 91 لأنه رقم خاص بشبه الجزيرة
الجزيرة العربية . وجميع هذه المقاطع معا ، الظاهر منها وغير الظاهر،
يكتب الرقم على النحو التالي : B 1105/381/91

أما المقطع الرابع وهو : F.O. 371/11431 فموجود دائما على

Fo 371 11431 1/14 01247

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

شکل رقم (۵)

[This Document is the Property of His Britannic Majesty's Government.]

No. 8.—ARCHIVES. 188

EASTERN (ARABIA).

CONFIDENTIAL.

[March 20, 1926.]

SECTION 2.

[E 2069/7/91]

No. 1.

Acting Consul Jordan to Sir Austen Chamberlain.—(Received March 20.)

كعب المجلد ، وحين يطلب الباحث تصوير بعض الوثائق من أحد المجلدات ، يتولى القائمون على التصوير وضع شريط من الورق مكتوب عليه المقطع الرابع بالكامل ، اضافة الى رقم امر التصوير (الأول من جهة اليمين ، وهو لا يعيننا في كتابة الصيغة الببليوجرافية بالهامشية) ، ويصور هذا الشريط مع كل صفحة مهما كان حجمها . ومع أى عدد من الصفحات من نفس المجلد . [انظر شكل رقم (٥)] .

وفيما يتعلق بالارقام الاخرى التى قد تظهر على الصفحة ، فلا يجب ان يصرف الباحث اليها شيئا من الاهتمام ، لانها لاتدخل في نظام فهرسة الوثيقة ، وبالتالي فلا يجب ان يرد لها ذكر في حواشى الدراسة التى يقوم على اعدادها الباحث .

ومن ذلك على سبيل المثال الرقم (No. 28) الذى يظهر في الشكل رقم (١) ، وهو رقم مسلسل يخص المرسل فقط وليست له علاقة بطبيعة الموضوع ، او الفهرسة العامة للوثائق .

ومن ذلك ايضا الرقم 188 وهو رقم مسلسل للورقة ، يحدد ترتيبها بين الأوراق الاخرى في داخل الملف الواحد . ولا بأس من ان يتغير هذا الرقم الى رقم آخر ، في حالة رفع بعض الأوراق من الملف ، او اضافة أوراق جديدة اليها ، كما يظهر في الشكل رقم (٢) والشكل رقم (٦) . ففى الشكل رقم (٢) كان رقم الصفحة 350 ثم صار 222 نتيجة لرفع بعض أوراق الملف . وفى الشكل رقم (٦) كان رقم الصفحة 66 ثم صار 140 نتيجة اضافة بعض الأوراق الى الملف . وهذه الأرقام جميعها لايجب ان تحشر حشرا في حواشى الدراسة لانها لاتحمل أى دلالة تتعلق بدراسة الوثائق في دار المحفوظات ، ولن تقود باى حال الى مكان الوثيقة . وفيما عدا المقاطع الأربعة السابق الإشارة اليها ، فلا يهم ذكر أى من الأرقام الاخرى .

ونعود فنؤكد هنا على ان المقاطع الأربعة السابقة تفصلها عن

50 371

11446 X/401296

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

[This Document is the Property of His Britannic Majesty's Government.]

No. 8.—ARCHIVES.

EASTERN (ARABIA).

CONFIDENTIAL.

Soviet Activities

SECTION 1.

[July 19, 1926]

[E 4319/1426/91]

No. 1.

Vice-Consul Jordan to Sir Austen Chamberlain.—(Received July 19.)

(No. 82. Secret.)

Sir, I HAVE the honour to enclose herewith a report on the activities of the Soviet delegation to the Moslem Conference in Mecca as far as I have been able to ascertain

Jeddah, July 3, 1926.

(1) 2, 1, 1

140
140

بعضها هذه العلامة (, الفاصلة . أما لجزاء المقطع الواحد فيفصلها
عن بعضها هذه العلامة (/) الشرطة المائلة .

وطبقا لهذه القاعدة العامة ، التي يجب أن تطبق على وثائق
وزارة الخارجية البريطانية ، فإن الوثيقة التالية :

Jordan (Jeddah) to Chamberlain (London), 9 March 1926, E2069/7/91,
F.O. 371/11431, P.R.O.

يجب أن تقرأ على النحو التالي :

من جوردن الى تشمبرلين ، في ٩ مارس ١٩٢٦ ، تتعلق بالشرق ،
ورقمها ٢٠٦٩ ورقم الملف المحفوظة به ٧ ، وهى عن شبه الجزيرة
العربية ، واخيرا فانها من بين الأوراق السياسية الخاصة بوزارة
الخارجية البريطانية الموجودة في المجلد رقم ١١٤٣٢ ، والمحفوظة في
دار المحفوظات البريطانية .

والترتيب السابق في بناء الاشارة الى الوثيقة في الحاشية منطقي
جدا ، فضلا عن انه يعطى الدلالة المكانية والموضوعية المقصودة ، فانه
يقدم لنا كذلك بيانات ضرورية تفيد في معرفة : من كتب الى من ، ومتى
كان ذلك ، وحول أى موضوع ، وما رقم الوثيقة ، واين تحفظ .

واذا تكررت الاشارة الى أى من وثائق وزارة الخارجية البريطانية
تستخدم Ibid في حال عدم وجود فاصل ببليوجرافى ، أما اذا وجد
فاصل ببليوجرافى فتستخدم loc. cit. ، ولا يصح استخدام op. cit.
كما هو موضح في النموذج التالي :

1] — Jordan (Jeddah) to Chamberlain (London) 9 March 1926,

E2069/7/91, F.O. 371/11431, P.R.O.

واذا لم يوجد فاصل ببليوجرافى تكون الاشارة الى الوثيقة السابقة
في الحاشية التالية كما يلى :

2 — Ibid.

أما إذا وجد فاصل ببليوجرافى فإن الإشارة الى ذات الوثيقة
في الحاشية تكون على النحو التالى :

3 — Jordan (Jeddah) to Chamberlain (London), 9 March 1926, loc. cit,

loc. cit. هنا تغنى عن رقم الوثيقة والملف والمجلد ومكان حفظها جميعا .

والمنهج الذى اشرنا اليه أعلاه ، هو المنهج المعمول به في دار
المحفوظات البريطانية في فهرسة الوثائق وتنظيمها ، وعلى أساسه تسم
تغذية أجهزة الكمبيوتر ببياناتها . وبالطبع فإن أى خطأ في تلك
البيانات عند تقديمها من جانب الباحث الى دار الوثائق لن يمكن الباحث
من الحصول على الوثيقة المطلوبة .

وبغلا من ذلك فقد وضعت دار المحفوظات فهرسا ضخما ، مطبوعا
في عشرات المجلدات ، يحتوى على تصنيف تفصيلى كامل لمختلف وثائق
وزارة الخارجية البريطانية . وعنوانه كالتالى :

Index to the Correspondence of the Foreign Office, (Published by :
Kraus - Thomson Organization Ltd. Nendeln / Liechtenstein).

وهذا الفهرس يصدر سنويا ببيانات شاملة عن موضوعات وأرقام
الوثائق ، التى تفرج عنها وزارة الخارجية البريطانية ، وتتيحها
للجمهور للاطلاع . وهو مرتب ترتيبا هجائيا وموضوعيا ، كل عام حده،
وبمتابعة المجلدات لمجموعة من الاعوام يمكن استخراج موضوعات جيدة
لدراسات جديدة .

وعلى الصفحات التالية نعرض لنماذج لبعض صفحات هذا الفهرس
ونظام ترتيبها ، واسلوب اثبات أرقام الوثائق فيها ، وقد اخترناها
عشوائيا لتمثل أعوام ١٩٢٥ ، ١٩٣١ ، ١٩٥٠ ، فيما يلى :

Bills of Health (continued).

Justification of endorsement at port where infectious cases of disease have been landed in quarantine as distinct from cases of local origin: Liberian complaints of action of H.M. representative, Monrovia.

W2/2/04 (file).

Liberian practice of compelling ships' purveyors to pay for blank bill signed and sealed which they afterwards complete: case of s.s. "Elmina." A6389/A6698/A6422/6389/24.

Misleading nature of bills issued at Philadelphia, as Camden, a part of port, is not included: relative incidence of small pox in two places: endorsements accordingly by H.M. Consul. W2978/2976/04.

Clearance of foreign vessels for U.K. without visa on bill of health: report by British Vice-Consul, Fero: non-requirement in U.K.

W3706/2706/24.

Issue by new administration of Tangier: refusal by Italian vessel. W4008/19/24.

For vessels in Larnache-Gibraltar traffic irregularly obtained from Spanish authorities instead of British Vice-Consul: attraction of lower fee: authority for one bill to cover three trips, latter two endorsements being given gratis, as in case of Tangier-Gibraltar arrangement of 1901.

W10064/W11063/10064/24.

Bills of Lading.

See SHIPPING DOCUMENTS.

Billy, de.

French Minister at Bucharest: report on.

C4286/676/27.

Birk, Karl.

Anglo-Austrian commercial relations.

C10060/10060/2.

Binne, L., Mrs.

Estate of the late Mrs. Hook.

C11005/11005/19 (file).

Binne, W. C.

Relief and repatriation expenses.

X10632/10632/200 (file).

Bisby & Co., Ltd.

Offers of arms to crews of vessels at Antwerp.

W319/319/4.

Bin Saud (Sultan of Najd).

Aspirations to Caliphate:

— See CALIPHATE.

Protection of his subjects abroad: position in Syria:

— See INTERESTS: NAJDIAN, IN SYRIA.

His representative at Damascus:

— See SULAIMAN BEN MUSHKHAIR, SHUKRI.

DAMASCUS: NAJDIAN AGENCY.

Najd representation on Ottoman Debt Commission:

— See OTTOMAN PUBLIC DEBT.

Wahabi raids on Transjordan:

— See also TRANSJORDANIA.

Wahabi attack on Hadjar:

— See HEDJAZ (WARABIT ATTACK).

Congratulations on death of Queen Alexandra.

T14061/12037/270.

Reported effort to enter into negotiations with Turkey. E36/26/01.

Recognition by H.M.G. (P.Q.). E278/105/01.

Proposed appointment of British representative at Court of. (P.Q.). E284/269/03.

— H.M.G. considering question of sending representative.

E2905/105/01/E4001/10/03/E2907/105/01.

Attitude towards Bolshevik propaganda: over-

Biffen, R.
Loss of passport. T11933/25/278.

Bimal Chandra Mitra.
Renewal of passport. T1749/1749/278.

Binder, B. H.
Claim of Brazil Great Southern Railway Co.
against Brazilian Govt. A2481/2481/8.

"Binax" Group.
Claim of Anglo-Saxon Petroleum Co.
C15847/15847/27.
— Settlement: copy of agreement.
C16406/15847/27.

Bing, Ludwig.
Arms for China. F2786/1/10.
Shipment of arms from Germany.
C11963/10147/18.

Bingham, J. C.
Mexican bonds. A2431/4419/26.

Bingham, W. A., Lieut.-Col.
Loss of a crossed bag in Paris addressed to the
Prime Minister: termination of his services.
X6351/5340/208.

Binnis, Agnes.
See Davis, Aowma, Miss.

Binnie, V. M., Mrs.
Loss of passport. T2978/22/278.

Binnington,
Smuggling of saccharine into U.K.
W2286/2222/20.

Binn, D. E., Miss.
Request for financial assistance to proceed to
Constantinople. K56/56/244 (file).

tures of Soviet Consul at Jeddah: question
of appointment of British agent to Bin Saud
to counteract. E2442/2442/91 (file).

P.Q.s as to foreign representatives at Court of.
E1173/E3123/E7406/165/91.

Reported death of his father. E2358/2358/91.

Telegram to the King regarding diversion of
pilgrim ships via Hedjas ports other than
Jeddah. E3715/25/91.

— See further PILGRIMS: HEDJAS.

Seizure of his mail in Syria.
E3316/E3310/E3416/E3634/10/91.

Desire to erect wireless station at Mecca: atti-
tude of H.M.G.: Cabinet decision.
E3315/5315/91 (file).

Desire to purchase armed vessel.
E5406/5315/91.

Relations with the Imam of Sanas: alleged
pact. E1403/1403/91 (file).

Desires to be kept informed of negotiations
between H.M.G. and the Imam of Sanas.
E3164/178/91.

Taking over Asir at request of the Idiris.
E3939/E4351/178/91.

Relations with Governor of Eritrea: proposed
treaty: attitude of H.M.G. E3317/3317/91.

Speech to Indian Caliphate delegation: his
attitude towards foreign interference in
Arabia. E4547/10/91.

Attitude towards mediation of H.M.G. in Nejd
Hedjas dispute. E4265/165/91.

Asks facilities for Wahabi Mission to India to
collect funds for relief in Hedjas.

E2062/E5183/10/91.

— See further MISSIONS.

Hedjas propaganda against in India: pamphlet
sent Indian Caliphate Committee.

E2062/E3990/10/91.

1279

Persian Gulf.

See also BANREIN.

KOWET.

HENJAM.

LIGHTS AND BUOYS: PERSIAN GULF.

British Residency in:

— See BUSHIRE: BRITISH RESIDENCY.

Pearl fishing in:

— See PEARLS AND PEARLING.

• Situation (Bushire Summary of Arab News).
E169/469/31 (file).

• Administration Report for 1930: (Govt. of India publication). E4088/4088/34.

• Colonial Office enquiry regarding being consulted in Persian Gulf questions according to 1934 arrangement. E306/4/35.

Access to certain Administration reports for Sir A. T. Wilson: refused. L1663/363/406.

Procedure for visits of British warships to Gulf Ports. E370/370/34 (file).

Proceedings of H.M. ships in: reports.
E463/463/34 (file).

Survey operations of H.M.S. Ormonde in: attitude of Persian Govt.: facilities for landing at Sirri Island &c.
E3432/3432/34 (file).

Proposed reduction of British warships in.
E4996/4996/34 (file).

Henjam: use of as base for British warships: Admiralty desiderata regarding lease of Henjam and Protocol.
E1062/E1062/E3080/341/34.

— Question of voluntary abandonment of by Admiralty. E3188/18/34.

Henjam: good relations with Persian authorities at. E463/463/34.

Persian Gulf (continued).

Discussion of outstanding questions with the Sand: proposed meeting with Col. Biscoe.
E4/4/35 (file).

Desirability of tours by British officials: proposed tour by member of Tehran Legation in company with Political Resident: post. F.O. minutes. E6113/6113/34.

British policy in: article in Persian Press alleging formation of Arab Union under British protection. E4351/1330/31.

British position in: article in Iran.
E4073/4073/34.

Persian Railway Syndicate.

Annual Report of. E363/429/34.

— Claim against Persia.

E1849/E429/E3296/E3291/E3296/E3401/
E3310/429/34/E749/749/34.

Persian Transport Co.

Claim against Persian Govt. and Annual Report of company. E1086/1086/34 (file).

Persiska Kompaniet.

Swedish company formed for supply of railway material to Persia. E3264/631/34.

Personalities (Reports on).

Of heads of foreign missions abroad:

— See under subhead RESORTS, ANNALS, of country concerned.

List of missions which have not forwarded personalities reports due at commencement of 1931: reminders: replies.
L3260/L3260/L7425/L7413/L7358/327/30.

Circular instructions to H.M. representatives abroad regarding submission of reports.
W9433/9433/30.

لقطة لاحدى صفحات فهرس وثائق وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٣١

bu Musa: flying of Sheikh of Shargah's flag
on. E462/462/34.

possibilities of air base at Abu Musa in con-
nexion with routes to India via Persia.

E4623/E5016/E5019/432/34.

proposed discontinuance of fast mail service
in. E1874/1874/34 (file).

Arabian Coast: political charge of after de-
parture of officials of Indo-European Tele-
graph Department; arrangements at Jask
and Charbar. E5083/E5202/E5215/12/34.

arms smuggling on Arab Coast.

E5008/5008/34.

anger of creation of a Persian navy on situa-
tion in: interdepartmental meeting.

E5237/E6314/5231/34.

Arabian Coast: certain sheikhs' desire for
protection by Bin Saud and abrogation of
treaties with H.M.G.

E521/452/34/E1086/E545/570/51.

Arabian Coast: attitude of sheikhs: visit of
Commander-in-Chief East Indies Station to
various ports.

E522/523/51/E5397/5397/51/E4423/162/51.

and of Tamb: future of: position in regard
to Anglo-Persian treaty negotiations: pro-
posed lease of to Persian Govt.

E390/E320/T1273/E1381/E1418/E1343/
E5215/E5215/E5390/E4903/230/51.

maintenance of status quo pending negotia-
tions: F.O. minute on present position.

E5316/18/34.

M.G.'s position and interests in: question of
informing Italian Govt. in view of possible
activity of Persian warships under Italian
officers. E4058/E5158/E5314/2283/34.

Copies of personalities reports not to be sent
out of F.O. (except to missions abroad);
copy refused to Treasury.

C5280/C5387/79/27.

Communication of copies of reports to Colonial
Governors, Consuls and Govt. Departments;
F.O. ruling: position of Sudan.

L527/527/405/J1011/1011/1 (file).

Reports on: F.O. ruling as to distribution.

F1403/1403/22.

Abyssinia: list: copy for confidential use of
Govt. of Sudan. J1011/1011/1 (file).

Afghanistan. N1985/1985/57.

Albania: notes on leading personalities: to be
considered as first of triennial reports;
Durazzo asked to number personalities in
future reports. C6728/6728/50 (file).

Argentina. A1461/1461/2.

Austria. C566/566/2.

Belgium. W323/W5023/223/4.

Bolivia. A5205/5205/2.

Brazil. A5108/5108/6.

Bulgaria. C447/447/7.

— Lists of: copy of Who's Who in China.

F7290/7290/10/F6652/5673/10.

Czechoslovakia. C1977/1977/12 (file).

Denmark. N111/111/15.

Ecuador. A1912/1912/54.

Egypt. E326/326/16 (file).

— List of M.P.s. E5008/50/22.

Estonia. N3925/373/29.

Finland. N1905/1205/56.

Germany. C566/566/16.

Greece. C520/520/10 (file).

Guatemala. A5267/5267/2.

ii Arabia : Foreign Relations : Syria.

ish of Syrian Prime Minister to King Ibn Saud : discussion of Arab affairs and of financial relations.

EY1015/51-52-53/EL1022/3/
EL1024/3-4/ESI1389/4-14.

iii Arabia : Foreign Relations : United States.

United States policy : prospect of treaty relations ; determination to avoid Saudi attempts to play off U.K. against United States.

ESI0345/1-2.

iv Arabia : Laws and Decrees.

royal pronouncement concerning the policy of Saudi Arabia with respect to sea bed of areas in Persian Gulf contiguous to the coast of Saudi Arabia : Royal Decree concerning the territorial waters of the Kingdom of Saudi Arabia : texts. EA1276/53.

v Arabia : Reports (Annual).

annual political report for 1949. ESI011/1.

report on Heads of Foreign Missions. ESI902/1.

report on Heads of Commonwealth Missions.

TH12/21.

vi Arabia : Royal Family.

activities of the two Rashidi princes : attacks on King Ibn Saud as a dictator and usurper : alleged United States Ambassador endorsement of this view : visit to Amman and statement by King Abdullah that he would regain their heritage for them. ESI023/3.

LM.R., Bahrain, views on possible fighting between sons of King Ibn Saud in the event of the King's death : suggests protracting of the frontier negotiations until these contingencies materialise. ESI081/22.

France sovereigns for payment of oil royalties by Arabian American Oil Company to King of Saudi Arabia. UEE34/file.

approach to the King on question of non-aggres-

Saudi.

Leader of the South African delegation to the Colombo Conference : visit to U.K. accompanied by wife, as guests of H.M.G.

GC81/37.

Views on return of Ambassadors to Spain.

WS1051/5.

Saugler, Pierre.

British decoration. TD1172/38.

Saugman, Christian D. T.

British decoration. TD1151/5.

Saul & Lightfoot.

Death certificate of late John Wm. Pope.

KL36/2

Sault, Jean du.

See DU SAULT, JEAN.

Saunders.

Messrs Clerke & Hannah's refund of relief debt on behalf of. KG1176/10.

Saunders.

Termination of his employment with A.C.A. : Corinthia : request for F.O. assistance : enable him to obtain a Consular post in Austria. C4985/C5611/C6018/942/3.

Saunders.

Proposed adviser to Mexican iron industry and United Nations Technical Assistance Programme. UEE16/23.

Saunders, Anne, Mrs.

Registration of son's birth. TN3/714.

Saunders, A. Carr, Professor Sir.

Visit to Egypt. JE1103/15-16-17-18.

Saunders, A. H.

Sudan : policy. JE1059/34.

Saunders, Arthur H.

Views on the integration of Europe. UR3211/37.

Saunders, Brana, Mrs. (née Cuminal).

- sion: activities of British and United States Representatives.
E1023/56-59-63-65-69-81-103-39.
Reports on the King's health: examination by United States surgeon: report by Dr. Corkill. ES1943/file.
Celebration of the 50th anniversary of entry into Rydah: question of message from H.M. the King to Ibn Saud: gift from H.M. of a silver salver. ES1943/11-12-13-14-15-16-17-18-19.
King Abdul Azziz Ibn Saud: greetings to The King on anniversary of Accession Day: reply. TR24/2.
Congratulatory messages from The King to Ibn Saud: policy decision. ES1943/20.
Rumours regarding possible abdication of King Ibn Saud in favour of Amir Saud. ES1943/7.
Attitude of King Ibn Saud to possible further attacks in memoirs to be published by King Abdullah. ES1024/5.
Report of supper party given by the Crown Prince in honour of the Sheikh of Kuwait and Syrian Premier: King Ibn Saud attended. ES1943/9.
Interview given by Amir Saud to newspaper Bilad-us-Saudiya: throws some light on his character and views on the government of his people. ES1015/6.
Amir Saud: distress at coolness of relations with H.M.R. ES1051/11-12.
— Visit to Jeddah: conversations with H.M.R. ES1015/7.
— Statement on home and foreign policy. ES1023/1.
Amir Mansur: activities: visit to France and United Kingdom. ES1223/7/ES1942/1-2-3-4.
ind Arabian Air Line.
See AIRCRAFT, &c. (ROUTES AND SERVICES: SAUDI ARABIAN).
Registration as citizen of U.K. and Colonies. TN1/1934.
Saunders, Gabriella, Mrs.
Repatriation. KG1222/18-22-23-24.
Saunders, Gillian Veronica P., Mrs.
See SAUNDERS, HOBART I.
Saunders, H. A. St. G.
House of Commons Librarian: invitation from the Library of Congress of the Argentine to attend a conference: requests F.O. views. AA1761/1.
Visit to U.K. of European wartime resistance groups. W1634/1.
Saunders, Hobart I. (and Mrs. Gillian Veronica P.)
Divorce decree, Boston. KG14528/12.
Saunders, J. E.
Complaints to B.B.C. regarding station at Crowborough. P1012/5.
Saunders, Maisie H., Mrs.
Protection of interests of British bondholders in view of payments of gold by Japan to Siam. FJ1111/10.
Saunders, Peggy Anne (Joyce Alys).
Registration of births. TN3/435.
Saunders, Rengell, Mrs.
See RENOGLI (MRS SAUNDERS), MRS.
Saunders, R. H. N.
King's Messenger: injured in car accident: trip to Calro cancelled: return of personal belongings. YB25/24.
Saunders, Wm.
United States citizen in Chengtu: Chinese refusal of exit permit. KG11030/193.
Saunders, Sobell, Greensbury, Leigh.
Claim of Clarendon Property Ltd. against M. L. Breffort, former Attaché to French Embassy. TP11711/1.

Reference -

FO 371

11434

X/M 00357

FROM U.S. DEPARTMENT OF STATE

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

E 2036
29 MAR 1926

EGYPT

Decode. Lord Lloyd, (Cairo).
28th March, 1926.

D. 1.55 p.m. 28th March, 1926.

R. 2.40 p.m. 28th March, 1926.

No. 111.(R).

This document has been received by Mr. Jordan

صورة لوثيقة على شكل برقية مرسله من مصر الى لندن لاتظهر عليها
كل الارقام ، وامكن تجميع ارقامها من الملف والمجلد الذى تحفظ فيه

FO 371

11434

X/H 00354

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

E

45
E 2036

29 MAR 1926

NY 8036/48/91

-GRAM FROM

Lord Lloyd

Sulro)

II D.)

28th March 1926

29th March 1926

Arabia

endeavour to persuade Bedja tribes to migrate to Mesopotamia

Text message received by Mr. Jordan at Port Sudan from Ibn Saud respecting report by Major of Hail that Abdul Ibn Suwayt, accompanied by British officer known as Abu Humelk, have arrived with tents and aeroplanes at Wady El Amikh and Kerim and, with Ibn Humelk, are encouraging Shammar Anelga tribes to migrate to Irak Ibn-Saud desires men be recruited as tribes, who are restless, may be provoked and men's lives may be in danger.

(Remained Readable).

صورة لبرقية استقبلت في لندن وتظهر فيها جميع الارقام الدالة على

مكان حفظها بالاسلوب الذي اوضحناه

FO 371

11434

X/M 003574

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

E

53

6

Iraki raids into Nejd.Registry
Number } E 2426/48/91.FROM Colonial Office.

No. 8226/26.

Date 15th April, 1926.

Received 16th April 1926.
in Registry
E : Arabia.

Refers to Foreign Office letter of 7th April (E 2247/48/91).
Transmits copy Bagdad telegram to Jeddah No. 55-S of 13th April, (repeated Colonial Office 155 and Jerusalem 55-S), containing message for Ibn Saud respecting measures taken by Irak Government to stop raiding and to punish those responsible for previous raids.

(Copy sent Air Ministry).

صورة لبرقية من وزارة المستعمرات الى وزارة الخارجية وتظهر فيها

الارقام الدالة على مكان حفظها بالاسناد ١١٩٠٩

FO 371

11434

X/M 00354

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

E 2036/48/52

OUT FILE

43

31st March, 1926.

URGENT

Sir,

I am directed by Secretary Sir Austin Chamberlain to transmit to you the accompanying copy of a telegram from His Majesty's High Commissioner at Cairo, containing a

صورة لوثيقة مرسله من وزارة الخارجية الى وزارة المستعمرات وحفظت
نسخة منها في وزارة الخارجية بأسلوب الحفظ والفهرسة الذي اشرنا اليه

FD 371

13738

HN

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT

E 5418 / 2322 / 91 / 13738

الرقم ٩/١٩٧

١٣٤١/٤/١٠
١٩٥٩/٩/٢٧

مذكرة من حضرة صاحب الجلالة الملك
الى

الحكومة البريطانية

تعلم الحكومة البريطانية اننا سرنا من الحجاز هذه اتيام الى
نجد بعد ان تلقينا منها التاكيدات الكاملة بتعهدها بمنح الصلا
الذين تجمعوا بالقرب من حدود الكويت من الالتجاء الى العراق او
الكويت او مسايلتهم ومنع ايعمال اي مساعدة لهم من اي جهة كانت
من تلك الجهات ومروا ونحن نازمين على المميز للصلا حيث كانوا
لتاديهم التاديب الذي يبطل امرهم ولا يجعلهم تقرب لهم قائمة
بعده بحول الله وقوته ولكن اخرنا عن الاسراع في ذلك اشتداد الحر

صورة لوثيقة من وزارة الخارجية السعودية الى وزارة الخارجية
البريطانية تشير الارقام المطبوعة عليها الى اسلوب حفظها في جدة .
ويمكن للباحث بناء الصيغة الجغرافية لها بجمع الارقام المتفرقة من
على الخطاب المرفق والملف والمجلد المحفوظ فيه ، كما هو واضح من

50 371

12250

X/NO 1354

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

D. U.

[This Document is the Property of His Britannic Majesty's Government.]

No. 8.—ARCHIVES.

EASTERN (ARABIA).

[June 27, 1927.]

CONFIDENTIAL.

SECTION 1.

[E 2849/644/91]

No. 1.

Acting Consul Stonehewer-Bird to Sir Austen Chamberlain.—(Received June 27.)

(No. 86. Secret.)

Sir,

Jeddah, June 1, 1927.

I HAVE the honour to transmit herewith my report on the situation in the Hejaz during the period the 28th April to the 31st May, 1927.

2. Copies of this report are being sent to Egypt, Jerusalem, Bagdad, Aden, Delhi, Beirut (for Daoudus), Khartum (through Port Sudan), Singapore and Lagos. I have, &c.

F. H. W. STONEHEWER-BIRD.

صورة لوثيقة جميع ارقام الصيغ البليوجرافية لها موجودة ومرتبطة عليها
 بالشكل المناسب الذي اوضحناه .

ثانيا : وثائق وزارة المستعمرات البريطانية

جاءت علاقة وزارة المستعمرات (Colonial Office (C.O) بالمنطقة العربية متأخرة ، مقارنة بالوزارات البريطانية الاخرى المعنية بالمنطقة كوزارة الخارجية ووزارة الهند . ولم تتعمق علاقة وزارة المستعمرات بالمنطقة العربية الا بعد اسناد الانتداب البريطانى اليها فى عام ١٩٢١ ، واسناد ادارة شئون الشرق الاوسط الى قسم جديد تأسس فيها فى نفس العام ، واوكل امره الى وزارة المستعمرات - دون الوزارات الاخرى - اعتبارا من اول مارس ١٩٢١ واطلق عليه اسم : Middle East Department ويرأسه سير جون شاكبوره Shackburgh الذى كان مسئولا عن شئون الشرق الاوسط ، ونائبا لوكيل وزارة المستعمرات ، قبل واثناء شغله لوظيفته الجديدة كرئيس للقسم .

والحق ان وثائق وزارة المستعمرات لاحتلقت رعاية مماثلة لتلك التى تلقاها وثائق وزارة الخارجية ، فهى تفتقر الى فهراس مطبوعة فى شكل مجلدات سهلة التداول ، ولكنها - على كل حال مفهرسة ومصنفة تصنيفا جيدا ، ولها بطاقات فى دار المحفوظات البريطانية ، يستطيع الباحث من خلالها ان يصل الى ما يريد ، كما انه يستطيع لو اراد استخدام أجهزة الحاسب الآلى فى الوصول الى ما يريد من وثائق وزارة المستعمرات .

ومن حيث الكم ، فان وثائق وزارة المستعمرات قليلة العدد - مقارنة بوثائق وزارة الخارجية - فيما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط ، للسبب الرئيسى الذى اوضحناه اعلاه . وبصفة عامة يمكن القول ان كثيرا جدا من وثائق وزارة المستعمرات ووثائق وزارة الهند موجود ضمن اوراق وزارة الخارجية ، ومن يلقب فى اوراق اى من هذه الوزارات يعنى سوف يدرك هذا الامر بسهولة ويسر (١) ؛ ذلك ان هذه

(١) انظر : جمال زكريا قاسم ، مختارات من وثائق الكويت والخليج العربى المحفوظة فى دور المسجلات البريطانية ، (الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٢) ، ص ٣٠ ومابعدھا .

الوزارات الثلاث كانت تتشاور فيما بينها على الدوام ، وترسل الواحدة منها نسخا الى الاخرين ، بصرف النظر عن درجة الوفاق او الخلاف فيما بينهم . وإكاد اجزم أن من يفحص أوراق وزارة الخارجية جيدا يمكنه الاستغناء - فيما عدا حالات قليلة - عن أوراق وزارة المستعمرات ووزارة الهند .

والنموذج التالي يوضح لنا كيف يمكن بناء الصيغة الببليوجرافية عندما نشير الى وثائق وزارة المستعمرات في حواشى الدراسات التى نقوم باعدادها :

— Shackburgh (C.O.) to Montegle (F.O.), 29 Sept. 1928, 59171,
C.O. 732/36. P.R.O.

ويلاحظ القارئ للوهلة الاولى أن المقاطع التى تتكون منها الإشارة السابقة لا تختلف عن مثيلتها فى وثائق وزارة الخارجية . فهى تتكون من نفس العدد من المقاطع (خمسة مقاطع) :

المقطع الأول : ويحتوى على اسم المرسل والمرسل اليه (وذلك فى حال كون الوثيقة على شكل رسالة) وقد أضفنا بين قوسين اشارتين تفصيليتين ، تدل الاولى على تبعية المرسل الى وزارة المستعمرات (C. O.) وتدل الثانية على تبعية المرسل اليه الى وزارة الخارجية (F. O.)

والمقطع الثانى : ومثبت به تاريخ الوثيقة وهو ٢٩ سبتمبر ١٩٢٨ .

والمقطع الثالث : ومثبت به رقم ملف الوثيقة ، وهو رقم مبسط (بالمقارنة برقم الوثيقة فى أوراق وزارة الخارجية) وهو هنا يتكون من جزء واحد منطوق 59171 أما رقم الوثيقة ذاتها ، فلا يدخل فى حسابات الفهرسة والتصنيف ، بالرغم من وجود رقم مسلسل خاص بالصادر ، ذلك انه ليست له طبيعة موضوعية ، كما هو شأن وثائق وزارة الخارجية . ومع ذلك فمن اليسر التمييز بين وثيقة وأخرى

وجدنا في ملف واحد عن طريق اسمى المرسل والمرسل اليه ، او عن طريق التاريخ .

لها المقطع الرابع : فيضم ثلاثة أقسام : الاول منها C.O. ويعنى ان الوثيقة من بين أوراق وزارة المستعمرات ، والثاني وهو الرقم 732 وهو رقم موضوعي (أى انه يتغير بتغير الموضوع) ، أما الأخير وهو الرقم 36 فهو رقم المجلد الذى تحفظ به الوثيقة .

لها المقطع الخامس فيحتوى على الرموز P.R.O. أى ان الأوراق محفوظة بدار السجلات البريطانية .

ولو قرأنا الاشارة السابقة الى الوثيقة بالكلمات فانها تكون على النحو التالى :

من شاكوبوره (وزارة المستعمرات) الى مونتيجل (وزارة الخارجية) في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٨ ، موجودة بالملف رقم ٥٩١٧١ ، ضمن أوراق وزارة المستعمرات المتصلة بالشرق الاوسط ، في المجلد رقم ٣٦ ، بدار السجلات البريطانية .

واذا اتاحت لنا فرصة استخدام الوثيقة السابقة ذاتها ضمن أوراق وزارة الخارجية ، فان الاشارة اليها تكون على النحو التالى :

— Shackburgh (C.O.) to Montegle (F.O.), 29 Sept. 1928.
E2345/378/91, F.O. 371/12005. P.R.O.

والوثيقة التالية من وثائق وزارة المستعمرات عبارة عن اشارة الى ملاحظات سجلها أحد المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية ووجدت محفوظة في أوراق وزارة المستعمرات ، ولا بأس من أن نشير اليها باعتبارها من مقتنيات وزارة المستعمرات على النحو التالى :

— Minute by Mr. Hall (F.O.), 9 May 1929, 69101, C.O. 732/41, P.R.O.

وقد يعثر الباحث على نسخة من هذه الوثيقة بين أوراق وزارة

الخارجية ، عندئذ سيشير اليها بالطريقة التى سبق ان اوضحناها عند الحديث عن الاشارة الى أوراق وزارة الخارجية .

الرسالة التالية من الوكيل البريطانى بجدة الى وزارة الخارجية البريطانية ، محفوظة ضمن سجلات وزارة المستعمرات ، ولعل وزارة الخارجية أرادت احاطة وزارة المستعمرات بمحتواها ، فارسلت لها صورة منها . وتأتى الاشارة اليها على هذا النحو فى الحاشية :

— Jakins (Jeddah) to F.O., 30 May 1929, 69101, C.O. 732/41, P.R.O.

وهذه رسالة من وزارة المستعمرات الى المقيم البريطانى فى بوشهر، وتماغ ببليوجرافيا على النحو التالى :

— C.O. to the Resident (Bushire), 16 Jan. 1930. 79006, C.O. 732/42, P.R.O.

وفى حال تكرار الاشارة الى اى من وثائق وزارة المستعمرات ، فانها تخضع للقواعد المتفق عليها . فتستخدم *Ibid.* فى حال عدم وجود فاصل ببليوجرافى ، أما اذا وجد فاصل ببليوجرافى فتستخدم *loc. cit.* ولايصح استخدام *op. cit.*

ويوضح هذا المثال كيفية تطبيق هذه القاعدة :

1 — Shackburgh (C.O.) to Montegle (F.O.) 29 Sept. 1928, 5917, C.O. 732/36, P.R.O.

اذا لم يوجد فاصل ببليوجرافى تكون الاشارة الى نفس هذه الوثيقة فى الحاشية التالية مباشرة كما يلى :

2 — *Ibid.*

أما اذا وجد فاصل ببليوجرافى ، فان الاشارة تأتى بعد ذلك كما فى الحاشية التالية :

3 — Shackburgh (C.O.) to Montegle (F.O.) 29 Sept. 1928, *loc. cit.*

loc. cit. هنا تغنى عن ذكر رقم الوثيقة ومكان حفظها فقط .

ثالثاً : وثائق وزارة الهند

يجد الباحث في تاريخ منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية بصفة خاصة أن معظم الوثائق التي تغطي موضوعاتها محفوظة بين أوراق وزارة الهند (L.O.) وذلك منذ انشاء شركة الهند الشرقية البريطانية ، وحتى استقلال الهند في حوالى منتصف القرن العشرين ودخولها في علاقة من نوع جديد مع بريطانيا ، ومنذئذ ووزارة الهند تعرف باسمها الجديد وهو :

— Foreign and Commonwealth Relation Office (F.C.R.O.).

وتضم سجلات وزارة الهند الوثائق التالية : (١)

١ - وثائق شركة الهند الشرقية والوكالات التابعة لها (Factory Records)

٢ - وثائق المكتبة السياسية والسرية (Political and Secret Library)

٣ - المذكرات السياسية والسرية (Political and Secret Memoranda)

٤ - المراسلات والاوراق الخاصة (Special Correspondence and Private Papers)

وتعتبر هذه الوثائق ثروة ضخمة ، تحمل ادق التفاصيل عن جانب مهم من منطقة الشرق الأوسط ، منذ مطلع العصور الحديثة ، حين بدأ الانجليز يقدون بحرا الى المنطقة مرورا الى الهند ، وحتى بداية المبعينيات ، حين انسحبت بريطانيا نهائيا من منطقة الخليج ، التي كانت آخر معاقل الحضور البريطانى الاستعماري في الشرق الأوسط .

وفي منطقة الشرق الأوسط تناخل نفوذ وزارات المستعمرات والخارجية والهند بشكل مزعج للباحث ، الذى يجد - من خلال الوثائق الخاصة بهذه الاطراف جميعا - صراعا احيانا ، وصداما احيانا اخرى ،

وتنافساً في كثير من الاحيان بين هذه الوزارات ، ويظهر ذلك جلياً على مرآة وثائق الربع الاخير من القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين . ولذلك فلا يخلو أرشيف أى من هذه الوزارات الثلاث من أوراق ووثائق متبادلة تتعلق بالوزارتين الاخيرين .

ولما كانت وزارة الهند والادارات التابعة لها في المنطقة العربية تتمتع بأقدمية مطلقة في منطقة الخليج ، فقد ظلت تصارع من أجل ابقاء ادارتها للمنطقة ، او مسئوليتها عن بعض جوانبها على الأقل ، حتى عام ١٩٤٧ ، حين استقلت الهند ، ودخلت في علاقة من نوع جديد مع بريطانيا ، وأعيد تنظيم الادارة في المناطق التي كانت تابعة لوزارة الهند ، بما في ذلك الهند ذاتها فأسندت الى وزارة الشؤون الخارجية والكمونويلث . أما وزارة الخارجية البريطانية فقد تحملت مسئولية الادارة والامراف على المناطق التي كانت تابعة لحكومة الهند في الخليج وشبه الجزيرة العربية . وعلى ذلك فان وثائق الخليج وشبه الجزيرة العربية ، توجد ضمن أوراق وزارة الخارجية البريطانية منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٧١ .

وهكذا فان الاشارة الببليوجرافية الى وثائق المنطقة العربية في الخليج وشبه الجزيرة العربية منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٧١ تخضع للنظام الببليوجراجى الذى سبقت الاشارة اليه عند الحديث عن وثائق وزارة الخارجية . أما الفترة السابقة على عام ١٩٤٧ فان وثائقها تخضع للنظام التالى عند صياغتها ببليوجرافياً :

وفي هذا النظام تتكون الاشارة من اربعة مقاطع :

المقطع الأول ، ويضم اسمى كاتب الوثيقة أو مرسلها ، واسم المرسل اليه، اذا كانت الوثيقة على شكل رسالة ، أو اسم كاتب التقرير أو المذكرة ، اذا كانت الوثيقة تقريراً أو مذكرة .

المقطع الثانى ، ويحتوى على تاريخ الوثيقة ، سواء اكانت رسالة ، أم تقريراً ، أم مذكرة ، أم غير ذلك .

Telegram 10772
From L.M.'s Vice Consul, Mohammarah.
To Political Resident, Bushire.
Re: ...
Date of April received (at May) 1935.



Following the Anglo-Persian Oil Company

by the ... agreement reached but Shaikh of
... until agreement has been
reached between himself and his Majesty's Government but
for the present he is not fit for further discussion.
Letter expected April 30th. Ends.

-Britconsul.

المقطع الثالث ، ويضم الارقام الخاصة بالوثيقة .

المقطع الرابع : وفيه تثبت الاشارة الخاصة بنسبة هذه الوثيقة الى اوراق وزارة الهند . ويمكن الاستغناء عن هذا المقطع الاخير في بعض الحالات التي سبقت الاشارة اليها عند الحديث عن وثائق وزارة الخارجية .

١ - وثائق المقيمة البريطانية :

وبناء على الترتيب السابق ، تأتي الاشارة الببليوجرافية كاملة الى احدى وثائق المقيمة البريطانية الموجودة بوزارة الهند على النحو التالي :

— Political Resident (Bushire) to Political Agent (Muscat),
25 April 1946, R/15/1/35, I.O.R.

ويشير رقم الوثيقة السابقة الى انها من بين اوراق المقيمة البريطانية في بوشهر ، ويتضح ذلك من الحرف R ، وهو اختصار كلمة Residency

وهذه صورة لبرقية مثبتة تحت رقم ٢٧ بالمقيمة البريطانية في بوشهر [انظر شكل رقم (٧)] ، من نائب القنصل بالحمرة الى المقيم البريطاني ، ويجب ان تصاغ هذه الوثيقة ببليوجرافيا على النحو التالي بالحاشية :

— H.M.'S Vice Consul (Muhammarah) to Political Resident (Bushire),
30 April 1935, R/15/1/632,

والوثيقة التالية [انظر شكل رقم (٨)] من الوكيل البريطاني بالبحرين الى المقيم السياسي في بوشهر ، وتأتي صورتها الببليوجرافية بالحاشية على النحو التالي :

— Political Agent (Bahrain) to Political Resident (Bushire).
24 Dec. 1945, R15/2/866, I.O.R.

CONFIDENTIAL.

Political Agency, Bahrain,

No. C/1136.

The 24th December, 1945.

The Political Agent, Bahrain, presents his compliments to

The Hon'ble the Political Resident
in the Persian Gulf, Suvaire.

and has the honour to send him a copy of the under-
mentioned document. The letter was not actually
received by me until the 18th December.

REFERENCE TO PREVIOUS CORRESPONDENCE:

Bahrain telegram No. 622 dated 23rd Dec., 1945.

Description of Enclosure:

P.C.S. letter No. 2/41.13/
4074, dated the 8th December,
1945, with enclosures.

Cancellation of Para. B
of Schedule No. 1 to the
Shahjah Oil Agreement of
1937.



23.

٩٤

FOR
215121866

RETRACT PROVISION OF THE
INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS

وهذه صورة لواجهة وثيقة [انظر شكل رقم (٩)] عبارة عن اتفاقية بين الحكومة البريطانية والشركة الانجلو فارسية للبترول ، بشأن بترول قطر ، والصيغة الببليوجرافية لها تظهر في الحاشية على النحو التالي :

- H.M.G. in the U.K. and the Anglo - Persian Oil Co.,
Agreement relating to the Qatar Oil Company, 5 June 1935,
R/15/1/675, I.O.R.

ب - وثائق القسم السياسى والمرى :

اما اذا كانت الوثيقة من بين وثائق القسم السياسى والمرى لحكومة الهند ، فانها تظهر عند اثباتها في الحاشية على النحو التالى :

- Agent and Consul (Zanzibar) to I.O., 3 March 1899,
L/P & S/20/C. 264, I.O.R.

وفىما يلى نموذج آخر يوضح اسلوب الاشارة الى الوثيقة في الحاشية ، اذا كانت امرا ، او قانونا ، او مذكرة ، او ما شابه ذلك ، وليست في شكل رسالة :

- Decree issued by Sultan of Zanzibar, «Anti - Slave Operations
1888 - 1891», L/P & S/20/C. 246, I.O.R.

ويشير المقطع الثالث في الوثيقة السابقة الى انها من بين المذكرات السياسية والسرية والملفات المصنفة على اساس موضوعى ، ويرمز الرقم 20 الى مجموعة الكتيبات والنشرات التى تهتم ببحث قضايا معينة للاستخدام الرسمى من جانب الموظفين المعنيين بها ممن تقع هذه القضايا في دائرة اعمالهم ، وتعنى هذه الكتيبات بموضوعات تاريخية وجغرافية محددة ، واخرى سياسية عامة .

واذا ورد المقطع الثالث على هذه الصورة مثلا : L/P & S/10

DATED 5th June

HIS MAJESTY'S GOVERNMENT OF
UNITED KINGDOM

and

- to -

THE ANGLO-PERSIAN OIL CO.
LIMITED

A G R E E M E N T

relating to the Qatar Oil C

COPYRIGHT PHOTOGRAPH NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS	
Reference	FOR R/15/11/673
g	111

فان ذلك يعنى أن الوثيقة من بين أوراق القسم السياسى والمرى فى حكومة الهند ، وبخاصة الملفات التى تضم موضوعات محددة ، تكونت نتيجة لجمع المراسلات المتعلقة بموضوع واحد فى ملف واحد ، وتسمى بالانجليزية Subject Files

اما اذا ورد المقطع الثالث على هذا النحو مثلا : L/P&S/7 فانها تعنى أن الوثيقة واحدة من بين مجموعة المراسلات أو المذكرات التى قد لا ترتبط معا بموضوع معين ، ولكن بجمعها معا يتضح انها صادرة عن حكومة الهند الى حكومة لندن ، بهدف اطلاعها على أحداث المنطقة ، أو بيان موقف معين لحكومة الهند تجاه أى من القضايا التى تعنيها أو تلك التى تعنى الحكومة البريطانية .

يفهم مما سبق أن كل رقم تال للرموز السابقة له دلالة العامة والموضوعية ، أما الأرقام التالية للرقم الرئيسى فتعنى بالوثيقة بشكل مباشر . ولسنا هنا بصدد تصنيف أوراق وزارة الهند ، وأن ما يعيننا هو تقديم نماذج لاسلوب عرض أو صياغة مثل تلك الوثائق بالحاشية ، والنماذج التى سبقت الإشارة إليها تهتم بهذه الناحية ، من خلال اثبات مقاطع الوثيقة الأربعة ، وبالترتيب المنطقى المناسب ، وهو ترتيب ينسجم منهجيا مع نظام الإشارة الى وثائق وزارة الخارجية ووثائق وزارة المستعمرات .

وهكذا يلاحظ القارئ أننا انتهجنا منهجا ثابتا تجاه صياغة مختلف الوثائق البريطانية ، يعتمد أساسا على معرفة واضحة بدلالات الأرقام والرموز ، وتحديد المقاطع الرئيسية لتلك الأرقام ، ثم صب هذه وتلك فى قوالب ثابتة متماسكة ومترابطة ومتكاملة مع غيرها فى نفس الوقت ، بحيث يخرج بناء الحاشية ، أو ما اصطلاحنا على تسميته بالصيغة الببليوجرافية للحاشية ، فى صورة رصينة .

وقد يكون من الصعب على غير المتعاملين مع الوثائق البريطانية

متابعة هذا الجزء بخاصة ، ولكن تلك الصعوبة يمكن ان تزول بالممارسة العملية ، وبالتعامل المباشر مع تلك الوثائق ، وتطبيق ما اوصينا به على الواقع .

وفي حال تكرار الاشارة الى اى من وثائق وزارة الهند فانها تخضع للقواعد المتعارف عليها ، ففي حال عدم وجود فاصل ببلجيوجرافى تستخدم *Ibid.* ، وفي حال وجود فاصل ببلجيوجرافى تستخدم *Loc. cit.* اما *op. cit.* فلا تستخدم مطلقا مع الوثائق .

والنموذج التالى يوضح ما نريد الذهاب اليه :

1 — Agent and Consul (Zanzibar) to I.O., 3 March 1899,
L/P&S/20/C, 246, I.O.R.

فاذا لم يوجد فاصل ببلجيوجرافى فان الحاشية رقم ٢ تاتى هكذا :

2 — *Ibid.*

اما اذا وجد فاصل ببلجيوجرافى فان الحاشية التالية لهذا الفاصل تاتى هكذا :

3 — Agent and Consul (Zanzibar) to I.O., 2 March 1899, *loc. cit.*

و *loc. cit.* تفيد الاستغناء عن رقم الوثيقة ومكان حفظها فقط .

472/7



Downing Street,

19th July, 1928.

Communications on this subject
should be addressed to—
THE UNDER SECRETARY OF STATE,
Colonial Office,
London, S.W.1.
and the following
Number quoted: 59106/28.



Sir,

I am directed by Mr Secretary Amery to
acknowledge the receipt of your letter of the 10th of
July reporting on the progress and the results of your
recent mission to Jeddah to negotiate a settlement of
outstanding questions with His Majesty King Ibn Saud.
The circumstances which led to the suspension of your

صورة لاحدى وثائق وزارة المستعمرات ويظهر عليها اسلوب صياغتها
ببليوجرافيا .

رابعاً : الاوراق الخاصة

لانتقل الاوراق الخاصة أهمية عن الوثائق الرسمية في استخدامها التاريخية ، بل لعلها تكون أكثر أهمية في بعض الاحيان ، خاصة اذا كانت هذه الاوراق لشخص عظيم أو مسئول كبير ، لذلك لايجب اهمال مثل هذه الوثائق غير الرسمية ، لانها تقدم في كثير من الاحيان ما لاتقدمه الوثائق الرسمية من معلومات وتحليلات وشروح لكثير من المواقف التي قد يراها المؤرخ غامضة .

ولكن يعيب الاوراق الخاصة ان الوصول اليها في بعض الاحيان يكون صعباً ، أو مستحيلاً . وذلك لعدم وجودها أو حفظها في مكان محدد ، كما هو الحال بالنسبة للاوراق الرسمية . فعادة ما تكون تلك الاوراق محفوظة في منزل صاحبها ، أو في منزل أحد ورثته ، وأحياناً تعطى هذه الاوراق الى إحدى دور البحث العلمى أو الجامعات ، وفي أحيان أخرى تعطى لدور المحفوظات القومية ، وفي كثير من الاحيان تحجب هذه الاوراق - عن عمد - عن طالبها ، وفي أحيان أخرى تعدم بمعرفة صاحبها أو بمعوفة ورثته بناء على وصية . وقد يسمح القائمون على حفظ هذه الاوراق للباحثين بالاطلاع عليها أو على بعضها ، وقد لايسمحون بذلك أبداً .

وفي بعض الدول المتقدمة يوجد دليل مطبوع بإمكان حفظ الاوراق الخاصة بالشخصيات العامة ، واوراق المسؤولين الذين شغلوا مناصب هامة ، مما ييسر إمكانية الاطلاع على تلك الاوراق بعد الحصول على موافقات بذلك ممن يعينهم الامر .

ومن بين المراجع التي ترشد الباحثين الى مواضع الاوراق الخاصة في بريطانيا على سبيل المثال : كتاب في مجلدين نشره C. Cook في عام ١٩٧٥ ، وبياناته كما يلي :

— C. Cook (ed.), *Sources in British Political History, 1900 - 1951*, 2 vols London ١٩٧٥

وعنوان المجلد الاول من الكتاب المابق هو :

— A Guide to Archives of Selected Organisations and Societies.

والباحث في هذا المجلد يستطيع ان يعرف اماكن حفظ أوراق بعض المنظمات والجمعيات البريطانية ، وهى أوراق لا تدخل ضمن أوراق أرشيف الدولة الرسمى .

وعنوان المجلد الثانى من الكتاب نفسه :

— A Guide to the Private Papers of Selected Public Servants.

ويرشد هذا المجلد الى أوراق بعض الشخصيات العامة والمسؤولين فى الحكومة البريطانية .

ونحن فى حاجة ماسة الى انجاز مثل هذا العمل العلمى الضخم ، الذى ييسر للباحثين مهمتهم ويوفر كثيرا من وقتهم . فليس لدينا فى العالم العربى - فيما اعلم - دليل واحد منشور لمثل هذه الاوراق ، ناهيك عن افتقار دور الوثائق العربية للفهرسة والتصنيف ، وغير ذلك من أوجه القصور ، الذى ينعكس سلبا على الباحثين وأبحاثهم .

والإشارة الى الاوراق الخاصة فى الحاشية لاتفكر عن الإشارة الى الوثائق الرسمية ، الا عند اثبات ارقامها وأماكن حفظها ، كما يتضح من النموذج التالى :

— Sir George Rendel, Memorandum on : Bushire and Bahrain,
19 Jan. 1932, Private Papers of Sir George Rendel, St. Antony's
College, University of Oxford, Box 2.

الإشارة السابقة هى الصيغة الببليوجرافية الكاملة لوثيقة ، فى شكل مذكرة ، أعدها سير جورج رندل ، وكيل وزارة الخارجية البريطانية لشئون الشرق الاوسط ، حول الادارة البريطانية فى الخليج بين بوشهر

(على الساحل الايراني) والبحرين ، في ١٩ يناير ١٩٣٢ . وهذه المذكرة محفوظة ضمن اوراق رندل الخاصة ، في كلية سانت انتوني ، بجامعة اكسفورد ، بالصندوق رقم ٢ .

وتحتوى هذه الاشارة كما عرضناها طبقا لمنهج فهرستها على عدة مقاطع :

- الاول : ورد فيه ذكر كاتب الوثيقة .
- والثاني ورد فيه موضوع الوثيقة .
- والثالث ورد فيه تاريخ الوثيقة .
- والرابع ذكر فيه مكان حفظ الوثيقة .
- والخامس ورد فيه ذكر رقم الصندوق المحفوظة به الوثيقة .

ويجب على الباحث ان يحافظ على اثبات هذه المقاطع عند كل اشارة الى وثيقة أو ورقة من بين الاوراق الخاصة لاي مسئول ، ولكن عليه - بعد ان يضع الاشارة التفصيلية للوثيقة عند اول ذكر لها - ان يضع شكلا مختصرا لهذه الاشارة ، وتلك اخبار للمساحة في الحاشية . ويمكن اختزال الاشارة الى الوثيقة السابقة على النحو التالي :

— G. Rendel, Memo. on Bushire and Bahrain, 19 Jan. 1932.
(Rendel Papers) II.

والاشارة المختصرة السابقة تضم كل المقاطع التي حرصنا على تضمينها الاشارة التفصيلية المذكورة اعلاه .

فقد اختصرنا كلمة Memorandum الى Memo. وهذا الاختصار متعارف عليه بين الباحثين .

واختصرنا اسم رندل ولقبه الى كلمة واحدة لايمكن أن تختلط مع غيرها من الاسماء فكتبنا Rendel بدلا من Sir George Rendel

اما موضوع الوثيقة فقد ابقينا عليه كما هو ، لانه يقع في كلمتين
اساسيتين فقط ، ولكن في حال وجود عنوان طويل فانه من الممكن
اختصاره بالشكل المناسب .

وبالطبع فان تاريخ الوثيقة لا يختصر ، الا في اسم الشهر اذا كان
طويلا .

اما الاشارة الى ان هذه الوثيقة هي من بين الاوراق الخاصة بسير
جورج رندل المحفوظة في كلية سانت انتوني بجامعة اكسفورد ، فقد
اختصرناها الى كلمتين اثنتين هما : (Rendel Papers) واضعنا الكلمتين
بين قوسين ، دليلا على انهما رمز للصيغة المطولة التي ذكرها الباحث
عند اول اشارة الى تلك الاوراق الخاصة .

اما الاشارة الى رقم الصندوق ، فقد اسقطنا كلمة Box كما نسقط
عادة كلمة Volum ، عند الاشارة الى الكتب والدوريات ، وفي هذه
الحالة ، من المحتمل ان يكتب رقم الصندوق ، كما يكتب رقم المجلد ،
بالحروف اللاتينية ، ليفهم القارئ ان الاشارة هي الى صندوق او
مجلد ، وبناء على ذلك استعضنا عن هذه الصيغة (Box 2) بالرقم 2
فقط في صورة اللاتينية ، فتصبح على هذه الهيئة (II) . ولا حرج في
استخدام هذه الاختصارات او الرموز طالما ان البيانات التفصيلية للوثيقة
ذكرت كاملة عند ورودها لأول مرة ، وان القارئ وقف عليها كاملة
في البداية . واذا تعذر على الباحث استخدام الارقام اللاتينية فيمكنه
استخدام الارقام العربية ، بشرط ان يجعل لنفسه نظاما يتتبعه باستمرار
على طول البحث .

ونعرض هنا لنموذج آخر من الاوراق الخاصة لاحد المسؤولين
البريطانيين ، الذين خدموا حكوماتهم في منطقة الشرق الاوسط ، وكان
له دور مؤثر في صناعة القرار تجاه المنطقة العربية ، ذلك هو
Sir Gilbert Clayton . ولتكن الاشارة الى الوثيقة التالية من بين اوراقه
الخاصة :

- C.O. to Sir Gilbert Clayton, 19 July 1928, Private Papers of Sir Gilbert F. Clayton, The Sudan Archives, School of Oriental Studies, University of Durham, Box 472, file 1.

ويلاحظ القارئ وجود اختلافات واضحة بين محتوى هذا النموذج والنموذج السابق عليه مباشرة ؛ فالوثيقة الأخيرة تخص نخصاً آخر غير الشخص الذى ورد اسمه فى المثال الاول ، كما ان هذه الاوراق محفوظة فى مكان آخر ، وأن الاشارة الى الصندوق الذى تحفظ به الوثيقة تختلف عن الاشارة الى الصندوق فى المثال الاول . ومع ذلك فإن المنهج فى عرض الوثيقة فى الحاشية كان واحداً ، وهذا الامر بيد الباحث ، الذى يستطيع — اذا أراد — ان يضع لنفسه منهجاً ، وأن يسير عليه فى كل الاحوال ، ومع أن وضع المنهج يبدو امراً سهلاً ، الا ان الالتزام به لا يبدو كذلك .

فاذا أردنا أن نطبق قاعدة الاختصار على هذا النموذج عند الاشارة اليه فى الحاشية ، كما فعلنا فى النموذج الاول ، فإنها تاتى على هذا النحو :

- C.O. to Clayton, 19 July, 1928. (Clayton Papers) 472/1.

وبالمقارنة بين هذه الاشارة المختصرة الواضحة الدلالة والاشارة التفصيلية ، يتأكد لنا كيف يمكن اخراج مساحات كبيرة فى الحاشية . ويلاحظ القارئ ان هذه الوثيقة صادرة عن وزارة المستعمرات ، وبالتالى فليس من المشكوك فيه ان تكون صورة من اصل محفوظ فى اوراق وزارة المستعمرات ، فاذا تعذر على الباحث الحصول عليها من بين اوراق كلايتون الخاصة ، يمكنه الحصول عليها من اوراق وزارة المستعمرات فى دار المحفوظات البريطانية .

وليس من المستبعد أن توجد هذه الوثيقة بين اوراق وزارة الخارجية ، على أساس ان الوزارات المعنية بمنطقة معينة كانت تحيط

بعضها علما بما تفعله أو ما تعتزم أن تفعله في هذه المنطقة ، كما هو الحال في منطقة الشرق الاوسط ، التي كانت وزارات الهند والخارجية والمستعمرات والطيران والادmirالية والخزانة معنية بها - ويتقصى أماكن أخرى لوجود هذه الوثيقة يتبين لنا أنها موجودة بين أوراق وزارة الخارجية ، والاشارة اليها تأتي عندئذ طبقا لمنهج الاشارة الى أوراق وزارة الخارجية الذى فصلناه فيما سبق على النحو التالى :

— C.O. to Clayton, 19 July 1928, E 3710/2068/91, F.O. 371/13014, P.R.O.

ويبدل هذا النموذج على أن دقة الاشارة الى الوثيقة يمكن أن تقود القارئ الى مكان حفظها بسهولة ، سواء اكانت موجودة في هذا المكان أو ذاك .

وفي حالة اعادة الاشارة الى هذه الوثيقة مرة أخرى ، سواء اكانت من بين الاوراق الخاصة ، أو أوراق وزارة المستعمرات ، أو وزارة الخارجية ، فإن الاشارة تأتي على هذه الهيئة :

— اذا جاءت اعادة الاشارة بدون فاصل ببلجيوجرافى ، فيكفى ان تكتب *Ibidem* بدون ذكر لرقم الصفحة ، لان ذلك غير وارد في الوثائق .

— واذا جاءت اعادة الاشارة بعد وجود فاصل ببلجيوجرافى ، فيكتب المقطع الاول والمقطع الثانى ثم تضيف *loc. cit.* اشارة الى ذات الموضوع . فتكون الاشارة هكذا :

C.O. to Clayton, 19 July 1928, *loc. cit.*

وهذه اشارة الى محاضرة غير منشورة ، مخطوطتها محفوظة في كلية سانت انتونى بجامعة اكسفورد ، ضمن الاوراق الخاصة بسان جون قبلبى [انظر الشكل رقم (١٠)] وبعد التعرف على كل اوراقها تأتي الاشارة اليها بالحاشية على النحو التالى :

St J Philby, «British Policy in Arabia, 1919 - 1926», a lecture
at Fabian Society, 30 April 1926, Papers of St J Philby, St
Antony's college, University of Oxford, Box 18, File 9

وعند اعادة صياغة هذه الحاشية مختصرة ، تكتب على النحو
التالى :

— Philby, «British Policy in Arabia, 1919 - 1926», 30 April 1926,
(Philby Papers) 18/9

ولعله من المفيد ان نؤكد هنا على أن اعادة الاشارة الى الوثيقة،
بعد ذكرها أول مرة يكون باستخدام احد هذين الاصطلاحين : *Ibid.*
او *loc. cit.* ولايستخدم الاصطلاح الثالث *op. cit.* مع الوثائق ابدأ،
لان ذكر *op. cit.* يقتضى وجود اسم المؤلف ، مما قد يحدث خلطاً بين
كون الاشارة لوثيقة وبين كونها لكتاب أو مقال .

والاقلاب فى الوثائق بصفة عامة تترك ولا تحذف من الاشارة
البibliوجرافية وذلك على عكس ما هو متبع فى الكتب والمقالات .

وتخضع الاشارة الى الاوراق الخاصة العربية لنفس ضوابط وقوانين
الاشارة الى الاوراق الخاصة الافرنجية ، ومما يؤسف له انه لايجد
لدينا امثلة حية يمكن أن نقدمها للقارئ لان مثل هذه الاوراق الخاصة
ان وجدت فانها لاتكون عادة مفهرسة أو مصنفة ، وبالتالي يصعب
اخصاعها لقوانين الاشارة المتفق عليها ، او لاي قوانين أخرى بغير
فهرستها بطريقة علمية .

Doc XVII - 9 file
Pleby Papers

DS 42.3.37

Great Britain and its Arabian Problems:

When I first went out to India in the Indian Civil Service 50 years ago The Englishman's word was his bond. Today his bond is not accepted without scrutiny - his word is no longer sufficient. It is a sad state of affairs, but it is true. If any of you doubt it, ask the Arabs; ask the people of any of the oriental countries - ask the Jews !

Had it been otherwise there would have been no need of my addressing you this afternoon. Great Britain should have had, would have had no Arabian problems to discuss, beyond the normal diplomatic problems that arise between one independent, sovereign country and another. Great Britain would have had no Arabian problems if her plighted word had stood the test of temptation. Oil and air have tempted her from the path of virtue, which made her once so great -

صورة لوثيقة من بين أوراق فيليبس الخاصة وتظهر عليها أرقام حفظها

ST. ANTHONY'S COLLEGE
MIDDLE EAST LIBRARY
PRIVATE PAPERS

05/13

[illegible]

I have had the pleasure of receiving your letter of the 10th inst. and in reply to inform you that the same has been forwarded to the proper authorities for their consideration. I am, Sir, very respectfully,
 Yours, etc.

472/6

Colonial Office,

Secret:

22 June 1928.

Personal.

My dear Air Chief Marshal,

I have read the Air Staff memorandum, dated May 8th 1928, of which you gave me a copy when I came to see you, and I quite agree in general with the principles which it lays down.

صورة لوثيقة محفوظة ضمن اوراق كلايتون الخاصة في ارشيف السودان
بجامعة درم .

Jerusalem, 18th May, 1947.

Dear Lord Plumer,

You would like to know how matters are progressing here. I am afraid I cannot say that a satisfactory solution of the difficulties is in sight. I have had a good many interviews with Ibn Saud and although they have not led to any agreement they have at least clarified the situation and shown what his views really are.

He is firm on the question of the fortified posts not only at Dussaiyah but elsewhere in the desert, and will not give way in his demand that they should be dismantled. He justifies his objection by the terms of Article 3 of Uqair Protocol to which he gives a very different interpretation to that placed upon it by H.M.G. and the Iraq Government, or even to that which is justified by the wording. He insists that he has always been strongly

صورة خطاب من كلايتون الى بلومر محفوظة ضمن اوراق كلايتون

الخاصة في جامعة درم .

خامساً : الوثائق العربية

إذا كانت القاعدة الملزمة للجميع في مجال الصياغة الببليوجرافية للمطبوعات العربية في الحاشية غائبة في كثير من الأحيان ، فإنها لم تنشأ أصلاً في مجال الصياغة الببليوجرافية للمخطوطات . وسوف نحاول ، على ضوء ما بين أيدينا من وثائق ، أن نضع تصوراً نعتقد في أنه أنسب أساليب الصياغة الببليوجرافية للوثائق غير المنشورة .

والتصور الذي نقترحه ، وهو يستفيد من القواعد الأوروبية والأمريكية للصياغات الببليوجرافية كثيراً ، إنما يحرص على أن تتضمن الإشارة إلى وثيقة ما المقاطع الرئيسية التالية :

- ١ - اسم المرسل والمرسل إليه (إذا كانت الوثيقة في صورة رسالة أو برقية) .
- ٢ - عنوان الوثيقة - إن وجد .
- ٣ - تاريخ الوثيقة ، ويقصد به تاريخ الإرسال ، أو التاريخ المرفق بالتوقيع .
- ٤ - رقم الوثيقة .
- ٥ - رقم الملف ، أو الدوسيه ، أو المجلد ، أو الصندوق ، أو أي منها إذا توفرت بيانات ذلك .
- ٦ - وأخيراً مكان حفظ الوثيقة .

ونعتقد في سلامة الترتيب السابق ، لأنه يراعى القواعد الببليوجرافية العامة ، ويسير مع حركة بناء الوثيقة في الأصل سيرة طبيعية . ولعل هذه الصياغة الببليوجرافية المقترحة ، في غياب فهرسة وتصنيف شامل لمعظم دور الوثائق العربية ، تكون شعاعاً منيراً يسترشد به الباحثون والمترددون على هذه الدور ، حتى تتمكن كل دار من وضع نظامها الخاص بها ، أو تتفق كل الدور على وضع نظام موحد ،

دفتر رقم ١٠٠٠٠
صورة الأستاذ الكريم رقم ١٠٠٠٠
سنة : الجنازة العامة

ال : حضرت السيد محمد حسين احمد الساعاتي بسم الله الرحمن الرحيم

بعد السجود والسلام والثناء على خيركم ومنه اليك كتابكم صعبة كتابكم
لكم جنته الى بند جنة لقضاء بعضه معكم النيرة ومكتت فيه
بعضه واشاره الطريق قد طرق لنا سلكه فنته العير وبمقتضى الله
دعوة الى ذاتكم استحسنه ارسال مكتوبه الى المذكورين فيقولون
الفئة فارسلت لكتبتونه ونظرا في الجواب الواردة الفئة التي
م مامونك ونظرا باسرون وجه واجبه صورة وكذلك انشيت بعضه
في النواحي لزم اعلمهم واستغفركم تحريرا وتوسيعا لمحافظة الدين
من ظنوا فيك من السيد زبيدة من الذين ياتون آلاف تالعاته رجاله صاء
به عن ناله الاشجار المرفوعة بمقتضى البلاء والبلاء والفقارة
الحريزة الشقاوة وجملا انفسهم انه للفناء والفئة وذهبوا الملك
كثيرا فعاد كبريل يكونه سببا لتلاف انفسهم ومعلوم عند الله العالم
به بيان وقتنا المرة بعد المرة والله الحمد والمنة وهذه الوقت وفرة
مرة وكثرة ساكرنا باهرة وليس بأعجز عنه تأديبه وتربية المذكورين

دفتر رقم ۱۸ معبد ترکی
تجهت الرشید رقم ۱۰ بتاريخ ۱۴ رجب ۱۳۴۸
س: البشارة العالم
ال: حضرت الباشا محافظ مکه

في وعده في مكاتبة رستم افندي اسيد جبرك جده الواردة اخيرا
له حضرت محافظ مكة في وادع له واسر بلق حضرت اغا حاكم القنف
بندى كاتبه ديوانكم بان قد التوجه لمستكم الشريف محمد بن محمد
الذي فخصبه به على خمس اهدا بانه قد لم يحضر عندما اراد اذ
تجد الشيخ المذكور فخصب الشريف الموس الى ذرية للفنة ورا
شيخ بهال الا واشتيا عير وبدو طرفة والهيرو الباشا في الخامس
دعة الدولة على عاكر الشاء [البشارة] الموجوده في عير وقت
لا تغدار ما منهم والتموا الباشا الرقلمى غشه وطلبه وانه
الهند - عاودة ورا انه اخبركم بحقيقة الواقعة - قد مر كتب الركن
له احمد اميرالليته ووكيل الشريفة بركات الشريف منصور
المنفوسا وياحقوا جميعه اجا وانه جده اغا طلبه به اس
المذكور الذي فراسة وقلبه من الجبانة [الذخيرة] والمر
س: وانكم عندما سمعتم بالعيد المذكور ابغضتم الشريف منديل

عندئذ سيكون من الضروري على الباحثين الالتزام بنظام الفهرسة والتصنيف المعمول بها في هذه الدور .

وفيما يلي منسعى لتطبيق المنهج السابق على أوراق مجلس الوزراء المصري ، واليك الامثلة التالية :

- من حسين راضى (المفوضية المصرية باستوكهولم) الى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية (القاهرة) ، بدون تاريخ ، وثيقة رقم ٢٤٤ ، ملف رقم ٩/٨ ، مجلس الوزراء المصري .

لقد جمع النموذج السابق كل أليانات المتوفرة عن الوثيقة ، والملف الخاص بها ، ومكان حفظها . ونرى - ادخارا للمساحة في الحاشية - اختصار هذه الميعة الى العبارات الاسمية منها ، دون الاجلال بالمحتوى او مضمونه . ونقترح ان تبنى الاشارة إليها على هذا النحو في الحاشية :

المفوض ~~المصري~~ راضى (مفوضية مصر باستوكهولم) الى وكيل وزارة الخارجية (القاهرة) ، د . ت ، وثيقة ٢٤٤ ، ملف ٩/٨ ، مجلس الوزراء المصري .

وهذه مجموعة من النماذج التوضيحية في صيغتها النهائية :

- من وزير الخارجية المصرية الى د . محمود فوزى (مكتب الامم المتحدة بنيويورك) ، ١٨ فبراير ١٩٤٨ ، دوسيه ٦٤ - ٥/٨ ، ج٢ . مجلس الوزراء المصري .

- من قنصل مصر العام بالنيابة (القدس) الى وكيل وزارة الخارجية (القاهرة) ، ٩ يونية ١٩٤٥ ، دوسيه ٦٤ - ٥/٨ ، ج٢ ، مجلس الوزراء المصري .

- من وزير الخارجية (المصرى) الى رئيس مجلس الوزراء (المصرى)،
٢٢ يونية ١٩٣٩ ، « صورة تقرير القنصلية الملكية المصرية بالقدس ،
بشان اثر الكتاب الابيض البريطانى فى فلسطين » ، دوسيه ٦٤ -
٥/٨ ، ج٢ ، مجلس الوزراء المصرى .

ويلاحظ هنا أن الرسالة تحمل عنوان التقرير ، ولذلك يجب ان
يثبت التاريخ بعد المرسل اليه ، وليس بعد عنوان التقرير ، لان التقرير
كان قد أعد فى مناسبة سابقة ، على اعداد الرسالة .

- من السفير المصرى (باريس) الى وكيل وزارة الخارجية (القاهرة)
برقية ١١/٣٠٥ ، ١٣ يونية ١٩٤٨ ، دوسيه ٦٤ - ٥/٨ ، ج٣ ،
مجلس الوزراء المصرى .

- من السفير المصرى (طهران) الى وكيل وزارة الخارجية (القاهرة)
برقية ٨/٣٨٣ ، ٢٣ يونية ١٩٤٨ ، دوسيه رقم ٦٤ - ٥/٨ ، ج٣ ،
مجلس الوزراء المصرى .

- من القائم بالاعمال المصرى (واشنطن) الى رئيس مجلس الوزراء
(القاهرة) ، ١٧ فبراير ١٩٤٨ ، وثيقة ٢٧ ، دوسيه ٦٤ - ٥/٨ ،
مجلس الوزراء المصرى .

• وهذه امللة من الوثائق العربية فى دار الوثائق القومية بالقاهرة :

- من عبد الله بن سعود الى محمد على باشا ، د.د . ، وثيقة
٢٣ ، محفظة ٤ بحرياً ، دار الوثائق القومية بالقاهرة .

- من محمد بن عقيل الى محمد على باشا ، فى ١٧ شوال ١٢٣٨ هـ ،
وثيقة ١٥٠ ، محفظة ٨ بحرياً ، دار الوثائق القومية بالقاهرة .
[انظر صورة الوثيقة شكل رقم (١١)] .

- من عبد الله بن سعود الى محمد على باشا ، ٢٩ صفر ٢ ، وثيقة

- ٩ ، محفظة ٤ بحرياً ، دار الوثائق القومية بالقاهرة .
- من عبد الله بن سعود الى الدولة العلية ، د.ت. ، وثيقة ١٢٢ ،
محفظة ١٦ بحرياً ، دار الوثائق القومية بالقاهرة .
- من طوسون الى محمد على ، ٧ صفر ١٢٢٩ هـ ، وثيقة ٦١ ،
محفظة بحرياً ، دار الوثائق القومية بالقاهرة .
- وهذه امثلة من الوثائق التركية المنقولة الى العربية في دار الوثائق
القومية بالقاهرة :
- من يوسف باشا (والى الشام) الى محمد على (والى مصر) ،
١٩ ذى الحجة ١٢٢٤ هـ ، وثيقة ٢١ ، محفظة ١ بحرياً ، دار
الوثائق القومية بالقاهرة .
- من الجناب العالى الى السيد محمد عقيل (أحد السادات العمانية
المقيم في جدة) ٥ ذى الحجة ١٢٣٨ ، وثيقة ١٥٣ ، دفتر ١٤
معية تركى ، دار الوثائق القومية بالقاهرة . [انظر صورة الوثيقة
شكل رقم (١٢)] .
- من يوسف باشا (صدر الاعظم) الى محمد على (والى مصر) ،
٢٩ ربيع الاخر ١٢٢٤ هـ ، وثيقة ١٨ ، محفظة ١ بحرياً ، دار
الوثائق القومية بالقاهرة .
- من محمد على الى الدولة العلية ، ١١ محرم ١٢٢٣ هـ ، وثيقة ٨ ،
دفتر معية تركى ص ١٢ ، ١٣ ، دار الوثائق القومية ، بالقاهرة .
- من موسى باشا (نائب السلطان) الى محمد على ، ٨ شوال
١٢٢٢ هـ ، وثيقة ٥ ، دفتر ١٤ معية تركى ، دار الوثائق القومية
بالقاهرة . [انظر صورة الوثيقة شكل رقم (١٣)] .

سادسا : اللقاءات والمكاتبات الشخصية

يسعى كثير من الباحثين ممن يكتبون موضوعات حول فترات معاصرة الى اجراء لقاءات مع شخصيات كان لها - او يعتقد في ان كان لها - دور في صناعة الاحداث التاريخية في فترة معينة . ولا بأس في ذلك ، وفي كثير من الاحيان يخرج الباحث من مثل هذه اللقاءات بعض الحقائق التي قد يصعب عليه الحصول عليها من بين أوراق الارشيف فضلا عن ان الباحث حين يلتقي بالاحياء انما يتجسد امامه الماضى حيا ، ليس في شخص من يلقاه . من صناع الاحداث التاريخية فحسب ، وانما في كلماته وتعبيراته وتجسيده للمصور والمواقف التي عاشها . فيشعر الباحث وكأنه عاش الفترة التي يكتب عنها ، او على الأقل يزى من عاشوها وهم يعكسون صورتها على مرآة حياتهم .

وقد لايمكن الباحث من لقاء اى من الشخصيات التي يسعى اليها لسبب او لآخر ، ولكنه يستعيز عن ذلك بالكتابة الى هذه الشخصية مستفسرا عن موقف ، او موضوع ، او نقطة فرعية ، فنكتب هذه الشخصية الى الباحث ردا او ردودا على استفساراته في شكل رسائل بريدية .

وسواء أجرى الحوار بين الباحث والشخصية المستولة في فترة بحثه ، بشكل مباشر او من خلال رسائل بريدية متبادلة ، فان هذه وتلك لها ضوابط عند صياغتها ببلوجرافيا بالبحائية ، ويجب ان نشير هنا الى ان هذه اللقاءات وتلك الرسائل تعتبر من بين المصادر الاولية لموضوعات البحوث التاريخية المعاصرة ، وتعامل معاملة المخطوطات .

ومع ان اللقاء يتم شفاهة في الغالب ، الا ان الباحث مطالب بأن يسجل أولا بأول ما دار بينه وبين محدثه بكل وضوح ودقة ، وعليه بعد انتهاء الحديث ان يحصل على تصديق محدثه على كل ما صاغ من عبارات اثناء اللقاء . وبذلك يتحول اللقاء الشفوى الى وثيقة خاصة (غير رسمية) .

وعند استخدام مثل تلك الوثيقة في جوامع الدراسات التاريخية ،
على الباحث أن يصوغها ببيولوجرافيا على النحو التالي :

- لقاء بين الباحث وسير جون ريتشمنوند (المسافر البريطاني في العراق
في الخمسينيات) بمنزلة بمدينة درهام بانجلترا ، في ٥ يناير
١٩٧٨ ، حول علاقة بريطانيا بالعراق .

- لقاء بين الباحث وأ.د. محمود الحضري (رئيس جامعة الاسكندرية
الاسبق) في كلية طب الإنسان في ٢٤ أكتوبر ١٩٩١ ، حول مشروع
مكتبة الاسكندرية .

- لقاء بين الباحث و أ.د محمد لطفي دويدار (رئيس جامعة
الاسكندرية السابق) في كلية الآداب في ١٢ مارس ١٩٩٢ ، حول
جامعة الاسكندرية .

- لقاء بين الباحث وأ.د. محسن محرم زهران (مدير الهيئة العامة
لمكتبة الاسكندرية) في مكتبة الاسكندرية في ٢٠ أكتوبر ١٩٩١ ، حول
مشروع مكتبة الاسكندرية .

- لقاء بين الباحث وأ.د. مصطفى العبادي ، الأستاذ بكلية الآداب ،
بمنزلة في ٥ ديسمبر ١٩٩١ ، حول مشروع مكتبة الاسكندرية .

وقد لا يكون اللقاء مباشرا بين الباحث والشخصية المسئولة ، ومن
أمثلة هذه اللقاءات غير المباشرة ، الاحاديث التليفونية والمراسلات
البريدية .

ونذكر من أمثلة الاحاديث التليفونية ما يلي :

- حديث تليفوني بين الباحث وسير فرانسيس فاللات Vellat (مبتشار
وزارة الخارجية البريطانية السابق) يوم ٢٤ مايو ١٩٩٠ حول
بعض القضايا الخليجية .

ومن أمثلة الرسائل البريدية المتبادلة بين الباحث والمسؤولين هذه الرسالة :

- رسالة من الباحث الى الدكتور حسن كامل (مستشار امير دولة دولة قطر) يوم ٢١ أكتوبر ١٩٩٠ حول بعض القضايا الخليجية .

ونلاحظ من الامثلة السابقة اننا حرصنا على التبات مايلى فى الصياغة الببليوجرافية للماشية :

- ١ - تحديد طبيعة اللقاء وما اذا كان لقاء مباشرا أم لقاء غير مباشر .
- ٢ - مع من تم اللقاء وما صفته الرسمية أو الاكاديمية .
- ٣ - أين تم اللقاء .
- ٤ - تاريخ اللقاء أو الرسالة .
- ٥ - الموضوع الذى دار حوله اللقاء أو الرسالة .

ولاشك ان اللقاء أو الرسالة أو الحديث التليفونى مع شخص مسئول فى مجال الموضوع ميدان الدراسة يكسب الموضوع أهمية خاصة ، لان الباحث فى هذه الحالة انما يتعامل مع مصدر حى للتاريخ ، يضيف على الموضوع نكهة خاصة لاتستطيع الاوراق أو الوثائق وحدها ان تقدمها للباحث ، كما ان هذه اللقاءات تقدم للباحث تفسيرات لما قد يغمض عليه فى الوثائق . والامثلة التى قدمتها اعلاه افادتنى كثيرا فى فهم الاحداث التاريخية وتقديمها بالشكل المناسب للقارئ وقد زال عنها الغموض الذى لفها فى بعض الاحيان بسبب جفاف المادة الوثائقية .

فلقائى مع سرجون ريتشموند بمنزله فى مدينة درهام بانجلترا عام ١٩٧٨ كشف عن كثير من الحقائق التى صيغت فى الوثائق بصورة معينة ، بينما كان المقصود هو شىء آخر .

وافادنى لقائى مع الاستاذ الدكتور محمود الحضرى فى فهم تطور

انشاء قاعة المؤتمرات بجامعة الاسكندرية من مدرجات طلابية الى قاعة اجتماعات على مستوى دولى ، تكون مرحلة من مراحل مشروع مكتبة الاسكندرية .

وافادنى لقائى مع الاستاذ الدكتور مصطفى العبادى فى فهم تطور فكرة مشروع احياء مكتبة الاسكندرية القديمة .

وكان حديثى مع سير فرانسيس فالات محاولة لتحديد محاور الخلافات على الحدود فى شبه الجزيرة العربية .

وهكذا لايجب التقليل من اهمية مثل هذه اللقاءات او المراسلات بين الباحث والمسؤولين او المختصين ، وبالتالى وجب عليه ان يصوغها صياغة ببليوجرافية صحيحة توضح عناصر الاشارة الببليوجرافية التى شرحناها .

سابعاً : الرسائل الجامعية غير المنشورة .

تعامل الرسائل الجامعية غير المنشورة في الحواشي وفي القوائم
البibliوجرافية معاملة المخطوطات ، بينما يعامل ما نشر منها معاملة
الكتاب . وإذا رأى صاحبها نشرها مجزأة على هيئة مقالات في دوريات ،
فان كل فصل أو جزء من فصل لها يعامل معاملة المقال المنشور في
دورية .

وغير المنشور من الرسائل الجامعية له وضع خاص في الصياغة
البibliوجرافية بالحاشية . ويجب أن تتضمن بيانات الإشارة الى الرسائل
غير المنشورة المقاطع الرئيسية الثلاثة الآتية :

١ - اسم صاحب الرسالة ، ويكتب بالاسلوب الذي اتفقنا عليه سابقاً عند
الإشارة الى اسم المؤلف في الاعمال المنشورة .

٢ - عنوان الرسالة ، ويكتب دون وضع خط أسفله ، على غير ما هو
متبع مع الكتاب المنشور ، ودون وضع علامتى تنصيص حوله ،
على غير ما نفعل مع المقال المنشور ، ودون وضع أقواس كبيرة
لتحديد بداية ونهاية العنوان . ويفصل اسم المؤلف عن عنوان
موضوع الرسالة فاصلة (،) .

٣ - صفة الرسالة والجهة التي منحتها وتاريخ ذلك ، وتوضع هذه
البيانات جميعاً بين قوسين كبيرين . ويقصد بصفة الرسالة أن تكون
رسالة ماجستير أو دكتوراه . ويقصد بالجهة التي منحتها ، أن
تكون كلية ، أو معهد ، أو جامعة . وأما تاريخ منحها فيقتصر
على ذكر العام فقط دون اليوم أو الشهر .

وهذه نماذج لرسائل غير منشورة ، بعضها مكتوب باللغة العربية
والبعض الآخر مكتوب باللغة الانجليزية توضح ما ذهبنا اليه :

- جمال محمود حجر ، المصالح الامريكية في العراق وغرب الخليج

العربي فيما بين الحربين العالميتين ، (رسالة ماجستير ، كلية
الاداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٧٥) ، ص ٥٠ .

- ناهد إبراهيم دغوق : الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين
العالميتين ، (رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية ،
١٩٧٥) ، ص ٥٠٠ .

- ممدوح عارف الرؤفان : العراق والسياسة العربية ١٩٢٢ - ١٩٤١ ،
(رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢) ،
١٩٧٢ ، ص ٥٠٠ .

وعند الحاجة الى اعادة الاشارة الى اى من الرسائل السابقة ،
يستخدم نظام الاشارة المتبع في الصيغة البليوجرافية للكتاب ، كان
نقول : المرجع السابق ، أو مرجع سابق . (راجع في ذلك الكتاب
الفرعي) .

ومن الرسائل في غير اللغة العربية نذكر ما يلي :

G.M. Hagar, Britain, Her Middle East Mandates and the
Emergence of Saudi Arabia, 1926 - 1932 : A Study in the
Process of British Policy - Macking and in the Conduct and
Development of Britain's Relations With Ibn Saud (Ph. D. Thesis.
The University of Keele, 1981) p. ...

وعند الحاجة الى اختصار هذا العنوان الطويل ، يمكن الاكتفاء
بالعنوان الاساسي ، ويعقبه بيانات صفة الرسالة ، والجامعة التي
منحتها ، والعام الذي تم فيه ذلك ، وبذلك يسقط العنوان الفرعي ،
وتأتى الصيغة البليوجرافية على هذا النحو :

G.M. Hagar, Britain, Her Middle East Mandates and the
Emergence of Saudi Arabia, 1926 - 1932. (Ph. D. Thesis, The
University of Keele, 1981) p. ...

وهذا نموذج آخر :

- P. Sluglett, Profit and Loss from the British Mandate : Iraq Under British Administration and Influence, 1914 - 1932. (Ph.D. Thesis, The University of Oxford; 1972) p....

ويجرى على هذه الرسالة من اختصار للعنوان الطويل ما جرى على الرسالة السابقة ، فيكتفى بالعنوان الرئيسي فقط كما يلي :

- P. Sluglett, Profit and Loss from the British Mandate. (Ph. D. Thesis, The University of Oxford, 1972) P. ...

وعند الحاجة الى اعادة الاشارة الى أى من هاتين الرسالتين ،
تستخدم القواعد المتبعة في الكتاب الفرنجى ، فنستخدم *ibid.* و *op. cit.* و *loc. cit.* كل واحدة منها فى موضعها الصحيح . (انظر الكتاب الفرنجى) .

الملاحق

ملحق (١)

نموذج يوضح الأرقام اللاتينية وما يقابلها بالعربية

الأرقام العربية	الأرقام اللاتينية
١	I or i
٢	II or ii
٣	III or iii
٤	IV or iv
٥	V or v
٦	VI or vi
٧	VII or vii
٨	VIII or viii
٩	IX or ix
١٠	X or x
١١	XI or xi
١٢	XII or xii
١٣	XIII or xiii
١٤	XIV or xiv
١٥	XV or xv
١٦	XVI or xvi
١٧	XVII or xvii
١٨	XVIII or xviii
١٩	XIX or xix
٢٠	XX or xx
٢١	XXI or xxi
٢٢	XXII or xxii
٢٣	XXIII or xxiii
٢٤	XXIV or xxiv

الارقام العربية	الارقام اللاتينية
25	XXV or xxv
26	XXVI or xxvi
27	XXVII or xxvii
28	XXVIII or xxviii
29	XXIX or xxix
30	XXX or xxx
31	XXXI or xxxi
32	XXXII or xxxii
40	XL or xl
41	XLI or xli
42	XLII or xlii
50	L or l
60	LX or lx
70	LXX or lxx
80	LXXX or lxxx
90	XC or xc
100	C or c
101	CI or ci
102	CII or cii
150	CL or cl
200	CC or cc
300	CCC or ccc
400	CD or cd
500	D or d
600	DC or dc
700	DCC or dcc
800	DCCC or dccc
900	CM or cm
1,000	M or m
2,000	MM or mm
5,000	V̄
10,000	X̄
100,000	C̄
1,000,000	M̄

ملحق (٢)

اختصارات شائعة الاستخدام في الحواشي
والقوائم الببليوجرافية الأفرنجية

FOOTNOTES & BIBLIOGRAPHIES ABBEVIATIONS

- Art. : Article (Art. 2)
BK. : Book (BK. 1)
C. : Copyright
C. or ca. (circa) : about or approximately (date)
cf. : comparing or see
chap. : chapter (chap. 4)
col. : column
comp. : compiled; compiler
ed. : editor (plural eds.); edition (2nd ed.)
et al. : and others
et seq. (et sequens) : and following
ff. : pages following
Fig. : Figure (Fig. 3)
ibid. (ibidem) : in the same work
idem : the same
infra : below, later on in the text
Loc. cit. (loco citato) : in the place cited on the same page
MS, or MS : manuscript (plural, MSS, or MSS.)
n. : note or footnote (n. 18)
n.d. : no date of publication indicated
n.p. : no place of publication indicated
op. cit. (opere citato) : in the work cited
p. : page (plural, pp.)

par. : paragraph
passim : here and there, on different pages
Pt. : part (Pt. VIII)
q.v. : (quod vide), which see
rev. : revised; revision
sec. : section (sec. 4)
ser. : series
sic : thus in the original
supra : above, earlier in the text
trans. : translated or translator
v. or vide : see
vol. : volume (vol. VI)

ملحق (٢)

بعض الاختصارات الببليوجرافية
المستخدمة في الحواشي العربية

ج	: جزء
جد	: جدول
خ	: خريطة
د.ت.	: دون تاريخ
د.م.	: دون مكان
د.ن.	: دون ناشر
س	: سطر
ص	: صفحة
ط	: طبعة
ع	: عامود
ل	: لوحة
مج	: مجلد

ملحق (٤)

اعداد القائمة الببليوجرافية للبحث التاريخي

لكل بحث مصادره ومراجعة الخاصة . وهى ما نسميها - عادة - بأحد هذه الاسماء : قائمة مصادر البحث ومراجعته ، أو قائمة ببليوجرافية بمصادر البحث ومراجعته ، أو المصادر والمراجع ، أو مكتبة البحث ، أو غير ذلك من المسميات ، التى تسعى الى احاطة القارئ علما بأصول ومصادر الدراسة التى بين يديه ، مثل الثبت الببليوجرافى ، أى الوعاء الذى يضع فيه المؤلف بياناً بمصادره ومراجعته . أما الغربيون فيستخدمون كلمة واحدة للدلالة على المضمون الذى تعبر عنه المسميات العربية المختلفة لقائمة المصادر والمراجع ، وهى كلمة *Bibliography*

وهذا الثبت الببليوجرافى لابد وأن تنظم مواده وتنسق حسب أهميتها بالنسبة للبحث الذى استخدمت فى اعدادته ، وليست هذه الاهمية منصرفه الى كل البحوث بحال من الاحوال ، فالمصدر الذى يكون أساسا لأحد الابحاث قد لا يكون كذلك لبحث آخر ، وهكذا . ولذلك فإن امر تصنيف هذا الثبت الببليوجرافى متروك لتقدير الباحث . ولهذا فليس من المنتظر ان نقدم قاعدة يحتذى بها فى الصياغة الببليوجرافية للثبت .

ومع ذلك ، فلعلة من المناسب أن نقترح أحد اشكال الثبت الببليوجرافى ، لا ليؤخذ بها ، ولكن لنعبر بها عما نريد الذهاب اليه من تصنيف لمادة البحث التى يجب أن تحوى عددا من الاقسام الرئيسية تتفرع بدورها الى اقسام أصغر ، الى جانب عدد من الاقسام الثانوية ، التى تتفرع بدورها الى اقسام أصغر ، وهكذا . أو كما هو مبين فيما يلى:

(١) مصادر أولية :

(١) المخطوطات :

- ١ - الوثائق الرسمية غير المنشورة
- ٢ - الاوراق الخاصة .
- ٣ - اللقاءات الشخصية .

(٢) المطبوعات :

- ١ - الوثائق الرسمية المنشورة .
- ٢ - المذكرات والذكريات والمراسلات والرحلات وغيرها
- ٣ - الصحف والمجلات .

(ب) مصادر ثانوية :

- ١ - أبحاث غير منشورة
- ٢ - الكتب والمقالات
- ٣ - دوائر المعارف والقواميس

(A) Primary Sources :

(I) Manuscripts :

- 1 — Official Papers.
- 2 — Private Papers.
- 3 — Interviews.

(II) Printed Materials

- 1 — Published Documents.
- 2 — Memoris, Diaries, Correspondence, Journeies and others.
- 3 — Newspapers and Periodicals.

(B) Secondary Sources :

- 1 — Unpublished Writings.
- 2 — Books and Articles.
- 3 — Encyclopedias and Dictionaries.

هذه هي رؤوس الاقسام التى توضع تحتها البيانات الكاملة والشملة لكل مادة مرجعية ، فيشار الى اماكن حفظ المخطوطات والوثائق غير المنشورة وارقامها وتواريخها ، كما يشار الى البيانات الكاملة للمطبوعات فى كل قسم على حده من الاقسام السابقة .

وصيغة المادة المرجعية فى الثبث الببليوجرافى ثابتة على شكل واحد دائما ، لانها تكتب مرة واحدة فقط ، على العكس منها فى الحاشية ، حيث تتعدد اشكالها ، كما سبق ان فصلنا .

ويعني هنا ان نشير بشكل مباشر الى ان ترتيب المواد المرجعية المطبوعة فى الثبث الببليوجرافى يتم طبقا للترتيب الهجائى لاسماء المؤلفين (ا ب ت ث ج ح خ ٠٠٠) وليس طبقا للترتيب الابهجى لتلك الاسماء (ا ب ج د ه و ز ٠٠٠) مع مراعاة حذف الالقاء ، اللهم الا اذا كان اللقب ضرورة للتمييز بين اسمين متشابهين .

كما ان صياغة الاسم العربى يجب ان تتم طبقا للترتيب الطبيعى للاسم ، اى اسم الشخص فالاب فالجد او اللقب . اما بالنسبة للاسماء غير العربية فلها منهج آخر ، يعتمد ترتيبها بدما باللقب مع وضع فاصلة (،) بين اللقب وباقى اجزاء الاسم . ويطبق منهج صياغة الاسماء الاجنبية على الاسماء العربية المنقصة الى ما قبل القرن التاسع عشر . ويراعى ان الاسماء ذات البادئة تحتفظ بهذه البادئة على الاغلب فى الترتيب الهجائى مثل O'Connor او De la Mare او McDonald . وعلى من يرغب الاستزادة الرجوع الى كتب الفهرسة الوصفية للمكتبات .

قائمة ببليوجرافية بمراجع الموضوع

- تشتمل هذه القائمة على الكتب التى استفاد منها الباحث فى المنهج .
أما الكتب والمقالات والوثائق والمخطوطات التى أوردها الباحث كامثلة
للتطبيق عليها فى الدراسة فليست مشمولة فى هذه القائمة ، لأنها كانت
أدوات للموضوع وليست مصادر له .
- أحمد بحر ، أصول البحث العلمى ومناهجه ، ط ٧ ، الكويت :
وكالة المطبوعات ، ١٩٨٤ .
- أحمد سيد محمد ، الدليل الى منهج البحث العلمى ، القاهرة :
دار المعارف ، ١٩٨٥ .
- أحمد شلبى ، كيف تكتب بحثا أو رسالة ، ط ١٠ ، القاهرة :
مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٨ .
- جفرى باراكلو ، الاتجاهات العامة فى الأبحاث التاريخية ، ترجمة
صالح أحمد العلى ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤ .
- جمال زكريا قاسم ، مختارات من وثائق الكويت والخليج العربى
المحفوظة فى دور السجلات البريطانية ، الكويت : جامعة الكويت :
١٩٧٢ .
- حسن عثمان ، منهج البحث التاريخى ، ط ٤ ، القاهرة : دار
المعارف ، ١٩٧٠ .
- حسين مؤنس ، التاريخ والمؤرخون : دراسة فى علم التاريخ ، القاهرة :
دار المعارف ، ١٩٨٤ .
- ذوقان عبيدات وآخران ، البحث العلمى : مفهومه ، أدواته ،
أساليبه ، عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ .
- شعبان عبد العزيز خليفة ومحمد عوض العايدى ، الفهرسة الوصفية
للمكتبات : المطبوعات والمخطوطات ، الرياض : دار المريخ ، د.ت .
- لانجلو أو سينيوس ، النقد التاريخى ، ترجمة عبد الرحمن بدوى ،
وكالة المطبوعات ، ١٩٨١ .

- محمود الشنيطى ومحمد المهدى ، قواعد الفهرسة الوصفية للمكتبات العربية ، القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٣ •
- محمود عباس حمودة ، المدخل الى دراسة الوثائق العربية ، القاهرة دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ •
- مصطفى مرتضى موسى وآخرون ، الوثائق ، بغداد : الجامعة المستنصرية ، ١٩٧٩ •

المحتوى

الصفحة

- ٩ - مقدمة الطبعة الثانية
- ١١ - تقديم للأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر
- ١٥ - مقدمة الطبعة الأولى
- الموضوع الأول
- ١٩ حول المنهج في كتابة التاريخ
٥٠١ . عادل حسن غنيم
- ٢١ - أولا : ماهية التاريخ
- ٣٢ - ثانيا : صفات المؤرخ
- ٣٦ - ثالثا : العلوم المساعدة للتاريخ
- ٤٦ - رابعا : مراحل البحث التاريخي
- ٥٧ - خامسا : القواعد الفنية لكتابة البحث
- ٦٤ - سادسا : التفسيرات التاريخية
- ٧٣ - قائمة ببليوجرافية بمراجع الموضوع

الصفحة

الموضوع الثانى

٧٧	الصياغة الببليوجرافية لحواشى البحوث د . جمال محمود حجر
٧٩	تمهيد : حول فلسفة هذه الدراسة
٨٩	الباب الأول المطبوعات ، أو المصادر الورقية المنشورة
٩١	أولا : الكتاب
١١٥	ثانيا : المقال
١٢٦	ثالثا : القواميس ودوائر المعارف والأطالس
١٣١	رابعا : الفهارس والببليوجرافيات
١٣٦	خامسا : الصحف والمجلات غير المتخصصة
١٣٩	سادسا : الوثائق المنشورة
١٥٩	الباب الثانى المخطوطات ، أو المصادر الورقية غير المنشورة
١٦١	تمهيد
١٦٦	أولا : وثائق وزارة الخارجية البريطانية
١٩٥	ثانيا : وثائق وزارة المستعمرات البريطانية
١٩٩	ثالثا : وثائق وزارة الهند البريطانية
٢٠٩	رابعا : الأوراق الخاصة
٢٢١	خامسا : الوثائق العربية
٢٢٨	سادسا : اللقاءات والمكاتبات الشخصية
٢٣٢	سابعا : الرسائل الجامعية غير المنشورة
٢٣٥	الملاحق
٢٣٧	ملحق (١) نموذج يوضح الأرقام اللاتينية وما يقابلها بالعربية
	ملحق (٢) اختصارات شائعة الاستخدام فى الحواشى
٢٣٩	والقوائم الببليوجرافية الأفرنجية
	ملحق (٣) بعض الاختصارات الببليوجرافية المستخدمة
٢٤١	فى الحواشى العربية
٢٤٢	ملحق (٤) أعداد القائمة الببليوجرافية للبحث التاريخى
٢٤٥	لائحة ببليوجرافية بمراجع الموضوع
٢٤٧	محتوى

